مجلة المنتدى الجامعي للدراسات

الإنسانية والتطبيقية

منشورات كلية الآداب بني وليد

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا المطبوع أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله أو استنساخه بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي معتمد من الناشر

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبّر عن آراء كاتبيها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر أعضاء هيئة التحرير بالمجلة

رقم الإيداع: 2012/446م

دار الكتب الوطنية _ بنغازي

العدد الثاني والعشرون

سبتمبر 2018م

أسعار المجلة

	سعر النسخة الواحدة محلياً	سعر النسخة الواحدة خارجياً	الاشتراك السنوي محلياً	الاشتراك السنوي خارجياً
للطلبة	5 دينار ليبي	5 دولار أمريكي	9 دينار ليبي	9 دولار أمريكي
الأفراد	7.5 دينار ليبي	10 دولار أمريكي	12 دينار ليبي	18 دولار أمريكي
الهيئات والمؤسسات	15 دينار ليبي	20 دولار أمريكي	25 دينار ليبي	35 دولار أمريكي

المشرف العام

د. عبدالقادر علي موسى الغول

هيئة التحرير

رئيس التحرير: د. الهمالي مفتاح الهمالي بن شكر

مدير التحرير: د. شعبان دخيل سعيد بن سكيب

أعضاء هيئة التحرير

د. فتحي إبراهيم أحمد **د. محمد سليمان الزروق**

د. الشارف محمد ضو **د. مختار رحيل شقاف**

أ. موسى مفتاح موسى

أسس وقواعد النشر بالمجلة:

1. نشر البحوث والدراسات العلمية والمتخصصة، التي تراعي قواعد النشر المتبعة علمياً وعالمياً، من جودة الموضوع وأصالة الأفكار ووضوحها وترابطها ورصانة الطرح ودقة النتائج وسلامة المنهج والتوثيق العلمي، والخلو من الأخطاء اللغوية والنحوية بما في ذلك الأخطاء المطبعية.

2. أن يسهم الموضوع في إثراء المعرفة وتنمية الفكر العلمي.

3. أن تكون البحوث مبتكرة وأصيلة، ولم يسبق نشرها في مجلة أو كتاب أو قدمت للنشر في مطبوعة أخرى وغير مستلة من رسالة أو أطروحة علمية.

النظام الداخلي للمجلة:

1. تصدر المجلة باللغة العربية كما أنها تنشر بحوث مكتوبة باللغة الاجنبية.

2. تكون المجلة محكّمة وفق المعايير العلمية المعمول بها في الجامعات والمراكز العلمية والبحثية المعترف بها.

3. تصدر المجلة نصف سنوية.

4. تعنى المجلة بنشر البحوث والدراسات الإنسانية والتطبيقية على السواء.

شروط شكلية للمجلة:

1. يقدم الباحث ثلاث نسخ من البحث مطبوعة على وجه واحد من الورقة بقياس (A4) مع إرفاق نسخة على اسطوانة مدمجة (CD).

2. لا يزيد عدد الصفحات في البحث المقدم عن 30 صفحة.

3. تحتفظ المجلة بحقها في إجراء التعديلات الشكلية في المواضيع المراد نشرها دون الإخلال بجوهرها كما تحتفظ بحقها في نشر المادة وفق سياسة المجلة.

4. لا يحق لأصحاب الدراسات والبحوث استرجاعها سواء قبلت للنشر أو لم تقبل.

5. أن البحوث المكتوبة باللغة العربية تكتب بخط Simplified Arabic أما البحوث المكتوبة باللغة الاجنبية تكتب بالخط المعروف باسم Times New Roman.

6. أن يكون حجم الخط على النحو الآتي: • بنط 16 داكن للعناوين الرئيسية. • بنط 14 داكن للعناوين الفرعية. • بنط 14 للمتن. • بنط 14 للمستخلص بخط مائل. • بنط 11 للهوامش.

7. أن تكون الهوامش على النحو التالي: • أعلى وأسفل 2.5 سم. • أيمن 3 سم. • أيسر 2.5سم.

8. تخضع المواد العلمية المقدمة للنشر في المجلة، للتقييم العلمي واللغوي من قبل أساتذة مختصين تحددهم هيئة التحرير بشكل سري.

9. يحق للمجلة مطالبة صاحب المادة العلمية بإجراء التعديلات الواردة من المقيمين، كما يحق للمجلة إجراء التعديلات الشكلية فقط متى تطلب الأمر ذلك، دون أخذ الإذن المسبق من الباحث، ويبلغ الباحث بقبول البحث من عدمه أو تعديله وفقاً لتقارير المحكّمين.

10. يتعهد الباحث كتابياً بعدم نشر البحث أو الدراسة بأية وسيلة نشر أخرى، إلا بعد مرور سنتين من تاريخ النشر.

11. تلتزم المجلة بإشعار الباحث بوصول عمله، وإحالته إلى هيئة التحرير في موعد غايته أسبوعان من تاريخ الاستلام.

12. تخطر المجلة الباحث بصلاحية عمله للنشر خلال أسبوعين من استلام ردود المحكّمين.

13. تعلم المجلة الباحث في أي عدد سيتم نشر بحثه.

14. يحصل الباحث على نسخة واحدة من المجلة حيث نشر بحثه أو دراسته.

15. يكتب الباحث اسمه الرباعي ودرجته العلمية ووظيفته، وجهة عمله في الصفحة الأولى من بحثه، مع ضرورة ذكر العنوان الذي تتم مراسلته عليه ورقم الهاتف والفاكس والبريد الالكتروني.

16. لهيئة التحرير الحق في عدم نشر أي عمل يتعارض مع سياسة المجلة وأهدافها.

الإشارة إلى المراجع:

عند التوثيق تتم الإشارة إلى مصادر البحث أسفل الصفحة بأرقام متسلسلة، مع مراعاة أن يكون ترقيم كل صفحة بشكل مستقل.

على الباحث أن يلتزم بالأسلوب التالي:

أ- في حالة الكتب يذكر اسم المؤلف كاملاً، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، الطبعة، سنة النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

ب- في حالة البحوث أو المقالات المنشورة في دوريات متخصصة، يذكر اسم الكاتب كاملاً، وعنوان البحث، اسم الدورية، ورقم المجلد، والعدد، وتاريخ النشر، ورقم الصفحة أو الصفحات.

الهوامش التوضيحية:

يقتصر استخدام الهوامش لشرح أو توضيح بعض النقاط الغامضة التي لا يتسع المجال لتناولها في المتن أو بهدف تسليط الضوء عليها.

قائمة المصادر والمراجع:

يراعى في كتابة قائمة المصادر والمراجع، كتابة المصادر أولاً، ثم المراجع العربية، ثم الأجنبية، على أن تتضمن ما أعتمد عليه الباحث وأشار إليه في بحثه، ويرتب كل منها ترتيباً هجائياً.

المراسلات: ترسل البحوث على العنوان الآتي: رئيس تحرير المنتدى الجامعي للدراسات الإنسانية والتطبيقية. هاتف: 0925878971 - 0915878971– أو البريد الإلكتروني: www.almuntada2017@gmail.com – أو مكتب المجلة بكلية الآداب – جامعة بني وليد – بني وليد **ليبيا.**

الافتتاحية

بسم الله العلي العظيم الذي بفضله تتم الصالحات، والحمد لله الذي به تحيا الموجودات، ولولاه لما كانت هناك كائنات، والصلاة والسلام على من نوره فاق المخلوقات،

أما بعد أيها القارئ العزيز يسرني ويسعدني أن أقدم بين أيديكم ثمرة جهود علمية، بدأت بالباحث الكريم الذي سهر وتعب ليدلو بدلوه في بحر العلم والمعرفة، علّه ينهل منه ما يطفئ لهيب الجهل، مروراً بالسادة أعضاء هيئة تحرير المجلة المحترمين، الذين واصلوا الليل بالنهار حتى يقدموا لكم هذا الجهد علّه يكون صرحاً في سماء المعرفة، ناهيك عما قدمه المخرج من تنظيم وترتيب ليمكن القارئ الكريم من تتبع الكلمات والجمل بسلاسة ويسر.

تُعدّ المجلات العلمية حلقة وصل بين الباحثين، لما تقدمه من معلومات وبيانات واحصاءات وآراء، كما أنها تُعدّ سلسة من سلاسل التطوير التقني والعلمي من خلال ما تجود به عقول وأقلام السادة البحاث في مختلف العلوم والفنون، ناهيك عما تقدمه من معرفة علمية تراكمية تسهم بشكل كبير في تنوير المجتمع، ونشر المعرفة والثقافة العلمية، الأمر الذي ساهم في تطوير الأفراد والمؤسسات.

أن أي عمل لا يخلو من تقصير أو سهو أو نسيان، وهذه طبيعة العقل البشري المتعرض دوماً لكل أوجه النقص والقصور، فيا عزيزي القارئ وأنت تتصفح هذا العدد من المجلة، ولاحظت ما يستوجب التنبيه أو الإشارة والتنويه فلا تبخل علينا بجميل نصح من شأنه أن يجعل العمل أفضل، وتمكن فريق العمل من أداء واجبه على الوجه الأكمل، ونكون لك من الشاكرين، وأخيرا لا يسعنا إلا أن نشكر القارئ المحترم، والباحث الكريم الذي أختار مجلتنا من بين عدد من المجلات لا تقل عنها قيمة علمية وأدبية، كما لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى السادة أعضاء هيأة تحرير المجلة والسيد المخرج والسيد المدقق اللغوي.

رئيس تحرير المجلة

فهرس المحتويات

عنوان البحث	رقم الصفحة
تقييم الوضع المائي في الخزانات الجوفية بمنطقه حقول أبار جبل الحساونة ..... د. خالد الطاهر عبد الهادي	9
L'ethnographie de la communication et la didactique de français langue étrangère..... Akram GHERGABA	21
اثر الاتصال الإداري على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية "دراسة ميدانية على مكتب إدارة المعاهد المتوسطة التقنية في ليبيا"..... د.عزالدين علي محمد اسويسي د.صالح العجيلي صالح ميلاد	33
فعالية السياسة النقدية في ليبيا في ظل الانقسام السياسي الحالي ..... د.حوسين مصباح العلام	56
مفهوم كلام المجتهد والقياس على نصه .....د. أمبارك محمد عبدالحميد المخزوم	72
واقع أداء معلم التربية الموسيقية وسبل تطويره..... د.رمضان العجيلي أبودربالة أ.عبدالسلام محمد سالم	98
استخدام تقنيتي الاستشعار ونظم المعلومات الجغرافية عن بعد في بناء قاعدة بيانات مكانية لمنطقة قرارة القطف وسوف الجين..... د.فرج فرج أبوشناف	117
المعادلات التفاضلية الجزئية وتطبيقاتها أ.كلتوم محمد ابوراس أ.ليلى علي القرازي أ. منال عبد الكريم جليطة	131
الإعـــــــــــلام وإدارة الأزمـــــــات.....د. مصباح سليمان جابر	154

تقييم الوضع المائي في الخزانات الجوفية بمنطقه حقول آبار جبل الحساونة

د. خالد الطاهر عبد الهادي

الملخص:

أجريت هذه الدراسة في منطقة جبل الحساونة الواقعة في الجنوب الغربي من ليبيا، و تهدف الدراسة إلي تقييم الهبوط في منسوب المياه بالخزانات الجوفية، ومقارنته بالسمك المشبع في المنطقة، وذلك من خلال تحديد الهبوط في منسوب المياه من سنة 1989م إلي سنة 2012 م، ورسم بعض الخرائط الكنتورية التي توضح توزيع الهبوط والسمك المشبع للمياه مكانيا، اتضح من خلال الدراسة أن هناك هبوطاً عاماً يتراوح بين 0.03 متر كحد أدنى في بئر المراقبةPZ11 إلي 16.74 متر كحد أقصى في بئر المراقبة PZ18 في منسوب المياه للخزانات الجوفيه و يعد هذا الهبوط هبوطاً يسيراً مقارنة بالسمك المشبع في هذه الخزانات، وقد يرجع السبب في ذلك إلى عدم استثمار الحقول بطاقتها القصوى المحددة من قبل شركة جيومات الايطالية أثناء العمليات الاستكشافية في المنطقة في نهاية السبعينيات، وأيضا الاستثمار بالكميات الحالية أعطى فرصة للمخزون الجوفي من إعادة توازنه خلال التغذية من مصادرها المختلفة.

المقدمة:

الماء من الثروات الطبيعية غير المستدامة وذلك لأن الموارد المائية محدودة في ظل تزايد الطلب عليها مع مرور الزمن. حيث إن الماء الصالح يشكل نسبة يسيرة جدا من إجمالي المياه على الكرة الأرضية، وأن 75% من هذه المياه تتواجد في الصورة الصلبة على هيئة ثلوج في القطبين الشمالي والجنوبي [7]، كما تعد مشكلة نقص المياه الصالحة للاستعمال البشري من أكثر المشكلات خطورة وأهمية في معظم دول العالم، نظرا لزيادة الاستهلاك المائي، وارتفاع الطلب على الغداء، وأيضا بسبب التطور الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام.

وتعد المياه الجوفية من أهم المصادر المائية في العالم وذلك لأنها تشكل 97% من المياه العذبة السائلة على سطح الأرض [8]. وهي تتواجد في طبقات صخرية منفذه للماء، إما بصورة حرة أو مقيدة أو شبه مقيدة، وجزء كبير منها لا يمكن الاستفادة منه لسببين: الأول: وجوده إما ملتصقا بحبيبات التربة أو لتواجده على أعماق بعيده، مما يجعل كلفة استخراجه غير اقتصادية،

والآخر: أن هذه المياه ذات ملوحة عالية وتتواجد بها نسب من العناصر الأخرى، الأمر الذي يجعلها غير صالحة للاستعمال. وتشكل المياه الجوفية 95% من المصادر المائية بليبيا إلا أن أغلب هذه المياه غير متجددة، ويعد حوض الحجر الرملي النوبي، وحوض الحمادة الحمراء، وحوض فزان من أهم الأحواض المائية الجوفية بها [6].تعد تغذية المياه الجوفية في المناطق الجافة من المشكلات التي تؤثر بصورة مباشرة في عملية تقدير وتقييم كميات المياه الجوفية التي يمكن استثمارها بشكل آمن دون استنزاف مخزون المياه الجوفية بشكل جائر يؤدي إلى تدهور نوعية المياه ونضوبها بشكل سريع دون إعطاء فرصة للمخزون من إعادة توازنه عن طريق التغذية الطبيعة أو الاصطناعية التي تؤهله للاستمرار في العطاء.

مشكلة الدراسة:

من خلال الاطلاع على البيانات الدورية الخاصة بمناسيب المياه بالآبار في حقل الحساونة والتي تخترق حوض مرزق وحوض الحمادة الحمراء، تم ملاحظة وجود هبوط مستمر لمنسوب المياه في الآبار بسبب الاستغلال، وكما هو معلوم بأن استغلال الخزانات الجوفية غير المتجددة أو الاستغلال الذي يفوق معدلات التجديد السنوي فإن مآل هدا المخزون إلى الاستنزاف، وبسبب الهبوط في منسوب المياه في هذه الآبار أصبحت الضرورة ملحة لمعرفة مدى هذا التدهور حتى نتمكن من وضع إستراتيجية مائية على المدى الطويل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في تحديد حجم الهبوط في منسوب المياه بالخزانات الجوفية خلال فترة استثمارها وتحديد أكثر المواقع واقلها استنزافا للمياه.

الهدف من الدراسة: -

تقدير حجم الهبوط في منسوب المياه بالخزانات الجوفية وتحديد المواقع الأكثر استنزافا للمياه في منطقة الدراسة وأقلها.

الدراسات السابقة:

قام[1] بدراسة الوضع المائي في خزان ككله الجوفي بمنطقة المشاريع الوسطى، حيث استخدم البرنامج الإحصائي SPSS في تحليل بيانات منسوب الماء الجوفي الحالي من خلال تحليل الانحدار بواسطة معادلة الخط المستقيم، وأوضح أن معدل الهبوط الحالي في منطقة الدراسة ككل بلغ 1.458 مترا،

وتوقع سنة 2050م توقف أغلب الآبار عن التدفق الذاتي والدي سيتطلب توصيل التيار الكهربي وذلك لسحب المياه بواسطة المضخات. وأوضح[5]بأنه يوجد هبوط يسير في منطقة جبل الحساونة مقارنة بالهبوط المتوقع من خلال النموذج الرياضي جيومات المعد من قبل (شركة جيومات الايطالية سنة 1994)، حيث اقترح النموذج تشغيل المنطقة بإنتاجية تقدر 2مليون متر مكعب يوميا، بينما الإنتاجية الفعلية تقدر بحوالي 700 ألف متر مكعب يوميا تقريبا، ويعد الهبوط الناتج عن الإنتاجية الحالية هبوط فعلي، ولكنه أقل من المتوقع؛ لأن المنطقة لم يتم تشغيلها بالكميات المقترحة، وأشار أيضا إلى أن المشاريع الزراعية المجاورة مثل:مشروع وادي الأريل، و مشروع اشكده، والمشاريع الأخرى المجاورة التي تشتغل في نفس الخزان الجوفي نتج عنها هبوط أكثر في بعض آبار المراقبة القريبة من هذه المشاريع الزراعية من الآبار التي تتوسط المنطقه، وأوصى التقرير بوضع خطة مشتركه بين الجهاز والمشاريع الزراعية الواقعة جنوب جبل الحساونة.وأكد[3] أن كميات المياه المتاحة بحوض فزان بحوالي 1500 مليون متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة سنويا، ويجري حاليا استثمار حوالي 2180 مليون متر مكعب من المياه تم استهلاكها خلال سنة 2005م ما في ذلك الكمية التي يتم ضخها لصالح مشروع النهر الصناعي، وعليه فإن العجز يقدر بحوالي 680 مليون متر مكعب من المياه لسنة 2005م مع العلم بأن الكمية المتاحة حسب دراسة جيومات تقدر بحوالي 884 مليون متر مكعب من المياه لسنة 2005 م.

وجاء في[4] عن الوضع الحالي لشبكة آبار المراقبة حيث أوضح بأن بعض آبار المراقبة الواقعة داخل حقل جبل الحساونة سجلت هبوطا لمستوى الماء خلال شهر الصيف لسنة 2010م وكان الهبوط ملحوظاً في الآبار PZ4 وPZ8 وذلك بسبب معدلات السحب اليومي من هذا الجزء في الحقل، أما باقي الآبار فلا يوجد فيها هبوطاً يذكر، وأوصى التقرير بالاهتمام بالشبكة البيزومتريه وكذلك ضم الآبار الاختبارية المحفورة سابقا إلى شبكة آبار المراقبة بعد زيارتها والتأكد من صلاحيتها وعدم استغلالها من قبل جهات أخرى.

المواد وطرائق البحث:

- **الوصف العام لمنطقة الدراسة**

1-خريطة الموقع موضح عليها الآبار المستخدمة في تجميع بيانات الهبوط:

تشمل الدراسة منطقة جبل الحساونة بوسط ليبيا وتقع بين خطي طول 13 شرقا و16.3 شرقا وبين خطي عرض 30.3 شمالا، و26.9 شمالا، حيث تمتد من شمال مدينة سبها جنوبا وحتى جنوب سرت شمالا، ومن غرب الجفره شرقا وحتى شرق الشاطئ غربا وذلك كما هو موضح في الشكل التالي: -

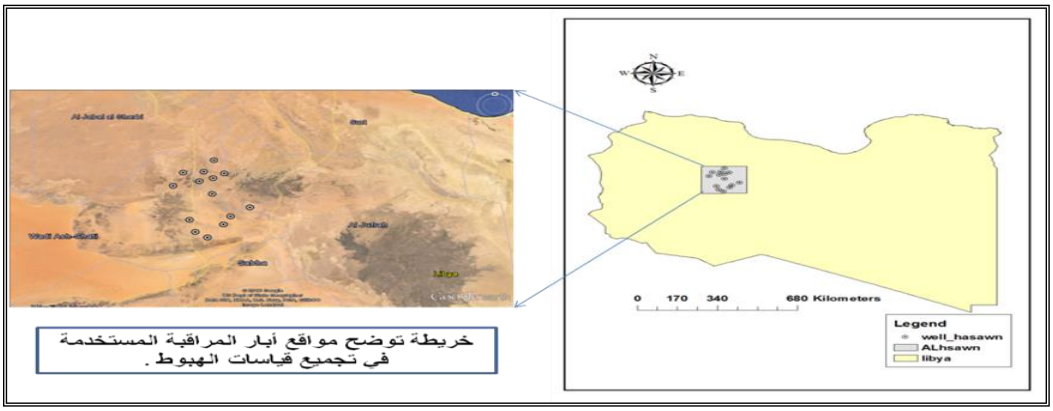

الشكل (1) تحدد منطقة الدراسة موضحا عليها الآبار المستخدمة في تجميع العينات.

2-هيدرو جيولوجية منطقة الدراسة:

اتضح من خلال [5] أنه يتكون كل من حوض الحمادة الحمراء شمالا وحوض مرزق جنوبا من ثلاثة أحواض جوفية رئيسه تندرج في العمر الجيولوجي من العصر الباليوزي، أو حقب الحياة القديمة إلى العصر الرباعي أو العصر الحديث ويقع أسفل هده الأحواض صخور القاعدة وهي صخور صلبة متبلورة غير منفذة.

ويمكن بإيجاز تقسيم الأحواض الجوفية بكل من منطقة الحمادة الحمراء ومنطقة حوض مرزق إلى الآتي:

أولا: الخزانات الجوفية بمنطقة حوض الحمادة الحمراء

الخزان الجوفي العلوي: يتكون من رسوبيات من أصل بحري، وهي عبارة عن حجر جيري متداخل مع رسوبيات قارية من الرمل، والطمي، ورسوبيات ملحيه، وتتدرج هده الرسوبيات من العصر الطباشيري العلوي إلي البليوسين.

1. الخزان الجوفي الأوسط: يظهر أيضا بحوض غدامس ويتكون أساسا من رسوبيات سميكة من أصل قاري، تتدرج في العمر من الترياسي إلى الطباشيري السفلي.
2. الخزان الجوفي السفلي: يتكون من طبقات سميكة من الحجر الرملي من أصل قاري تتبع العمر الجيولوجي الباليوزي.

تأنيا: الخزانات الجوفية بمنطقة حوض مرزق:

أ- الخزان الجوفي العلوي: يوجد بمنتصف الجزء الشمالي للحوض في المنطقة الواقعة بين سرير القطوسه ومكنوسة، ويتكون من حجر رملي يتدرج في العمر الجيولوجي من الجوارسي إلى الطباشيري السفلي.

ب- الخزان الجوفي الأوسط: يوجد بمنتصف الجزء الشمالي للحوض ويتكون من حجر رملي يتبع العمر الجيولوجي الترياسي.

ت- الخزان الجوفي السفلي: يتكون من رسوبيات سميكة من الحجر الرملي تتبع العمر الجيولوجي الباليوزي.

أنواع الخزانات الجوفية في منطقة الدراسة:

من خلال البيانات المتوافرة في التقارير النهائية للآبار الاختبارية المتمثلة في مقطع عمودي يوضح نوع الصخور وسمكها المكونة للخزان الجوفي، وكذلك من خلال خريطة أعدت من قبل النموذج الرياضي لحقل الحساونة والتي تحدد أنوع وحدود الخزانات الجوفية الموجودة في منطقة الدراسة. وجد أن المنطقة يوجد بها خزان جوفي محصور وخزان جوفي غير محصور، وصنفت الآبار حسب إحداثياتها وموقعها في الخريطة التالية التي توضح حدود كل نوع من هذه الخزانات الجوفية: -

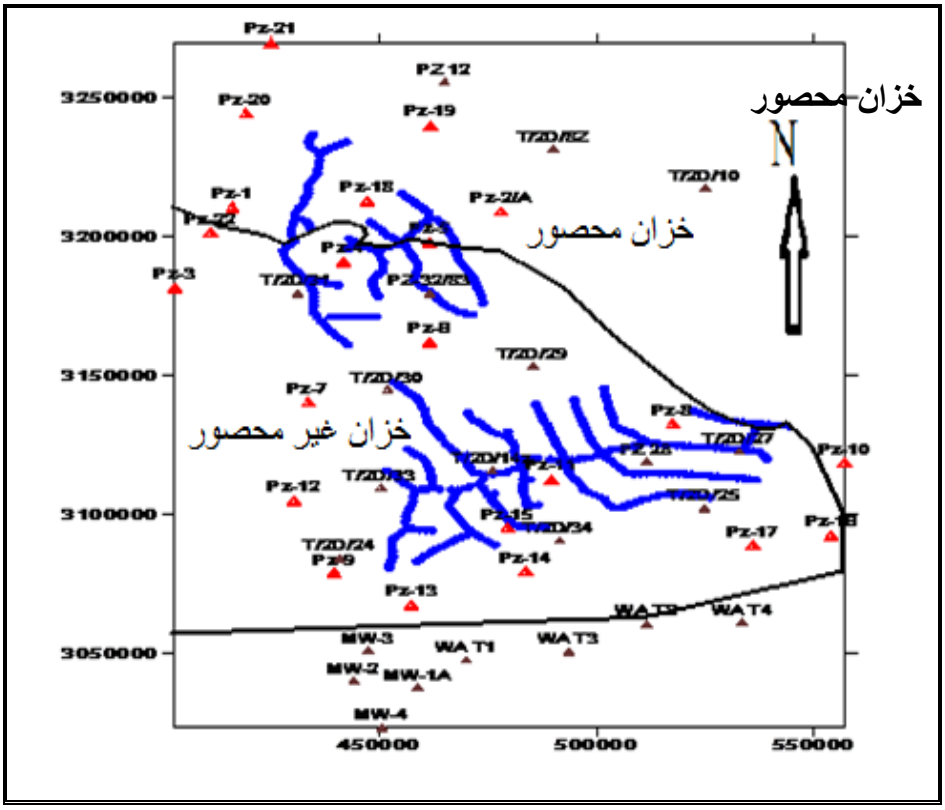

المصدر: النموذج الرياضي لحقل الحساونة [5].

الشكل (2) توضح حدود الخزان الجوفي المحصور وغير المحصور لمنطقة الدراسة.

من خلال الشكل (2) والتقارير الفنية للآبار تبين أن الجزء الشمالي من منطقة الدراسة يوجد به خزان جوفي محصور، وتم معاملة الآبار الواقعة في نطاقه على أنها محصورة، أما الجزء الجنوبي من منطقة الدراسة فيوجد به خزان جوفي غير محصور، وتمت معاملة الآبار الواقعة في نطاقه على أنها غير محصورة.

- شبكة آبار المراقبة بحقل آبار الحساونة:

تتكون شبكة آبار المراقبة بحقل الحساونة من 32 بئراً مراقبة منها عدد 22 بئرا المراقبة الخزان العميق وعدد 10 آبار مراقبة سطحية لمتابعة احتمالية وجود اتصال بين الخزان السطحي والخزان الجوفي المستثمر كما هي موزعة على الخريطة رقم (2)، حيث تم استهدف عدد 14 بئرا التي توفرات بياناتها

لغرض معرفة حجم الهبوط الذي حدث في هذه المنطقة من سنة 1989م التي تمثل منسوب الماء الأصلي إلى سنة 2012م التي تمثل آخر قراءة منسوب تم الحصول عليها في هذه الآبار، والجدول التالي يوضح القراءات المتحصل عليها لهذه الآبار.

جدول (1) يوضح بيانات الهبوط بالمتر لكل سنة في الشبكة البيزومتريه لحقل جبل الحساونة

ر.م	اسم البئر	عمق البئر	W.L 1989	2000	2001	2002	2003	2004
1	PZ 1	491.63	351.50	5.9	7.25	8.03	7.86	5.84
2	PZ 2	357.03	346.00	8.85	9.96	10.44	10.11	8.05
3	PZ 3	496.12	360.00	0	0.07	0.19	0.12-	-0.09
4	PZ 4	370	355.00	-	1.54	1.82	2.11	2.27
5	PZ 5	333.73	351.00	12.55	13.75	14.43	13.11	11.7
6	PZ 6	534	363.10	0.08	0.15	0.1	0.09	0.11
7	PZ 8	348	366.70	0.19	0.25	0.23	0.42	0.54
8	PZ 9	305	376.20	0.35	0.08	0.15	0.25	0.25
9	PZ11	320	371.70	0.04	0.01	0.03	0.33	0.41
10	PZ12	428	376.60	-0.01	0.07	0.06	-0.11	-0.14
11	PZ13	221	373.10	0.85	1.08	1.3	1.55	1.73
12	PZ15	305	374.30	0.05	0.08	0.06	0.08	0.09
13	PZ18	320	348.50	14.25	17.2	17.82	14.71	10.68
14	PZ19	477.63	341.00	8.65	10.12	11.13	11.79	10.79

ر.م	اسم البئر	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
1	PZ 1	5.24	5.69	6.92	6.41	5.38	5.27	5.11	--
2	PZ 2	7.37	8.03	7.93	8.6	8.08	8.8	12.57	--
3	PZ 3	-0.1	0.07	0.06	0.04	0.13	0.15	0.015	--
4	PZ 4	2.33	2.96	3.09	3.21	3.45	3.48	3.53	3.91
5	PZ 5	10.91	10.87	10.12	10.64	9.94	10.25	9.71	14.9
6	PZ 6	0.08	0.13	0.12	0.16	0.21	0.25	0.17	0.27
7	PZ 8	0.64	1.05	1.3	1.65	2.28	2.61	2.91	3.63
8	PZ 9	0.21	0.34	0.54	0.6	0.77	0.84	0.95	1.07
9	PZ 11	0.55	1.07	1.4	1.72	2.38	2.79	3.06	3.57
10	PZ 12	-0.06	0.04	-0.01	-0.02	0.04	0.01	0.1	0.03
11	PZ 13	1.88	3.62	3.83	4.02	4.34	4.52	4.63	4.99
12	PZ 15	0.4	1.06	1.28	1.44	1.82	2.24	2.58	3.27
13	PZ 18	9.79	10.4	11.12	10.78	8.75	10.02	8.53	16.74
14	PZ 19	10.18	10.37	10.39	11.2	10.78	10.6	10.75	13.62

المصدر: الهيئة العامة للمياه / طرابلس

الآبار الاختبارية في منطقة الدراسة:

من خلال البيانات المتوافرة في التقارير الفنية للآبار الاختبارية في المنطقة وهي 20 بئرا والتي من خلالهاتم إيجاد السمك المشبع للخزانات الجوفية والذي يمثل الفرق بين العمق الكلي للبئر وعمق منسوب المياه في كل بئر اختباري يخترق الخزانات الجوفية ضمن منطقة الدراسة، والسمك المتحصل عليه تم إدراجه في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يوضح بيانات السمك المشبع بالآبار الاختبارية في منطقة الدراسة

ر.م	اسم البئر	الاحداثي (UTM)X	الاحداثي Y (UTM)	السمك المشبع m	نوع الخزان
1	T/2D/0012/0/82	465280	3257481.99	949.64	محصور
2	T/2D/0008/0/82	491488.07	3231595	554.78	محصور
3	T/2D/0009/0/82	451907	32222624.3	422	محصور
4	T/2D/0010/0/82	526610	3216236.8	718.64	محصور
5	Exploratory 1	411242.5	3201586	299.88	غير محصور
6	T/2D/0031/0/83	432198.1	3180623	665.4	غير محصور
7	T/2D/0032/0/83	461849	3181061.38	502.8	غير محصور
8	Exploratory 2	558896.8	3143956	330.37	غير محصور
9	T/2D/0029/0/89	485374.90	3153395	393.13	غير محصور
10	T/2D/0030/0/89	451904.40	3145189	186.41	غير محصور
11	T/2D/0023/0/76	484015.10	3140178.25	....	غير محصور
12	T/2D/0027/0/89	532696.10	3122952	710.22	غير محصور
13	Exploratory 3	557034.1	3118791	295.65	غير محصور
14	T/2D/0028/0/89	511386.30	3119232	594.68	غير محصور
15	T/2D/0014/0/85	476750.20	3114468	436.78	غير محصور
16	T/2D/0033/0/89	450165.80	3109803	220.93	غير محصور
17	T/2D/0025/0/76	524490	3102848.40	.....	غير محصور
18	Exploratory 4	553951	3092535	664.47	غير محصور
19	T/2D/0034/0/89	491378.60	3090801	620.58	غير محصور
20	T/2D/0024/0/76	439419.60	3083371	583.47	غير محصور

المصدر: التقارير الفنية للآبار – الهيئة العامة للمياه – طرابلس[2]

النتائج والمناقشة:

- **السمك المشبع في منطقة الدراسة:**

من خلال الجدول (2) الذي يوضح حجم السمك المشبع في الآبار الاختبارية لمنطقة الدراسة تم إنتاج الخريطة الكنتورية الموضحة في الشكل (3) من خلال الخريطة نلاحظ أن السمك المشبع كان يتراوح من (400 m) إلي (950 m) في شمال منطقة الدراسة حيث يوجد الخزان المحصور (حوض الحماده الحمراء) بينما

كان السمك المشبع يتراوح م (250 m) إلي (650 m) في جنوب منطقة الدراسة حيث يوجد الخزان غير المحصور (حوض مرزق). وتم تحديد السمك المشبع للمياه في كلا الخزانين لمعرفة مدى تاتير الهبوط المقاس والمتوقع في السمك المشبع الدي تم معرفة حجمه وتوزيعه في الخزانات الجوفية بالمنطقة.

تقييم الهبوط الحالي في منسوب المياه في الفترة الزمنية من سنة 1989م إلسنة 2012م:

ومن خلال بيانات الهبوط الموضحة فالجدول تم رسم خريطة كنتوريه توضح توزيع الهبوط مكانيا في الخزانات الجوفية بمنطقة الدراسة.

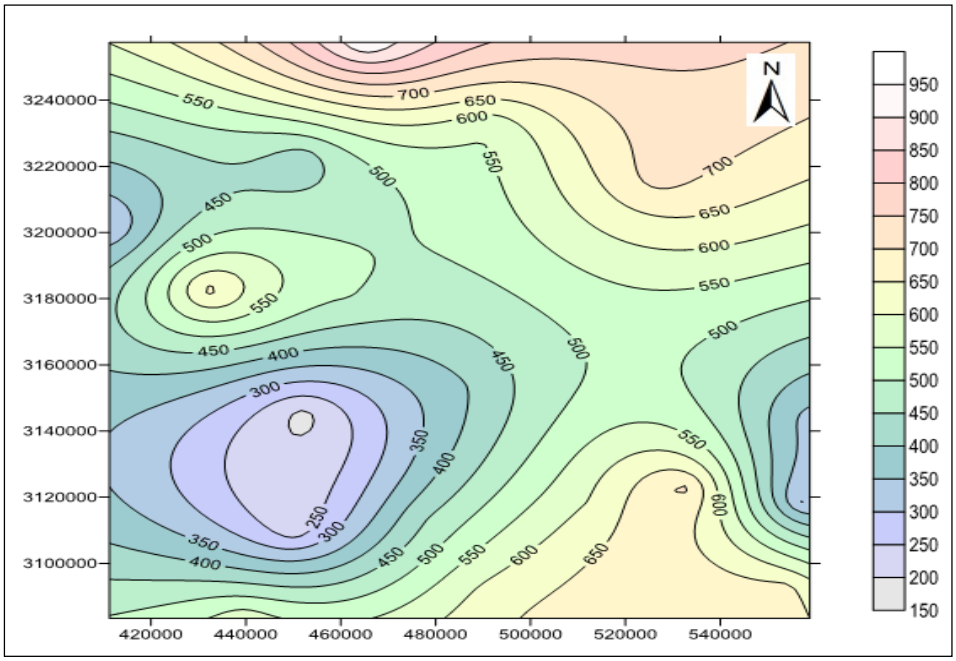

الشكل (3) خريطة كنتوريه توضح التغير المكاني للسمك المشبع في الخزانات الجوفية في منطقة الدراسة.

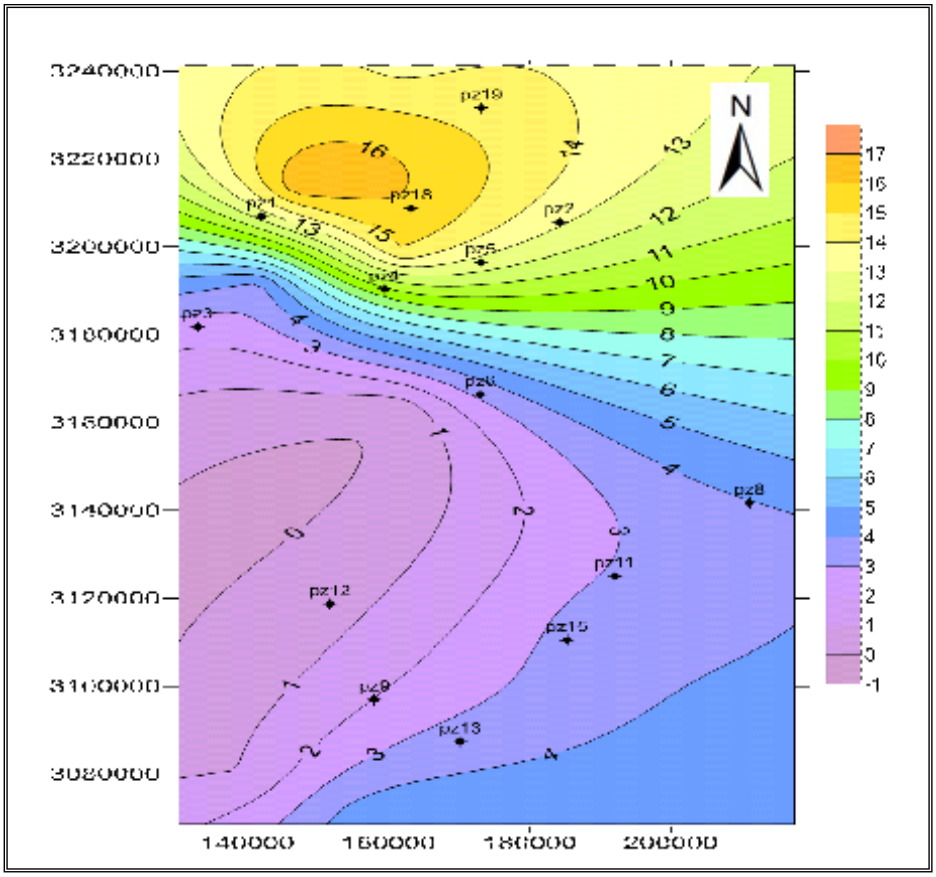

الشكل (4) توضح التغير المكاني لحجم الهبوط في منطقة الدراسة.

من خلال خط الكنتور نجد أن الهبوط اختلف مكانيا حيث يتراوح م 8 m إلي 16 m في الجزء الشمالي من منطقه الدراسة وذلك لأن الخزان محصور في هذا الجزء، بينما في الجزء الجنوبي كان الهبوط يتراوح من 0.015 m إلي 7 m وذلك لأن الخزان الجوفي غير محصور مما يفسر احتمالية وجود تغذية تأتي لهذا الخزان وبالتالي يحدث تعويض لكميات المياه المسحوبة من هذا الخزان، وبصفة عامة يعد هذا الهبوط يسيراً جداً مقارنة بالسمك المشبع الموضح في الجدول رقم (5) وكذلك الخريطة (3). وهذه النتائج تتطابق مع ما جاء في (تقرير سنة 2011 م الصادر عن الهيئة العامة للمياه بخصوص وضع شبكة آبار المراقبة في هده المنطقة) وتتطابق أيضا مع النتائج الواردة في (تقرير سنة 2006 م الصادر عن إدارة وتنفيذ مشروع النهر الصناعي) والمشار إليها في الدراسات السابقة.

الخلاصة:

اختصت هذه الدراسة بالخزانات الجوفيه في منطقة جبل الحساونة، ومن خلال تحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها للآبار المدروسة ومقارنته بالدراسات السابقة، تم استخلاص ما يلي:

- وجود هبوط عام يتراوح بين 0.03 متر كحد أدنى في بئر المراقبة pz 11 إلى 16.74 متر كحد أقصى في بئر المراقبة pz 18 في منسوب الماء للخزانات الجوفيه، وهذا الهبوط أقل من المتوقع في السابق ويرجع السبب في ذلك هو أن الحقل لم يصل إلي طاقته الانتاجيه القصوى التي يتوقع أن تصل إلي مليوني متر مكعب في اليوم.
- اختلف الهبوط من مكان إلى آخر في المنطقة حيث ارتفع في الجزء الشمالي من منطقة الدراسة ويرجع السبب في ذلك أن الخزان محصور في هذا الجزء، بينما في الجزء الجنوبي كان الهبوط اقل؛ لأن الخزان الجوفي غير محصور.

❖ **المراجع**

1- اشميله، الهادي رجب. (2012م) دراسة الوضع المائي لخزان ككله الرملي بمنطقة المشاريع الوسطى. رسالة ماجستير، جامعة طرابلس.

2- الشركات المنفذة للآبار الاختبارية (من 1978م إلى 2000م) التقارير الفنية للآبار الاختبارية في منطقة جبل الحساونة. الهيئة العامة للمياه –طرابلس.

3- الهيئه العامة للمياه، (2007م) تقرير مختصر عن الوضع المائي لشعبيات الجنوب.

4- الهيئة العامة للمياه، (2011م) تقرير عن الوضع الحالي لشبكة آبار المراقبة.

5- جهاز إدارة وتنفيذ مشروع النهر الصناعي (2006م) تقرير عن هيدرولوجية الأحواض المائيه المغذية لمنظومات النهر الصناعي لكل من مناطق السرير والحساونة.

6- حسن، محمد إبراهيم. (2005م) جغرافيا المياه. مؤسسه شباب الجامعه – الاسكندريه.

7- حسين، يحي عباس. (2000م) جغرافيا الموارد المائية. الجامعة المفتوحة – طرابلس.

8- خليل، محمد أحمد السيد (2003) المياه الجوفيه والآبار، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع –القاهرة–الطبعة التانية

L’ethnographie de la communication et la didactique de français langue étrangère

Akram GHERGABA
Département de français
Faculté des Langues
Université de Tripoli

Introduction:

Le Petit Robert définit L'ethnographie comme «Classement des peuples d'après leurs langues. Etude descriptive des divers groupes humains (ethnies)، de leurs caractères anthropologiques، sociaux، etc. ». Tout d'abord، il ne faut pas oublier de noter que cette discipline est fondée la première fois par les anthropologues et linguistes américains Dell Hymes et Gumperz en 1962 aux Etats-Unis. Dès 1972، Hymes a développé le concept de compétence de communication: selon lui، pour communiquer، il ne suffit pas de connaître la langue، le système linguistique; il faut également savoir comment s’en servir en fonction du contexte social. Donc، leur objectif était de trouver et de créer pour les chercheurs un véritable cadre descriptif qui prend en considération la variabilité culturelle.

« Les langues، on le sait، sont régies par des systèmes de règles. Outre ces règles d'ordre grammatical، il existe des règles de communication; souvent non écrites، elles sont néanmoins transmises de génération en génération et elles peuvent être explicitées par les locuteurs lorsqu'on les interroge sur leurs pratiques» (Josiane Boutet، 1999)

A propos de chercheur:

Afin d'effectuer son travail، le chercheur doit posséder ou bien utiliser certains outils qui lui permettent de réévaluer ses hypothèses de départ. Ces outils pourraient être un enregistrement، une transcription graphique ainsi que des interviews ou entretiens.

Le corpus sur lequel travaille le chercheur doit tenir compte les comportements verbaux et également les aspects para-verbaux (liés à la voix)، les aspects non-verbaux (liés à la présence physique et gestuelle) qui sont réellement actualisés en contexte et non pas nécessairement des règles linguistiques. Il doit également adopter une démarche inductive، empirique et naturaliste: il s'agit d'observer les événements de communications dans leur milieu naturel et de rendre compte le plus exhaustivement possible des données recueillies grâce à un patient travail de terrains. Il doit travailler sur la différence et les particularités entre deux langues pour observer la réaction de son partenaire étranger.

L'ethnographie de la communication est d'une part، un moyen méthodologique dont l'objet est la découverte، l'étude descriptive et analytique des multi-composantes comportementales de culture d'une population déterminée، à travers l' observation quotidienne et d'autre part، c'est un outil qui nous aide à mettre en lumière les différences entre nos propres comportements et ceux des autres pour mieux comprendre l’autre dans ses particularités. Autrement dit، il s'agit de distinguer ce que l'on considère consciemment comme formel et normatif، et ce que nous pratiquons d’une manière informelle، en prenant en considération l'impact de la relation interpersonnelle (entre membres d’une même communauté ou entre membres de communautés différentes) sur le contenu de nos échanges culturels et interculturels. De plus، sachons que le cadre spatio-temporel (le temps et le lieu de l'interaction) a une grande influence sur la nature et le processus de l'interaction. On peut ajouter également le type de relation entre les participants (le rapport de force): *one-up* (le dominant، la personne ou la communauté ayant une position haute) one-down (le dominé)، la personne ou la communauté ayant une position basse) telle que l'appartenance de participants à un groupe social، professionnel، religieux، à une classe d’âge et les liens de parenté، par exemple dans le choix des formules de tutoiement ou de vouvoiement. On

peut retenir également les facteurs géographiques (régionaux، typographiques). De son coté، LABOV W affirme qu'on ne peut pas réaliser une étude de la langue sans prise en considération des personnes qui la parlent et sans l'étude des circonstances de l'interaction « Pour nous، notre objet d’étude est la structure et l’évolution du langage au sein du contexte social formé par la communauté linguistique ». (LABOV، 1976).

De sa part، Jen-Pièrre Cuq (2003) a défini l'ethnographie de la communication comme « une discipline sociolinguistique fondée en 1962 [...] Selon l'anthropologue sociolinguiste Dell Hymes، la parole étant avant tout sociale، son étude nécessite des approches ethnographiques (anthropologiques) aussi bien que des approches linguistiques »

Le modèle SPEAKING de Dell Hymes:

En 1972، le sociolinguiste Hymes a présenté les composantes de toute communication sous la forme "SPEAKING" (setting and scene، participants، ends، acts sequence، key، instrumentalities، norms، & genre). Ces composantes ou bien ces circonstances qui entourent l’acte de communication permettent d'observer et d' analyser toutes les interactions produites entre les humains. Selon lui، pour parler d'une manière convenable une langue، non seulement il faut en maîtriser le vocabulaire et la grammaire، mais aussi les interlocuteurs doivent connaître le contexte d’emploi de chaque mot et également posséder les normes de sa société. Nous représenterons ici ces composantes l'une après l'autre en suivant l’ordre mnémotechnique des termes en anglais (SPEAKING) proposé par Dell Hymes:

- "Setting" il s'agit ici du cadre spatio-temporel d'événement، ce que l'on appelle la circonstance physique et du contexte psychologique (l'atmosphère de cet événement).
- "Participants" Ce sont les interlocuteurs (le Destinateur et le Destinataire) et tous ceux qui ne prennent pas la parole (les autres récepteurs du message) autrement dit، les personnes qui sont présentes et qui sont concernées ou non. Selon Dell

Hymes، toutes ces personnes peuvent avoir une grande influence d’une façon ou d’une autre sur l'interaction communicative.

- " Ends": Ce sont les objectifs et les résultats du discours. Ces deux sous-composantes (but et le résultat) d’un discours ne coïncident pas toujours: les locuteurs n'arrivent pas nécessairement à réaliser la finalité souhaitée pour laquelle ils font leurs discours.
- "Acts" Ce terme recouvre l'ordre chronologique des thèmes abordés par les locuteurs et le contenu des messages: en ce qui concerne la première sous-composante، il s'agit de succession des sujets de la conversation; on y ajoute les comportements kinésiques et gestuels des participants.
- "Key" Cette composante est très proche de la précédente mais elle est beaucoup plus détaillée. C'est la spécificité de la manière de l'interaction sur le plan linguistique ou paralinguistique: Le contenu des thèmes abordés peut déterminer le registre de la langue، intonation، volume de voix، pause، interruption، en un mot tous les aspects qui sont significatifs dans l'interaction.
- "Instrumentalities" Ce sont les différents moyens (les canaux) qui servent à la communication dans une situation donnée. Cette composante se devise en deux canaux principaux: les canaux linguistiques (oral ou écrit) et tous leurs sous codes (dialectes، styles). Citons aussi les canaux paralinguistiques، kinésiques، proxémiques (la disposition des participants)، la langue de visage، la vue....etc.
- "Norms" Il s'agit des règles socioculturelles propres à chaque peuple، elle dirigent le processus et le mécanisme interactionnel de la conversation، comme par exemple le tour de parole et les interruptions (Qui a le droit de parler? Qui parle le plus? Qui impose sa volonté?...etc.). Notons aussi que ces règles pourraient être explicites ou implicites. Il faut

souligner également que ces règles pourraient être des simples habitudes chez les participants.

- "Genre" C'est le type de discours (conte، blague، bavardage، chant، devinette...etc.)

Interéthinsité (interaction culturelle)

Il s'agit d'étudier et d'analyser les lacunes، les différences et les impacts qui se produisent au cours d'une interaction entre des ethnies ou deux personnes qui ne partagent pas la même langue et les mêmes normes de la communication. A ce titre، Gumperz trouve que dans un acte de communication entre des participants de communauté linguistique différentes، le partenaire de l'ethnie minoritaire utilise des mots et des expressions de sa propre langue en parlant dans une langue dominante. Quand le contact entre ces deux langues est suffisamment long، la langue dominante de la communication serait progressivement modifiée. Les mots et les segments phrastiques de la langue de l'ethnie minoritaire seraient aussi implantés dans l'autre langue. Ce changement se situe d'abord au niveau de l'usage et progressivement dans tout le système. «La conséquence la plus évidente et la plus répandue du contact entre les langues est l'emprunt: une langue importe des mots ou des expressions provenant d'une autre langue. En Français (parking)،(football) sont issus de l'anglais; ces mots sont intégrés phonologiquement، leur prononciation était francisée. L'intégration au système peut aussi conduire à l'intégration morphologique et syntaxique» (Josiane Boutet، 1997). Dans ce contexte، on peut ajouter que au fil de l'histoire، la langue française est influencée par d'autres langues comme par exemple celle des Vikings qui ont apporté un vocabulaire de la mer (crabe، crique، girouette...). Les mots de l'architecture d'origine italienne (façade، douche، escalier...) Les mots scientifiques d'origine arabe (alcool، algèbre، amiral...). Par contre، certaines langues comme celle de Vikings et de Francs، sont influencées par la langue latine grâce au christianisme qui est devenu leur religion officielle. Donc l'échange langagier entre

des ethnies est un phénomène naturel du à la volonté de communiquer avec les autres et la reconnaissance de la supériorité culturelle، politique، scientifique، voire religieuse.

En ce qui concerne les paramètres para-verbaux et non-verbaux، ils peuvent être également transposés dans la seconde langue، autrement dit la communauté minoritaire qui adopte une autre langue garde toujours les habitudes، la prononciation et l'accent de sa propre langue. D. Hymes souligne le fait qu’il est possible d’oublier totalement sa langue، sans pour autant oublier les préceptes normatifs de sa culture، et il donne l’exemple de certains groupes du sud de l’Afrique.

La naissance d'une discipline interdisciplinaire

Comme réaction aux idées de Noam Chomsky publiées en 1957 "Syntactic *Structures*" selon lesquelles la langue est un système autonome، en 1964 un groupe de chercheurs sous la direction de Dell Hymes a publié un ouvrage ayant comme titre "*The Ethnographie of communication*". Ces chercheurs considèrent le fait que la langue est une production et un acte social aperçu comme un système fluide et variable. Ils s'intéressent principalement à l'interaction au sein d'une communauté linguistique et également au rapport langue/identité au sens large « *Etudier qui parle quoi، comment où et à qui* » (FISHMAN، 1971) et non seulement comme la fait Chomsky qui décrit principalement le système au développement dit interne.

Cette discipline s'est constitué en opposition plus ou moins marquée avec le structuralisme: ses principes opposaient la compétence de communication à la compétence linguistique de Chomisky qui ne s'intéresse pas à la performance que l'on considère comme manifestation de la compétence des sujets parlants dans leurs multiples actes de parole et au contexte. Les règles linguistiques doivent être accompagnées de règles et de normes comportementales. Il se sert uniquement de données authentiques contrairement aux linguistes qui fabriquent des phrases pour les analyser. Ce groupe de chercheurs

anthropologues comme (John Gumperz et Basil Bernstein) souligne que pour bien travailler sur une langue donnée، on doit avouer qu'il ya une grande nécessité d'avoir un discipline interdisciplinaire. A ce propos، Hymes insiste souvent sur le fait que « L’ethnographie de la parole (...) serait une linguistique qui aurait découvert des fondements ethnographiques، et une ethnographie qui aurait découvert les contenus de la linguistique، en relation avec la compétence des personnes، dont la communauté serait étudiée » (Hymes، 1974).

De cette manière، et grâce à la relation de complémentarité établie récemment entre des différentes disciplines (Linguistique، anthropologie، sociologie et psychologie) on peut effectuer un travail idéal sur une langue donnée en perspective de l’ethnographie de la communication. Et par conséquent، on va voir ci-dessous le rôle accordé à ces nouveaux principes de l’ethnographie de la communication (La parenté entre les phénomènes socioculturels et linguistiques) par les didacticiens dans le processus de l’enseignement/ apprentissage de français langue étrangère. Et comme on doit investir ces idées d'une manière satisfaisante dans ce domaine.

L’ethnographie de la communication et l’enseignement / apprentissage des langues étrangères

L’enseignement / apprentissage des langues étrangères a parcouru un long cheminement. Il est clair que la nécessité de communiquer avec autrui (de différentes nationalités) ne date pas d'hier. Cette pratique est issue du besoin d'entrer en contact avec des individus parlant une langue étrangère pour diverses raisons: sociale، culturelle، commerciale، économique ou politique.

L'apprentissage du FLE implique la présence de quelques éclairages culturels pour pouvoir، non seulement s'approprier la langue cible، mais aussi et surtout connaitre le pays où elle est parlée، et entrer au contact avec la culture de ses locuteurs. A ce propos، J-C Beacco (2000) dit:« Tout enseignement/apprentissage des langues est ainsi mis en relation avec d'autres comportements، d'autres croyances، rythmes et

habitudes، d'autres paysages، d'autres mémoires. [….] La connaissance des langues vivantes a été، depuis l'origine، valorisée non comme une fin en soi mais en tant que moyen d'accès، privilégié sinon irremplaçable، à d'autres cultures. ».

Dans la classe de langue، la culture de l'apprenant est confrontée à la culture étrangère qui est diamétralement différente de la sienne، ce que l'on appelle (dialogue des cultures). Dans ce dialogue، la propre culture de l'apprenant est enrichie au contact de la culture de l'autre et mène à la compétence interculturelle. Cette compétence se forme quand les deux cultures ont plusieurs points communs et points divergents. Apprendre à parler une langue signifie donc se sensibiliser aux questions identitaires et culturelles. A. Méziani (1992) dit: «En d’autres termes، présenter un aspect de la culture de l’autre aux apprenants les mène à se rappeler leur culture et à faire des comparaisons، de là émergent leurs représentations. Nous présumons qu’enseigner une culture et développer une compétence interculturelle sont indissociables. »

Dès les début des années 70 précisément aux Etats unis، on peut voir un changement notable dans la domaine de didactique des langues: à la différence des méthodes précédentes، les nouvelles approches comme l'approche communicative et l'approche actionnelle s'enrichissent d'emprunts de théories et de pratiques d'autres domaines scientifiques parmi lesquelles l'ethnographie de la communication « Cette diversification se fait à un moment où la linguistique n'est plus dominée par un grand courant et où se développe un ensemble de disciplines qui se donnent des objets de travail spécifique: sociolinguistique، ethnographie de la communication، analyse de discours، pragmatique.... » (I. Gruca - 1991).

Ces nouvelles approches ont comme postulat de base le fiat que dans le processus d'enseignement/apprentissage essentiel est d'amener les apprenants à apprendre à communiquer dans la langue étrangère. Cette idée est empruntée à Dell Hymes qui considère qu'apprendre une langue étrangère، c'est acquérir une

compétence de communication dans cette langue. Cela englobe plusieurs éléments entre autres les composantes suivantes: les composantes linguistiques، sociolinguistique، discursive، référentielle، stratégique، un travail sur le discours، sur le sens et une réflexion sur la dimension sociale.

Selon nous، l'une des méthodes qui bénéficie، d'une manière considérable، des principes de l'ethnographie de la communication est l'approche actionnelle qui a fait un pas de géant dans la didactique des langues étrangères.

L'approche actionnelle

Contrairement aux méthodes précédentes، qui étaient presque exclusivement orientées vers la langue cibles، l'approche actionnelle se centre sur l'apprenant et le considère dès le début de sa formation، quelque soit son niveau، comme un futur acteur social، c'est une approche pédagogique qui met non seulement l'accent sur l'apprenant mais aussi sur le développement de ses compétences et ses objectifs à atteindre. A la différence de l'approche communicative، l'approche actionnelle tient non seulement des besoins langagiers de l'apprenant mais aussi du contexte et de l'environnement dans lesquels il évolue.

Qu'est-ce qu'une tâche dans une perspective actionnelle?

Dans son article intitulé (approche actionnelle et évolution de la compétence grammaticale) Jean Pierre Cuq a parlé de trois types de tâches ou activités: les exercices (travail sur la correction linguistique)، les activités (travail sur l'activité communicative simulée) et les tâches (travail sur l'efficacité des textes produits en situation réelle et évoluées socialement). Les tâches ont un rôle important dans l'enseignement des langues avec une perspective actionnelle، car cette dernière considère l'apprenant comme un acteur social ayant à accomplir des tâches et ces dernières ne sont pas seulement langagières mais aussi elles représentent des actions à effectuer dans la vie réelle. Réaliser une tâche، pour un apprenant، c'est la mobilisation des

compétences dont il dispose afin de parvenir à un résultat déterminé.

Grammaire et méthodes actionnelles

Il ya de la grammaire dans les méthodes actionnelles comme c'était d'ailleurs le cas dans les méthodes dites communicatives، les manuels d'aujourd'hui comme (Alter ego، Ici et Tout va bien) adoptent une méthodologie actionnelle où la grammaire est ancrée dans leurs contenus. Ces manuels mettent en avant leurs objectifs dans lesquels figurent des contenus grammaticaux.

Evaluation de la grammaire dans ces méthodes

Avec les anciennes méthodes d'enseignement، l'évaluation relevait des enseignants، mais aujourd'hui avec l'avènement de l'approche actionnelle، la responsabilité revient à l'apprenant. Il peut faire le point avec son enseignant، tout comme il peut le faire en autonomie (suivie de la progression) d'où le terme d'auto évaluation grâce aux exercices auto correctifs: « Les outils d'évaluation étaient، jusqu'alors، plutôt destinés à l'enseignant pour l'aider à réguler son enseignement. Avec l'approche actionnelle، on assiste de plus en plus au transfert de la responsabilité évaluative de l'enseignant vers l'apprenant ; à intervalles réguliers، celui-ci est invité par l'enseignant avec les outils proposés par la méthode à faire le point: vérifier sa progression، prendre conscience des acquis dont il dispose et des lacunes qui entravent ses compétences ou ses savoir-faire ; il peut également avoir la possibilité d'exprimer ses difficultés et de comprendre ses erreurs. Mais، cette activité peut être réalisée également en autonomie et، de manière très nette، on incite de plus en plus l'apprenant à réfléchir sur le fonctionnement de son apprentissage، le comment et le pourquoi de ses progrès ou échecs et sur la manière de les optimiser» (Jean Pierre Cuq)

Donc، l'évaluation s'effectue à l'intérieur ou à l'extérieur de la classe et l'évaluation de la grammaire se fond dans l'évaluation

des ressources langagières au moment où on accomplit des tâches.

Au cours de notre travail، on découvre qu'il n'ya pas de différence entre l'approche actionnelle et l'approche communicative sur la question de la grammaire et son évaluation. L'évaluation des compétences grammaticales dépendrait de la définition qu'on attribue à la tâche.

Conclusion:

De prime d'abord، il faut noter que l'intérêt pour une langue étrangère n'est plus de simplement parler. Les ambitions pour l'apprentissage du français ne sont plus les mêmes et les exigences s'élargissent de plus en plus. On a davantage envie d'apprendre une langue pour apprendre plus de techniques، et plus de connaissances scientifiques، culturelles، économiques، historiques et surtout pour communiquer avec d'autres peuples en vue d'échanger ses connaissances. Dans cette perspective، la modification des méthodes d'apprentissage est nécessaire si l'apprenant veut éventuellement se servir de la langue étrangère pour approfondir ses connaissances et élargir de cette façon son horizon.

Dans cet article، on a cherché à découvrir et observer un aspect d'une langue qui est rarement abordé، celui de la linguistique ethnographique qui a donné récemment une nouvelle vision et des nouvelles dimensions à la didactique des langues là où la grammaire comportementale va de pair avec la grammaire de la langue au cours des interactions.

Au cours de ce travail، on a mis en évidence، d'une part، l'importance de l'ethnographie de la communication qui a un rôle considérable dans la processus de l'enseignement/apprentissage des langues، et d'autre part، la place que peut avoir cette discipline dans les études qui concernent les échanges interculturels au sens large.

Aujourd'hui، avec le développement de l'informatique، il ya un foisonnement d'applications et des réseaux sociaux

existant sur Internet comme par exemple (Facebook،Viber، blogs، Skype، Twitter...etc). Tous ces moyens permettent aux apprenants de communiquer sans aucune difficulté avec leurs partenaires notamment avec ceux qui appartiennent à la culture à laquelle ils sont confrontés. Ces nouveaux moyens vont conduire certainement à la découverte de l'autre، à la compréhension de sa pensé، de sa différence et donc de comprendre sa manière d'exprimer et par conséquent apprendre aisément sa langue.

Bibliographie

- BEACCO J-C. (2000)، Les *dimensions culturelles des enseignement de langue*، Pris، Hachette
- CUQ J-P. (2003)، Dictionnaire de didactique du français، Paris، CLE international.
- CUQ J-P، *Approche actionnelle et évaluation de la compétence grammaticale*، https://gramm-fle.ulb.ac.be/fichiers/colloques/Nantes2008/Cuq.pdf، consulté le 16 mars 2018
- F1SHMAN J.، *Sociolinguistique*، Nathan، Paris، 1971.
- Josiane Boutet، langue et société، Seuil، Pais، 1999.
- HYMES، D. – *Foundation in Sociolinguistics، an Ethnographic Approach*، Philadelphie University of Pensylvania Press، 1974.
- LABOV W.، *Sociolinguistique*، Minuit، Paris، 1976.
- MEZIANI A. (1992)، Pour une valorisation de la compétence interculturelle en classe de FLE، Synergies Algérie

أثر الاتصال الإداري على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية

"دراسة ميدانية على مكتب إدارة المعاهد المتوسطة التقنية في ليبيا"

د.عزالدين علي محمد اسويسي* د.صالح العجيلي صالح ميلاد**

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية الاتصال الإداري وأثره على عملية اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة – طرابلس، واستخدم الباحثان المجتمع ككل، وقاما بتوزيع (140) إستبانة وفقدت (8) استبانات واستبعد الباحثان (7) استبانة لعدم اكتمال البيانات.في حين قاما بتحليل 125 استبانات واستخدما البرنامج الإحصائي (spss)، والأساليب الإحصائية المختلفة التي تساعد في اختبار الفرضيات وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إن فاعلية الاتصالات الإدارية لها أثر على عملية اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة في ليبيا، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها التركيز على التقنيات والتطورات التكنولوجية التي تساعد مكتب المعاهد الفنية المتوسطة من الحصول على المعلومات اللازمة والبيانات في الوقت المناسب والاهتمام بالعناصر البشرية من ذوي الكفاءات العالية التي لها خبرات سابقة تساعد المكتب في اتخاذ القرار الإداري السليم المبني على المعرفة. كما أوصى الباحثان بالقيام بالبحوث التي تسهل عملية الاتصال الإداري في المنظمات الليبية وإجراء العديد من الدراسات.

الإطـار الـعـام للـدراسـة

المقدمة:

نتيجة لتزايد حجم العمل بالمنظمات الحديثة وتباين أوجه نشاطها وتعدد فروعها فقد أصبح من المستحيل على أي قائد إداري أن يتابع شخصيا كافة التفصيلات المقدمة للعمليات اليومية، حيث إن فاعلية الإدارة تتوقف على مدى فاعلية الاتصال

* د.عزالدين علي محمد اسويسي، أستاذ مساعد بقسم الإدارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة الزيتونة.

** د.صالح العجيلي صالح ميلاد، محاضر بقسم ادارة الاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد.

ودقته وكفاءته فإنه أصبح من الضروري إنشاء نظام فعال للاتصال وذلك لما له من أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة وفي مجال العمل الإداري حيث إنه يمكن القول: أن الإدارة الجيدة هي اتصال جيد.

فعن طريق الاتصال الجيد المستمر يظل العاملون على اطلاع بما يجري في مؤسساتهم وبما حققته من تقدم ونجاح أو تعثر و فشل إلى غير ذلك من الفوائد التي يمكن للاتصال الجيد أن يحققها للإدارة والتي تؤكد أهميته في المجال الإداري و تجعل من إنشاء و تطوير و صيانة نظم الاتصال داخل أي مؤسسة من الوظائف الأساسية للإدارة، ومن منطلق الاتصال ودوره المهم في العملية الإدارية فقد رأينا أن يكون الموضوع عبارة عن دراسة تطبيقية لعملية الاتصال الإداري وأثره في اتخاذ القرارات في مكتب إدارة المعاهد الفنية والتقنية المتوسطة بطرابلس.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في بعد المسافة بين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية ومدى وجود نظام للاتصالات وعلاقته بعملية اتخاذ القرارات الإدارية للوصول إلى الأهداف المنشودة في محاولة للبحث عن الدور الذي يلعبه فاعلية الاتصال في مساعدة متخذي القرارات في أداء أعمالهم ومدى استفادتهم من الاتصالات في هذا العصر وفي معرفة فاعلية الاتصال الإداري للقيادات والعاملين في مكتب المعاهد الفنية والتقنية المتوسطة بطرابلس مع معاهد التعليم التقني.

تساؤلات الدراسة:

ما أثر الاتصالات الإدارية على عملية اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية والتقنية المتوسطة.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصالات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرار في مكتب المعاهد المتوسطة التقنية.

ويشتق منها الفرضيات الفرعية الآتية:

أ ـ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوسائل الاتصال على فاعلية اتخاذ القرار.

ب ـ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لفاعلية الاتصال على فاعلية اتخاذ القرار.

جـ - لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمعوقات الاتصال على فاعلية اتخاذ القرار.

أهداف الدراسة:

الهدف من الدراسة هو الدراسة الشاملة لنظام الاتصالات وأساليبه ووسائله واتجاهاته المختلفة والتأكيد على العلاقة بين نظام الاتصالات الفعالة وعملية اتخاذ القرارات وبالتالي فان أهداف الدراسة تتمحور في النقاط التالية:

1. دراسة عملية الاتصال وتحديد أهميتها باعتبارها الوسيلة التي تحقق الترابط بين أجزاء التنظيم من خلال تدفق المعلومات والبيانات.
2. دراسة أساليب ووسائل الاتصال المختلفة ومهاراته.
3. محاولة تحديد معوقات الاتصال واقتراح الحلول لها.
4. تقديم التوصيات المناسبة لتحقيق الاتصال الفعال الذي يساعد على اتخاذ القرارات.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية دور الاتصالات في عملية اتخاذ القرارات الإدارية حيث بات لزاماً أن تتبنى الإدارة نظاماً للاتصالات حديثاً ومتطوراً من شأنه أن يقود إلى التفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها. حيث وجود نظام جيد للاتصالات له تأثير على توفير اتجاهات سلوكية ايجابية لدى العاملين. كما أن وضوح قنوات الاتصالات وتوفير البيانات والمعلومات تمثل حافزاً للعاملين يقوي الانتماء والتعاون والرضا الوظيفي لديهم.

أنموذج الدراسة

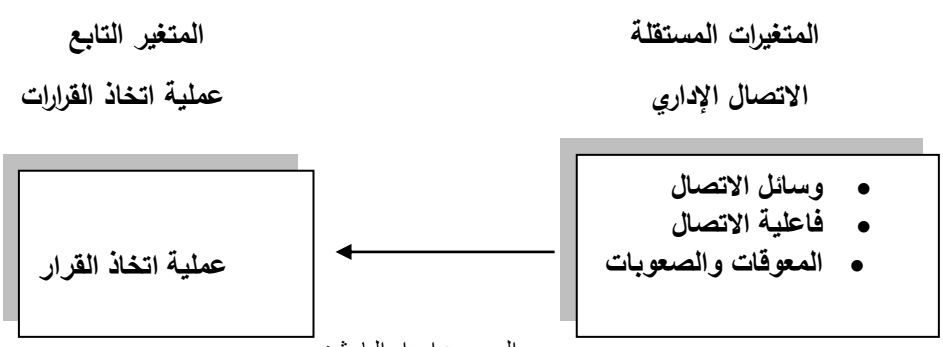

المصدر: إعداد الباحثين

أبعاد الدراسة:

تتمثل في مدى فعالية نظام الاتصال والعلاقة التي تربط بين الاتصال واتخاذ القرار والوصول إلى المركزية ومدى علاقتها باتساع نطاق الإشراف وزمن وصول المعلومة.

منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على نوعين من الدراسة:

ا– الدراسة النظرية

حيث اعتمد الباحثان فيها على المراجع العلمية المتاحة والدوريات والمجلات العلمية والتقارير والبحوث والدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

ب– الدراسة الميدانية:

تهدف إلى جمع البيانات والمعلومات الأولية المتعلقة بموضوع البحث وذلك لربط الإطار النظري بالواقع العملي وتطبيقه.

أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد في جمع البيانات على الاستبانة حيث تم تصميم الاستبانة للحصول على المعلومات والبيانات وتضم جزئين رئيسين هما: -

الجزء الأول: تشمل معلومات تتعلق بأفراد العينة والبيانات الشخصية.

الجزء الثاني: تشمل أسئلة متعلقة بموضوع الدراسة وقد تم صياغتها وإعدادها من قبل الباحثين للوصول إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بمكتب إدارة المعاهد الفنية المتوسطة بمختلف مستوياتهم الإدارية وهذه الإدارات هي: -

1 – مدير المكتب. 2 – قسم الشؤون الإدارية. 3 – قسم شؤون المعاهد.

4– وحدة الشؤون المالية. 5 – قسم التوجيه الفني. 6 – قسم الشؤون الفنية.

7 – قسم التوثيق والمعلومات. 8 – قسم التقويم والقياس الفني. 9 – وحدة النشاط

10 – المخازن.

مصطلحات الدراسة:

1-اتخاذ القرار: عبارة عن عملية اختيار بديل من بديلين أو أكثر.

2-الفاعلية في اتخاذ القرار: تعني قدرة القائد على اختيار البديل الأفضل الذي يحقق أقصى عائد.

الدراسات السابقة:

سيتم عرض عدد من الدراسات السابقة المتعلقة بنظم وتقنية الاتصال الإداري وعلاقتها بخدمة اتخاذ القرارات والتي تخدم هذا البحث والاستفادة منه.

دراسة الشهري (2005م) بعنوان الاتصالات الإدارية ودورها في الأداء الوظيفي من وجهة نظر منتسبي الأمن الجنائي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور تقنيات الاتصال المستخدمة في رفع مستوى الأداء الوظيفي، ومعوقات الاتصالات الإدارية التي تخفض مستوى الأداء الوظيفي، اتبع الشهري في دراسته المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على الإستبانة كأداة لجمع البيانات وقام بتوزيعها على عينة عشوائية بسيطة. وتوصل الشهري إلى نتائج من أهمها، تؤدي الاتصالات الإدارية دوراً مهماً في حل المشكلات التي تواجه متخذي القرارات من خلال الانعكاسات الايجابية الآتية: الدقة في إنجاز المهام، وتوفير الوقت والجهد، وتؤدي تقنية الاتصال دوراً مهماً في رفع مستوى الأداء لدى الموظفين من خلال: سرعة ودقة إبلاغ متخذي القرارات بالمعلومات.

دراسة المانع (2006م) بعنوان تقنيات الاتصال ودورها في تحسين الأداء

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تقنيات الاتصال المتوفرة في الأجهزة الأمنية والمعوقات التي تواجهها وتقديم التوصيات التي تسهم في الحد من هذه المعوقات واتبع المانع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدم أسلوب العينة العشوائية البسيطة. أهم النتائج التي توصل إليها المانع تمثلت في أن واقع تقنية الاتصال الإداري في جهاز الأمن العام متأخر وأن استخدام تقنيات الاتصال يحقق فعالية كبيرة جداً في أداء المهام.

دراسة الفرا واللوح (2007م) بعنوان تطور الهياكل التنظيمية وأثرها على الكفاءة الإدارية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التطورات التي حصلت على الهياكل التنظيمية للوزارات وكان من ضمن محاور الدراسة محوران، يدور المحور الأول حول استخدام التكنولوجيا في الوزارات والمحور الثاني حول سهولة الاتصالات الإدارية داخل الوزارات وقد استخدما الفرا واللوح المنهج الوصفي التحليلي وذلك بأخذ عينة عشوائية طبقية من 500 موظف من مجتمع الدراسة البالغ 3118 موظف تتراوح درجاتهم ما بين وكيل وزارة إلى رئيس قسم وكان من أهم نتائج الدراسة أن هناك اعتماداً غير كاف على استخدام التكنولوجيا في انجاز المهام بالوزارات وعدم

الاهتمام الكافي بالتطورات التكنولوجية بالإضافة إلى وجود تداخل في الصلاحيات والوظائف مما يؤدي إلى صعوبة في عملية الاتصال داخل الوزارات.

اختلاف الدراسة عن الدراسات السابقة:

عرض الباحثان دراسات سابقة تناولت موضوع الاتصالات واتخاذ القرارات، وقد قام الباحثان بعرضها من الأقدم إلى الأحدث، وقد أجريت جميع الدراسات السابقة في بيئات مختلفة، ويمكن القول: إن جميع الدراسات السابقة هي دراسات وصفية ذات طابع مكتبي وميداني، وجميعها استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة من أفراد عينة الدراسة. ولقد استفاد الباحثان من الدراسات السابقة في تكوين صورة مبدئية للعلاقة بين الاتصال واتخاذ القرار وتحسين الأداء والى ربط نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة. كما استفادا منها بشكل جزئي في إعداد الجانب النظري عن الاتصال بالإضافة إلى أن هذه الدراسات ساعدت الباحثان على استخدام أداة الدراسة الميدانية استخدمها لجمع البيانات والمعلومات.

الإطار النظري

مفهوم الاتصال:

الاتصال ضروري لصنع القرار الفعال،فهو الوسيلة التي تنقل عبرها المعلومات المتعلقة بالقرارات وهو أساسي لتنفيذ القرارات، والاتصال في المنظمات الإدارية،سواء كان مكتوباً أو شفوياً،رسمياً أو غير رسمي يكون متوجهاً نحو هدف، بصورة عامة بقصد ضمان تحقيق الأداء على كافة المستويات، بحيث ينتج عنه تنفيذ القرارات وتحقيق للأهداف التنظيمية، وهو أيضاً نقل المعلومات أو إرسالها بين شخصين أو أكثر، كما يتضمن الاتصال تبادل المعلومات بين الناس والآلات، ويعد عملية حيوية للمنظمات،لأنه مهم للقيادة الفاعلة و التخطيط والتنسيق و التدريب وإدارة الصراع واتخاذ القرار والعمليات التنظيمية الأخرى[1].

الاتصال عملية نقل رسالة من شخص لأخر في المنظمة سواء يتم ذلك من خلال استخدام اللغة أو الإشارات أو المعاني أو المفاهيم في السلوك[2].

---

(1) العرفي، عبد الله. ومهدي، عباس. مدخل إلى الإدارة التربوية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2002م، ص190.

(2) حمود، خضير، السلوك التنظيمي، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002م، ص117.

وكذلك الاتصال هو العملية التي يستطيع من خلالها طرفان أن يصلا إلى حال من المشاركة في فكرة أو إحساس أو تحمس لأداء شيء ما.

فالاتصال يعني الربط بين كائنين أو شخصين وهو يهدف إلى إشراك الآخرين في الفكرة أو المعلومة وهو يعني أيضاً النقل والتبادل للحقائق والأفكار والمشاعر وتقديم الفعاليات، كما يعني إحاطة الآخرين بأمور أو أخبار جديدة هدفها التأثير في السلوك أو توجيهه وجهة معينة سواء بالنسبة للأفراد أو الجماعات[1].

كما أن الاتصال هو تلك العملية الديناميكية التي يؤثر فيها سواء عن قصد منه أو غير قصد على مدركات شخص آخر أو الآخرين من خلال مواد ووسائل مستخدمة بأشكال وطرق رمزية[2] .

ويرى الباحثان أن الاتصال هو تبادل المعلومات والأفكار والاتجاهات بين الأفراد في إطار نفسي واجتماعي وثقافي معين وكذلك عملية مستمرة مما تساعد على تحقيق التفاعل بينهم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

أهمية الاتصال الإداري:

تعد الاتصالات من أهم عناصر نجاح الإدارة في أي منشأة؛ ذلك لأنها تتضمن كافة البيانات والمعلومات والحقائق التي ينبغي أن تنتقل إلى كافة أجزاء التنظيم، وعادة ما تتضمن عملية الاتصالات البيانات والمعلومات، والحقائق، والآراء، والأفكار، والاتجاهات، ووجهات النظر، والأوامر، والتعليمات، التي يتعين توصيلها وتنفيذها من قبل الأفراد العاملين بالمنظمة[3].

أولاً: علاقة الاتصال بوظيفة التخطيط: إن الاتصال الجيد يعد عاملاً مساعداً ومهماً للقائمين على وضع الخطط وإعدادها للوصول إلى معرفة المعلومات والبيانات وكميتها الموجودة للتنبؤ لصحة التخطيط مما يؤدي دلك إلى مساعدة القائمين على تنفيذ الخطة لمعرفة أهدافها بشكل واضح.

ثانياً: علاقة الاتصال بإصدار القرارات: إن عملية إصدار ووضع القرارات تتم على مراحل عدة متعارف عليها تبدأ بمرحلة تشخيص المشكلة ثم مرحلة البحث عن البدائل ثم مرحلة تقييم كل بديل وأخيرا اختبار البديل الأمثل، نجد أنها تنتج نتيجة

---

(1) العمايرة، محمد. مبادئ الإدارة المدرسية، دار المسيرة للنشر والتوزيع.عمان، الأردن، (ط 3)، 2002م، ص 131.

(2) حسان و العجمي7، ص 272.

(3) كاظم: 2006، ص 45.

لجهد مشترك وحتى لو كانت في النهاية صادرة من فرد واحد. كما أنه يعرف القرار الرشيد بأنه الذي يكون لديه منافذ واضحة مهما تعدد المساهمون في عملية صنعه، وأهمية القرار هي التي تبدأ بعد عملية تنفيذ القرارات وحصر نتائجها[1].

ثالثاً: علاقة الاتصال بفاعلية الإشراف والرقابة: حيث تتوقف على مدى وضوح قنوات الاتصال وسهولتها، فالإداري لا يستطيع القيام بالعملية في ظل الإشراف (الرقابة) ما لم يكن هناك نظام فعال وجيد للاتصال يجمع كافة أرجاء التنظيم إذ أن الرقابة والإشراف من المهام الأساسية للقائد الإداري[2].

فبواسطة الاتصالات يتمكن الرئيس الإداري وأجهزة الرقابة من معرفة مناطق الضعف في تنفيذ الخطة أو تطبيق القرار، كما يستمد الاتصال أهميته بالمنظمة من خلال الدور الذي يلعبه بصدد مزاولة كافة العمليات الإدارية من خلال الاتصال.

خصائص الاتصال الإداري:

يتميز الاتصال الإداري بكثير من الخصائص الرئيسية التي يمكن تحديدها كما يلي:

1. الاتصال الإداري عملية تفاعل بين طرفين: سواء كانا شخصين، أم شخصاً ومجموعة من الأفراد، والهدف من التفاعل تحقيق مشاركة المستقبل للمرسل في فهم الفكرة وتقبلها والتحمس لتنفيذها، وهذا يجعل عملية الاتصالات الإدارية عملية تفاعل لها فعل ورد فعل[3].

2. الاتصال الإداري عملية اجتماعية نفسية: يمكن للقادة استخدامه في تحريك الجماعة نحو الهدف المرغوب، كما أنها تمكن القادة من فهم اتجاهات العاملين وتنسيق الروابط بينهم وبين أجزاء التنظيم وتنمية وتوجيه العلاقات الإنسانية داخل المنظمة.

3. الاتصال الإداري عملية مستمرة: بمعنى أنها لا تقتصر على مرحلة زمنية من نشأة المنظمة وإنما تصاحب المنظمة منذ تأسيسها لتهيئة جو العمل وتحافظ على

---

(1) شيما. أصول الإدارة العامة، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1993م، ص 381 – 382.

(2) نفس المرجع، نفس الصفحة.

(3) فهمي، محمد، بدوي، هناء. تكنولوجيا الاتصال والخدمة الاجتماعية، دار النشر للجامعات.الإسكندرية، مصر، 1991م، ص 6 – 8.

مستنداته وتزود الباحثين والمسؤولين وغيرهم بالمعلومات والأنشطة التي تمارسها المنظمة عبر مراحل تطورها المختلفة[1].

عناصر الاتصال الإداري:

انطلاقاً من أن الاتصال هو تبادل الأفكار والبيانات بغرض تحقيق أهداف العمل الإداري أو انه تبادل المعنى من شخص لآخر. ولكي تتم عملية الاتصالات الإدارية لابد من توافر عدة عناصر أساسية وهي: -

1 -المرسل (sender): هو الشخص أو الطرف الذي يقوم بالاتصال أو يرسل الفكرة أو المعلومة أو الخبر.قد يكون المتصل هو الرئيس الذي يقوم بإصدار التعليمات والتوجيهات إلى مرؤوسيه وقد يكون المتصل هو المرؤوس بقصد إبلاغ الرئيس ما لديه من معلومات أو قد يكون الاتصال صادراً من موظف لزميله في نفس المستوى الإداري أو بين مدير إحدى الإدارات ومدير الإدارة الأخرى لغرض تبادل الأفكار والمعلومات حول موضوع معين.

2. الرسالة (message): وتعني الفكرة أو المعلومة من المرسل إلى هؤلاء الذين يريد أن يشاركهم أفكاره أو معلوماته. ومما لاشك فيه أن الاختيار الحسن لصياغة الرسالة و رموزها من الأهمية بمكان كل من المرسل و المرسل إليه، كما أن سوء الاختيار يقود إلى مشكلات عديدة.

3. قناة الاتصال (channel): وهي الوسيلة التي تنقل بها الرسالة بين المرسل والمستقبل، ولا يمكن للرسالة أن تنقل بواسطة الفراغ بل لابد من وسيلة لنقل هذه الرسالة. لذا فإن الوسيلة الفعالة تفيد في تحقيق الاتصال الفعال إذا ما استخدمت كل وسيلة في مكانها الصحيح وتتنوع الوسائل ما بين كتابية وشفوية وتقنية أو الكترونية.

4.المستقبل (receiver): هو ذلك الشخص الذي سوف يستلم الرسالة، وقد يكون إما فرداً أو جماعة قليلة أو جمهوراً كبيراً في المنظمة، إن عملية استقبال الرسالة وتفسيرها تخضع لشخصية المستقبل وإدراكه[2].

---

(1) السلمي، علي. بعض الاتجاهات في إدارة الأفراد، القاهرة: مركز البحوث، المعهد القومي للإدارة، مصر، 1967م، ص 40 – 41.

(2) www.Ar.wikpedia.org، تاريخ الاطلاع 15-10-2017.

5. التغذية الراجعة (feedback)هو الأثر الذي تحدثه الفكرة أو المعلومة المنقولة أو المتبادلة على المتصل به، أو مدى تفاعل المتصل به بالاتصال، فقد يكون رد الفعل مطابقاً للغرض وقد يكون عكس الغرض الذي تم الاتصال من أجله، فقد تكون هناك عقبات وصعوبات تحول دون تحقيق النتيجة المرجوة[1].

أنواع الاتصالات الإدارية:

تتعدد أنواع الاتصالات الإدارية ما بين اتصالات رسمية تتم وفق التسلسل الهرمي للمنظمة واتصالات غير رسمية تعتمد على مدى قوة العلاقة الشخصية التي تربط بين أجزاء التنظيم الإداري وبين أعضائه ولكل نوع من هذه الاتصالات قنواته الخاصة وذلك على النحو التالي[2]:

أولاً: الاتصالات الرسمية: هي الاتصالات التي تتم من خلال القنوات التي حددتها المنظمة باعتبارها قنوات رسمية يجب اتباعها وهي تحدد خطوط السلطة والواجبات والمسؤوليات وكافة التعليمات الواجب اتباعها. وهناك عدة قنوات لهذه الاتصالات:

أ – الاتصالات الهابطة: تعد الاتصالات الهابطة أكثر استخداماً في المنظمات، وتنتقل للأسفل خلال المستويات المتداخلة للإشراف عبر الهيكل التنظيمي وصولاً إلى عمال الطبقة الدنيا في السلسلة. وهذا الاتصال مهم لنقل المعلومات للعاملين فيما يتعلق بأهداف المنظمة وسياستها.

ب – الاتصالات الصاعدة: حيث تنتقل فيها المعلومات من المستويات الدنيا في التنظيم صعوداً إلى الإدارة كوسيلة يستطيع بها العمال الاتصال بمدراء المستويات العليا في المنظمة والتعبير عن آرائهم وأفكارهم داخل المؤسسة. يجب على المدراء تشجيع هذا الاتصال، لأنه يزودهم بتغذية عكسية عن فهم الموظفين للرسائل التي وصلت إليهم.

ج – الاتصالات الأفقية: هي التي تتم بين الأفراد في نفس المستوى الإداري الواحد أو مستويات إدارية مختلفة لا تربطهم سلطة رئيسة، وتبين اتصالات من هذا

---

(1) عبد الغني، عبدالله: 1993، ص 383 – 384.

(2) أللوزي، موسى. الاتصالات الإدارية في المؤسسات الحكومية الأردنية: دراسة تحليلية، أبحاث اليرموك، المجلد 15، العدد 4، 1999م، ص 113 – 117.

النوع العلاقات التعاونية بين المستويات الإدارية مثل اجتماع مجلس الوزراء أو اجتماع مجلس الوكلاء في الوزارة الواحدة.

إلا أنه يتوافر في هذا النوع من الاتصالات المرونة والسهولة والوضوح في الإجراءات حتى تحقق المنظمة الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

د -الاتصالات المتقابلة. وهي الاتصالات التي تتم بين المدراء وجماعة العمل في إدارة أخرى وتسمى أيضا بالمحورة[1].

هـ -الاتصالات الخارجية. وتتم بين الإدارة العامة للمؤسسة وبين فروعها مثال على ذلك الزبائن، كما أن الاتصالات الخارجية تسهم بشكل جيد في زيادة كفاءة وفاعلية الأداء وتستخدم المنظمة في سبيل ذلك المنشورات أو الملصقات أو وسائل الإعلام العامة من إذاعة مسموعة ومرئية وصحف ومجلات، وفي العادة يحدث البدء في الاتصالات عن طريق ما تقدمه من طلبات وشكاوى ومقترحات من أجل تحسين خدمات المنظمة[2].

ثانياً: الاتصالات غير الرسمية: وهي تلك الاتصالات التي تتم بين العاملين في المنظمة نتيجة لتكوين علاقات واتصالات بين هؤلاء الأفراد بهدف تحقيق رغبات أو حاجات اجتماعية أو اقتصادية. ويمكن التغلب أو تطويع الاتصالات غير الرسمية عبر رسم سياسة للاتصالات تتسم بالمرونة والفاعلية وذلك عبر تطبيق نظام المشاركة في صنع القرارات والسياسات، سيما تلك القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على حياة العاملين الوظيفية أو المالية.

مفهوم اتخاذ القرارات:

هو مسلك معين أو محدد من بين مجموعة من البدائل بمواجهة أو تفادي احتمالات المستقبل، وبهذا المعنى فإن عملية اتخاذ القرارات هي عملية مفاضلة واختيار بين مجموعة من البدائل لتحقيق أهداف محددة[3].

وتعرف القرارات الإدارية بأنها القرارات التي تتعلق بالمشكلات العادية المتصلة بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط الجاري في المنظمة وتقسم إلى

---

(1) الشماع وحمود:1989م، ص121.

(2) عبدالفتاح، محمد سعيد. الإدارة العامة، مكتبة العربي الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1987م.

(3) عباس، علي، بركات عبدالله. مبادئ علم الإدارة، عمان: مكتبة الرائد العلمية. مصر، 2001م.

نوعين: قرار اداري وقرارات تكتيكية[1] وتعد عملية اتخاذ القرارات عملية إدارية مركبة من حيث إنها تأخذ في الاعتبار بيئة اتخاذ القرار وكذلك التنبؤ بالمعوقات والمشكلات التي قد تحد من فعالية القرار الإداري. لذا يجب على متخذي القرار الأخذ في الاعتبار بالمشكلات التي قد تقابلهم وتحليلها والعمل على تجنبها أو حلها [2].

أهمية اتخاذ القرارات:

تستمد عملية اتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات؛ لأن التوقف على اتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.

ومن هنا اعتبرت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية، وأنها العمل الغالب للمدراء وهذا ما قاله سيمون بأن المدير هو أصلاً متخذ القرارات و هو في موقعه يزوال أنشطة الإدارة، وهذا ما يميزه عن غيره من الأفراد[3].

من تنظيم وتخطيط وتوجيه ورقابة، فهو دائماً يجسد نفسه في مجال اتخاذ القرارات التنظيمية أو التخطيطية أو التوجيهية ونظراً لذلك فإن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حد كبير على قدرة وكفاءة متخذي القرارات على اتخاذ قرارات سليمة ومناسبة.

وبالتالي فإن أساسية ومحورية عملية اتخاذ القرارات في العملية الإدارية تتجلى من خلال تكاملها مع الوظائف الإدارية المختلفة، فنجد مثلاً أن التخطيط لا يتم إلا باتخاذ القرار الأول وهو: تخطيط ثم اتخاذ القرار الذي يهتم بتحديد ما يلي[4] .

- الأهداف من التخطيط الواجب تحقيقها.
- الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف.
- طريقة تنفيذ الأعمال وتحديد النشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف.
- مكان وزمان تنفيذ التخطيط.

---

(1) النمر، ومسعود بن محمد وآخرون. الإدارة العامة: الأسس والوظائف، الطبعة السادسة، مطابع الفرزدق التجارية.الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006م، ص365.

(2) حمادات، محمد حسن محمد. القيادة التربوية في القرن الجديد: دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، 2006م.

(3) أيوب، نادرة. نظرية القرارات الإدارية، 1996م، ص 04 - 10.

(4) المصري، أحمد محمد، الإدارة الحديثة الاتصالات المعلومات القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر2000م، ص 221..

عناصر عملية اتخاذ القرار الإداري:

من المعروف أن المؤسسة تعمل في محيط دائم التغير، وحتى يواكب المدير هذا التغير و التقلب أياً كان نوعه ووقته و مكانه لابد له من أن يتخذ بشأنه قراراً، يمكنه من كسب هذا التغير إلى جانبه ويكون أثره إيجابياً لا سلبياً، فيمكن القول: بإن المشكلات تبرز للمدير نتيجة لوجود حاجة لإجراء التعديلات الضرورية و المتعلقة بأحد أنشطة المؤسسة في وجه التحديات النابعة من المحيط الذي يعمل به ومن هنا تتضح عناصر عملية اتخاذ القرارات وهي[1]:

1. متخذ القرار: سواء كان فرداً مدير للمؤسسة أو جماعة وتكون له السلطة الكاملة بموجب القانون في اتخاذ القرار ضمن الهرم التنظيمي في أي مستوى إداري بالمؤسسة.

2. موضوع القرار: وهو المشكلة التي يتم بشأنها اتخاذ القرار لأجل معالجتها ووضع حل مناسب.

3. الأهداف والدوافع: القرار المتخذ هو سلوك ناتج عن دافع معين لإشباع حاجة، وهذا يعني أن الهدف من اتخاذ القرار هو إشباع حاجة ما وهو المبرر لاتخاذ القرار، وكلما زادت أهمية إشباع الحاجة زادت أهمية القرار المتخذ.

4. المعلومات والبيانات: حتى تتم دراسة المشكلة وتحديد أبعادها بشكل واضح لابد من جمع المعلومات والبيانات بخصوصها، سواء كانت هذه المعلومات والبيانات تتعلق بالماضي أو الحاضر أو المستقبل وهذا يعتمد على طبيعة المشكلة ذاتها، والمعلومات والبيانات ليست ضرورية قبل اتخاذ القرار فقط وإنما يعد اتخاذه أيضاً وذلك للتأكد من عملية تنفيذه وتحقيق الأهداف المرجوة.

5. التنبؤ: ويعني التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وخاصة عندما تتعلق المشكلة بأمور مستقبلية يحتاج فيها متخذي القرار إلى معلومات وبيانات محتمل حدوثها مستقبلاً.

6. البدائل: اتخاذ القرار عادة ما يتضمن اختيار واحد من مجموعة بدائل متاحة، وهو الذي يمثل حل للمشكلة التي من شأنها أن يتم اتخاذ القرار فيها، فتعدد البدائل يعطي الفرصة لاختيار الأفضل.

---

(1) أغنية، المهدي الطاهر. مبادئ إدارة الأعمال المفاهيم والأسس والوظائف، (ط 1)، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 2003م، ص 48-49 .

7. القيود: تتم عملية اتخاذ القرار ضمن قيود تفرضها البيئة المحيطة بمتخذي القرار، ولا مفر لمتخذي القرار من تقييم هذه القيود ودراستها لتفادي سلبياتها والاستفادة من إيجابياتها.

إن نجاح المدير في اتخاذ القرار يتوقف على الكفاءة والفعالية في صنع القرار، وليس على سلطة اتخاذ القرار وهنا لابد أن نفرق بين مضمون صنع القرار واتخاذ القرار، فيقصد بصنع القرار مختلف المراحل التي يمر بها القرار بدءاً من تحديد المشكلة وانتهاء بتحديد أفضل الحلول البديلة لتلك المشكلة ويمثل ذلك موضوع القرار، بينما يقصد باتخاذ القرار المرحلة الأخيرة التي تتعلق باختيار أحد البدائل المتاحة لحل المشكلة.

وفي هذا الصدد يشير وينر إلى أن القرار عبارة عن اختيار بديل من بين بديلين أو أكثر، أما عملية صنع القرار فتتكون من سلسلة خطوات متتابعة تبدأ بتشخيص المشكلة وتنتهي بتقسيم فعالية البديل الذي تم اختياره[1].

الاتصالات في اتخاذ القرارات تمثل البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها عن طريق وسائل الاتصال المختلفة أهم العناصر الأساسية في تقدير القادة للموقف.وبالرغم من صعوبة الحصول على البيانات الكاملة والصحيحة فإن البحث الدائم عن هذه البيانات وبكل الوسائل المتاحة أمر ضروري لنجاح كافة العمليات الإدارية بالمنظمة، وتختلف البيانات و المعلومات المستخدمة لاختلاف نوع القرار ومن أجل هذا ينبغي أن تصدر الإدارة تعليماتها للوحدات التابعة لها لموافاتها بأهم البيانات والمعلومات التي ينبغي استيفاؤها لاتخاذ القرارات وتنفيذها، ومن ثم تقوم كل وحدة بالبحث عن البيانات والمعلومات المطلوبة منها وإرسالها إلى القادة التي تتجمع إليها البيانات من مختلف الوحدات، ثم تتولى تحليلها وتقويمها بحيث تصبح صالحة لأن تكون عنصر من عناصر اتخاذ القرار السليم،وإذا كان متفق عليه بين علماء الإدارة على ما للبيانات و المعلومات من أهمية في اتخاذ القرارات، فلا تزال مشكلة الإدارة في الوقت الحالي هي مشكلة الاتصال بمعنى جمع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، حيث إن نقص تلك المعلومات هو الذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة، و العكس صحيح، فالقرارات لا يمكن أن تكون صحيحة وذات فاعلية ما لم تكن مبنية على أساس وافر من البيانات والمعلومات الصحيحة المستمدة من نظام جيد للاتصالات.

---

(1) حريم: 2003م، ص 255 .

الطريقة والإجراءات:

تمهيد:

تناول الباحثان في هذا الجزء الطريقة والإجراءات المطبقة في الدراسة، حيث تضمن المنهج المعتمد في الدراسة، ومجتمع الدراسة ووحدة المعاينة، والأداة المستخدمة فيها وأسلوب تصميمها وبنائها، وأهم المؤشرات الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات، على النحو الآتي:

منهج الدراسة:

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة وأهدافها، فقد اعتمد الباحثان المنهج الوصفي لوصف استجابات أفراد وحدة المعاينة وتقديراتهم حول الاتصال الإداري ودوره في فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية، ووصف استجاباتهم وتقديراتهم وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين بمكتب المعاهد الفنية المتوسطة في ليبيا والبالغ عددها (140) حيث تم توزيع الاستبانات على أفراد وحدة المعاينة، وتم تحديد نسبة المسترجع منها، ونسبة الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي، كما هو موضح بالجدول رقم (1).

الجدول رقم (1) مجتمع الدراسة ووحدة المعاينة

المجتمع	العدد الموزع	العدد المسترجع	نسبة المسترجع قياساً للموزع (نسبة الاستجابة)	العدد الصالح للتحليل الإحصائي	نسبة الصالح قياساً بالمسترجع
عدد العاملين	140	132	%94.28	125	%94.69

وبعد تدقيق الاستبيانات المسترجعة، تم استبعاد (7) استمارات لنقص المعلومات الواردة فيها، وعليه فإن العدد المسترجع الصالح للتحليل الإحصائي بلغ (125) استمارة.

وما أن انتهى الباحثان من تحديد وحدة المعاينة النهائية للدراسة، والبالغة (125) مديراً، ورئيس قسم، تم توزيع أفرادها حسب الخصائص الشخصية والوظيفية. والجدول رقم (2) يوضح ذلك:

الجدول رقم(2) وصف خصائص أفراد وحدة المعاينة (n=125)

ت	الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
1	الجنس	ذكر	113	90.4
		أنثى	12	9.6
2	العمر	30 - 25	11	8.8
		35 – 30	16	12.8
		40 – 35	47	37.6
		45 – 40	37	29.6
		45 سنة فأكثر	14	11.2
3	المؤهل التعليمي	ثانوية عامة	5	4.0
		بكالوريوس	96	76.8
		دبلوم عالي	3	2.4
		ماجستير	19	15.2
		دكتوراه	2	1.6
4	عدد سنوات العمل في المركز	أقل من 5 سنة	47	37.6
		10 – 5	44	35.2
		15 – 10	23	18.4
		15 سنة فأكثر	11	8.8

يتضح من معطيات الجدول رقم (2) السابق، ما يأتي:

1– فيما يتعلق بخاصية (الجنس)، فقد بلغ عدد الذكور (113) وبنسبة بلغت (90.4%) من مجموع أفراد وحدة المعاينة، في حين بلغ عدد الإناث (12) وبنسبة بلغت (9.6%). وهذا يعني أن مجتمع الدراسة يعد مجتمعا ذكوريا.

2– أما بالنسبة لخاصية(العمر)، فقد حصلت الفئة العمرية(35 – 40) سنة على أعلى نسبة حيث بلغت(37.6%) من مجموع أفراد وحدة المعاينة، وتلتها الفئة العمرية(40 – 45) سنة، بنسبة بلغت(29.6%)، وجاءت الفئة العمرية(30 – 35) في المرتبة الثالثة وبنسبة بلغت(12.8%)، وحصلت الفئة العمرية(45 سنة فأكثر) سنة على المرتبة الرابعة وبنسبة بلغت(11.2%) وأخيراً جاءت الفئة

العمرية(25 – 30) بالمرتبة الخامسة والأخيرة وبنسبة بلغت(8.8%) وفي ضوء النتائج السابقة يتبين بأن مجتمع الدراسة يعد مجتمعا شبابيا.

3– أما بخصوص خاصية (المؤهل التعليمي)، فقد حصل أفراد وحدة المعاينة من حملة شهادة (البكالوريوس) على المرتبة الأولى بنسبة بلغت (76.8%)، وحصل حملة شهادة (الماجستير) على المرتبة الثانية بنسبة بلغت (15.2%)، في حين جاء حملة شهادة (الدبلوم المتوسط) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (4.0%)، وجاء حملة شهادة (الدبلوم العالي) بالمرتبة الرابعة وبنسبة بلغت (2.4%)، وأخيرا حصل حملة شهادة (الدكتوراه) على المرتبة الخامسة والأخيرة وبنسبة بلغت (1.6%). وهذا يعني بأن أغلب المديرين ورؤساء الأقسام هم من حملة شهادة (البكالوريوس).

4– أما فيما يتعلق بخاصية (عدد سنوات العمل في الشركة)، فقد حصلت الفئة (أقل من 5 سنوات) على المرتبة الأولى، وبنسبة بلغت (37.6%)، وحصلت الفئة (5 – 10) سنوات على المرتبة الثانية بنسبة بلغت (35.2%)، في حين جاءت الفئة (10 – 15) بالمرتبة الثالثة وبنسبة بلغت (18.4%)، وأخيرا جاءت الفئة (15 سنة فأكثر) بالمرتبة الرابعة والأخيرة وبنسبة بلغت (8.8%). وهذا يعني بأن الفئة الأكثر شيوعا لسنوات الخبرة هي الفئة (أقل من 5 سنوات).

اختبار الفرضيات:

اختبار الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للاتصالات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد المتوسطة في ليبيا

لاختبار مدى قبول الفرضية الرئيسية الأولى من رفضها، ينبغي أولا التحقق من مدى قبول الفرضيات الفرعية المنبثقة عنها على النحو الآتي:

1– اختبارالفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لوسائل الاتصالات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرار في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة.

ولاختبار مدى قبول الفرضية الفرعية الأولى من رفضها، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي، وقبل إجراء الاختبار ينبغي التحقق من عدم وجود ظاهرة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة المتمثلة بـ(الاتصال الإداري) كما هو موضح في الجدول رقم (3).

الجدول (3) نتائج اختبار (VIF) للتحقق من ظاهرة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	VIF	Tolerance
وسائل الاتصالات الإدارية	4.38	0.23
فاعلية الاتصال	3.90	0.34
المعوقات والصعوبات	3.66	0.38

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (3) السابق، عدم وجود تداخل خطي متعدد (Multicollinearity) بين أبعاد الاتصال الإداري والمتمثلة بـ(وسائل الاتصالات الإدارية، فاعلية الاتصال، المعوقات والصعوبات)، إن ما يؤكد ذلك قيم معيار الاختبار(VIF) للمجالات آنفة الذكر، والبالغة (4.38، 3.90، 3.66) على التوالي، وأن جميع هذه القيم أقل من القيمة الحرجة للاختبار والبالغة (5). عليه فقد أصبح بالإمكان قياس الاتصال الإداري وأثره على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة. وتأسيسا على ما تقدم، فقد أصبح بالإمكان اختبار الاتصال الإداري وأثره على اتخاذ القرارات الإدارية، وقبل إجراء الاختبار ينبغي التحقق من صلاحية النموذج، وذلك باستعمال تحليل التباين للانحدار.

الجدول (4) نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

مصدر التغير (التباين)	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig.)
الانحدار	71.167	5	12.715	141.116*	0.000
البواقي (الخطأ)	44.166	120	0.117		
الكلي	114.333	125	-		

{ قيمة (F) الجدولية عند مستوى المعنوية (α = 0.05)} =2.223

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (4) إن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (141.116) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (2.223)، وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) البالغة (0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05)، عليه سيتم رفض الفرضية الصفرية،ويعني هذا ثبوت صلاحية نموذج الانحدار الخطي

المتعدد، وبالتالي فاعلية الاتصال لها أثر على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة.

2-اختبارالفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0. 05) لفاعلية الاتصال الإداري على فاعلية اتخاذ القرار في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة

ولاختبار مدى قبول الفرضية الفرعية الثانية من رفضها، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise)، وقبل إجراء الاختبار ينبغي التحقق من صلاحية النموذج، كما هو موضح في الجدول رقم (5) الآتي:

الجدول (5) نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

مصدر التغير (التباين)	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig.)
الانحدار	69.450	5	13.890	136.176 *	0.000
البواقي (الخطأ)	45.039	120	0.102		
الكلي	114.489	125	-		

{ قيمة (F) الجدولية عند مستوى المعنوية (α = 0.05)} =2.01

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (5)، أن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (136.176) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (2.01)، وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) البالغة (0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05)، عليه سيتم رفض الفرضية الصفرية،ويعني هذا ثبوت صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وبالتالي فاعلية الاتصال لها أثر على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة.

3–اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤ 0. 05) للمعوقات والصعوبات على فاعلية اتخاذ القرار في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة.

ولاختبار مدى قبول الفرضية الفرعية الثالثة من رفضها، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise)، وقبل إجراء الاختبار ينبغي التحقق من صلاحية النموذج، كما هو موضح في الجدول رقم (6) الآتي:

الجدول (6) نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

مصدر التغير (التباين)	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig.)
الانحدار	112.515	5	16.074	124.605 *	0.000
البواقي (الخطأ)	56.980	125	0.129		
الكلي	169.495	125	-		

{ قيمة (F) الجدولية عند مستوى المعنوية (α = 0.05)} =2.01

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (6)، إن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (124.605) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (2.01)، وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) البالغة (0.000) هي أقل من مستوى المعنوية (α = 0.05)، عليه سيتم رفض الفرضية الصفرية، ويعني هذا ثبوت صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وبالتالي يوجد أثر للمعوقات والصعوبات على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة.

وبعد الانتهاء من الفرضيات الفرعية وجب علينا قياس الفرضية الرئيسة والتي تنص على:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α≤0. 05) للاتصالات الإدارية على فاعلية اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد المتوسطة في ليبيا.

ولاختبار مدى قبول الفرضية الرئيسية من رفضها، تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد التدريجي (Stepwise)، وقبل إجراء الاختبار ينبغي التحقق من صلاحية النموذج، كما هو موضح في الجدول رقم (7) الآتي:

الجدول(7) نتائج تحليل التباين للانحدار لاختيار صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد التدريجي

مصدر التغير (التباين)	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (F) المحسوبة	الدلالة الإحصائية (Sig.)
الانحدار	117.233	5	18.112	121.181 *	0.000
البواقي (الخطأ)	52.119	125	0.117		
الكلي	169.352	125	-		

{ قيمة (F) الجدولية عند مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)} =2.01

يتضح من النتائج المبينة في الجدول (7)، إن قيمة (F) المحسوبة والبالغة (124.605) أكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (2.01)، وكذلك قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) البالغة (0.000) هي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$)، عليه سيتم رفض الفرضية الصفرية، ويعني هذا ثبوت صلاحية نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وبالتالي يوجد أثر للاتصالات الإدارية على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة.

النتائج:

1- أظهرت النتائج المتعلقة بالدراسة أن وسائل الاتصالات الإدارية لها أثر على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة في ليبيا.
2- أشارت الدراسة إلى وجود أثر لفاعلية الاتصال الإداري على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة في ليبيا وهذا يشير إلى أن المكتب يستخدم كافة وسائل الاتصال الممكنة حتى يتخذ القرارات الصحيحة بما يتلائم مع البيئة الليبية
3- بينت الدراسة إلى وجود أثر للمعوقات والصعوبات على اتخاذ القرارات الإدارية وهذا يدل على أن مكتب المعاهد الفنية والتقنية المتوسطة تخضع إلى بعض القيود التي تفرضها الدولة على هيكلها التنظيمي، أما بعض الإدارات الخاصة بالمعاهد التقنية المتوسطة تتعامل معها بشكل مباشر رغم الظروف التي تمر بها ليبيا.

4- أظهرت الدراسة بصفة عامة في قياس الفرضية الرئيسية إلى أن هناك أثر للاتصال الإداري على اتخاذ القرارات الإدارية في مكتب المعاهد الفنية المتوسطة في ليبيا.

التوصيات:

وبعد عرض النتائج توصل الباحثان إلى مجموعة من التوصيات أهمها:

1- يوصي الباحثان بالسعي إلى تحقيق الاتصال الإداري لأنه يخدم العملية الإدارية ويحقق الأهداف المنشودة في الوقت والمكان المحدد.

2- الاهتمام بتطبيق الاتصال الإداري بالشكل الصحيح خاصة وأن مكتب المعاهد الفنية المتوسطة في ليبيا له فروع كثيرة وأن دولة ليبيا مترامية الإطراف.

3- يوصي الباحثان بالتركيز على التقنية والتطورات التكنولوجية التي تساعد مكتب المعاهد الفنية المتوسطة الحصول على المعلومات اللازمة والبيانات في الوقت المناسب والاهتمام بالعناصر البشرية من ذوي الكفاءات العالية التي لها خبرات سابقة تساعد المكتب في اتخاذ القرار الإداري السليم المبني على المعرفة.

4- يوصي الباحثان بالتركيز على الهيكل التنظيمي من خلال تطويره بما يخدم عملية تطبيق الاتصال الإداري بشكل أوسع من المتوقع.

المـــــراجع:

1. المصري، أحمد محمد، الإدارة الحديثة الاتصالات المعلومات القرارات، مؤسسة شباب الجامعة، مصر2000م.
2. الشهري، علي حسن، الاتصالات الإدارية ودورها في الأداء الوظيفي من وجهة منتسبي الأمن الجنائي في منطقة الرياض. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الريا، 2005م.
3. العرفي، عبد الله. ومهدي، عباس. مدخل إلى الإدارة التربوية، بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 2002م.
4. المانع، محمد بن علي، تقنيات الاتصال الإداري وعلاقته مع الأداء من وجهة نظر الموظفين في الأجهزة الأمنية، رسالة ماجستير، الرياض، السعودية، 200م.
5. أغنية، المهدي الطاهر. مبادئ إدارة الأعمال المفاهيم والأسس والوظائف، (ط1)، دار الكتب الوطنية، طرابلس، ليبيا، 2003م.
6. أللوزي، موسى. الاتصالات الإدارية في المؤسسات الحكومية الأردنية: دراسة تحليلية، أبحاث اليرموك، المجلد 15، العدد 4، 1999م.

7. النمر، ومسعود بن محمد وآخرون. الإدارة العامة: الأسس والوظائف، الطبعة السادسة، مطابع الفرزدق التجارية.الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006م.
8. أيوب، نادرة. نظرية القرارات الإدارية، 1996م.
9. حسين، حسين. إدارة المنظمات منظور كلي، (ط1)، دار الحامد للنشر والتوزيع. الأردن، عمان، 2003م.
10. حمادات، محمد حسن محمد. القيادة التربوية في القرن الجديد: دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، 2006م.
11. حمود، خضير السلوك التنظيمي، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2002م.
12. السلمي، علي. بعض الاتجاهات في إدارة الأفراد، القاهرة: مركز البحوث، المعهد القومي للإدارة، مصر، 1967م.
13. شيما. أصول الإدارة العامة، توزيع منشأة المعارف، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1993م.
14. عباس، علي، بركات عبدالله. مبادئ علم الإدارة، عمان: مكتبة الرائد العلمية. مصر، 2001م.
15. عبدالفتاح، محمد سعيد. الإدارة العامة، مكتبة العربي الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1987م.
16. العمايرة، محمد. مبادئ الإدارة المدرسية (ط3)، دار المسيرة للنشر والتوزيع.عمان، الأردن، 2002م.
17. فهمي، محمد، بدوي، هناء. تكنولوجيا الاتصال والخدمة الاجتماعية، دار النشر للجامعات.الإسكندرية، مصر، 1991م.
18. www.Ar.wikpedia.org

فعالية السياسة النقدية في ليبيا في ظل الانقسام السياسي الحالي

د.حوسين مصباح العلام
كلية الاقتصاد جامعة بني وليد

مقدمة:

السياسة النقدية عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لتنظيم ومراقبة عرض النقود لأي بلد بما يتماشى مع طبيعة الاقتصاد والنشاط الاقتصادي على اعتبار النقود أداة ووسيلة لتبادل السلع والخدمات، والبنك المركزي هو المخول الرئيسي الذي يحق له إصدار النقود والتحكم بالسياسة النقدية عن طريق عرض النقود بتحكمه بمجموعة من الأدوات ولعل أهما (الاحتياطي القانوني – سعر إعادة الخصم – عمليات السوق المفتوحة)، وبهذا فان البنك المركزي يستخدم تلك الأدوات في ظل اقتصاد مستقر بعيداً عن التجاذبات والصراعات الداخلية، وان ما دعانا لدراسة موضوع فعالية السياسة النقدية في ليبيا في ظل الصراعات والانقسامات السياسية الحالية هو التشظي والارتباك الذي نشاهده من صانعي السياسة النقدية في ليبيا، الأمر الذي إربك السلطات النقدية في البلاد على اتخاذ السياسة النقدية الملائمة لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الراهنة بالبلاد، فالانقسام السياسي الحاصل اثر بصورة مباشرة على السلطات النقدية المتمثلة في (مصرف ليبيا المركزي) حيث أدت هذه الانقسامات إلى انقسام وانشقاق على مستوى المصرف المركزي، إذ أن تسمية محافظ لمصرف مركزي أخر وعلى رقعة جغرافية من تراب الوطن من السلطات التشريعية (البرلمان الليبي) يعتبر أمر خطير ومؤشر داعم للانقسام السياسي الحاصل، وفي ظل الانقسام الحالي أصبحت السياسة النقدية أكثر تعقيداً لارتباطها بالأيدلوجيات والانقسامات على الساحة الليبية، ولعل أبرز تلك الشواهد ما حصل من طباعة عملة ورقية دون تنسيق ومراعاة المعروض النقدي، وإصدار الدينار المعدني، بين المؤسسات النقدية الليبية (البنوك المركزية) دون الرجوع لإدارة الإصدار في طرابلس، أضف إلى ذلك إلغاء بعض الفئات من العملة الورقية من قبل المركزي البيضاء دون الرجوع لمركزي طرابلس، الأمر الذي يهدد بانهيار قيمة العملة الوطنية ومن تم الانهيار الاقتصادي للبلاد،ومن هنا كان سبب اختيار ودراسة موضوع فعالية السياسة النقدية في ظل الانقسامات السياسية الحاصلة في ليبيا.

مشكلة الدراسة:

تمهيداً لما ورد في مقدمة البحث فإن المشكل البحثية تتمثل في التساؤلات التالية :

أ. هل أثرت الانقسامات والصراعات السياسية الحاصلة في ليبيا على فعالية السياسة النقدية أم لا؟

ب. هل يوجد قصور وعدم تنسيق في تطبيق أدوات السياسة النقدية التي يتبعها كل من المصرفان المركزيان الموجودان في البلاد؟

فرضية الدراسة:

تعتمد الدراسة على فرضية أساسية وهي:

إن للانقسامات والصراعات الحاصلة على الساحة الليبية أثر مباشر على فعالية السياسة النقدية، بما أحدثته هذه الصراعات من تشظي وانقسامات للسلطات النقدية والتي أنتجت (بنك مركزي طرابلس – بنك مركزي البيضاء).

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. دراسة مدى فعالية السياسة النقدية في ظل الانقسامات السياسية على الساحة الليبية.
2. التعرف على أهم الأدوات التي تستخدم في التأثير على عرض النقود في ليبيا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذا الموضوع (فعالية السياسية النقدية في ليبيا في ظل الانقسامات السياسية) في أنا السياسة النقدية المتبعة الآن في ليبيا تقف شبه عاجزة في معالجة المختنقات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، وعجز صانعوا السياسية النقدية في تطبيق أدوات السياسة النقدية الملائمة لإحداث نوع من الاستقرار الاقتصادي بوجه عام والنقدي بوجه خاص ولو نسبياً.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات من المصادر والمراجع والتقارير والنشرات الإحصائية ذات العلاقة، بغية الوصول إلى نتائج علمية ومنطقية لموضوع الدراسة.

حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية لهذه الدراسة للسنوات الممتدة من مرحلة الاستقرار إلى مرحلة الأزمة الحالية 2014-2018م.
- أما الحدود المكانية للدراسة هي دراسة فعالية السياسة النقدية في ليبيا في ظل الانقسام السياسي.

محاور الدراسة:

المحور الأول: السياسة النقدية (المفهوم والأهمية).

المحور الثاني: مفهوم النزاع واهم النظريات المفسرة له.

المحور الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل الانقسام السياسي.

الخاتمة: تتضمن أهم النتائج والتوصيات.

المحور الأول: السياسة النقدية (المفهوم والأهمية).

مقدمة:

تُعد ليبيا من الدول التي وضعت عدة إستراتيجيات للتنمية ومجموعة من البرامج التنفيذية لغرض تطوير إقتصادها بما يحقق (حتى نسبياً) الرفاهية الاقتصادية لأفراده، مستخدمة في ذلك السياسات الاقتصادية النقدية والمالية...وغيرها، إلا أن الواقع الاقتصادي يمكن القول: أنه مازال على ما هو عليه عند المقارنة بالأهداف التي أعلنت وخُطط لها منذ السبعينات.

فالإقتصاد الليبي يعتبر من اقتصاديات الجانب الواحد أي يعتبر اقتصاد أُحادي القطاع دون حدوث تنمية حقيقية في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، أضف إلى ذلك تزايد معدلات البطالة والارتفاع الكبير في الأسعار وغيره من الاختلالات، والتي تُبين إخفاق السياسات التي أتُبعت منها السياسة النقدية التي رسمتها السلطة النقدية في البلاد، ونظراً للدور الذي تؤديه السياسة النقدية أحد مكونات السياسة الاقتصادية للدولة، أولت هذه الورقة بدراسة مدى فعّالية السياسة النقدية في ليبيا في ظل الانقسام السياسي الحالي.

أولاً: مفهوم السياسة النقدية: تُعّرف السياسة النقدية بأنها " النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي والمصممة للتأثير على المتغيرات النقدية مثل عرض النقد وأسعار الفائدة[1] "وهو ما يوضح أن السلطة النقدية في الدولة والمتمثلة في المصرف

---

(1) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية – نظريات وسياسات وموضوعات -، دار وائل للنشر، عمان –الأردن، ط1، 2007، ص 221.

المركزي تتولى وتشارك في مسئولية تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة ضمن الإستراتيجية العامة للدولة، منها الحد من ظاهرة التضخم عن طريق التحكم في عرض، وهو ما جعل البعض يعرف السياسة النقدية بشكل أوسع بأنها مجموعة الإجراءات والوسائل التي يستخدمها المصرف المركزي للسيطرة على عرض النقود وحجم الائتمان الذي يمنح للأنشطة الاقتصادية والتحكم في أسعار الفائدة، بما يضمن إستمرار نمو النشاط الاقتصادي مع التوظيف الكامل للعمالة والمحافظة على المستوى العام للأسعار عند المستوى المطلوب دون إرتفاعه، والذي يبين الدور البارز والحيوي للمصرف المركزي في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ويمكن إبراز الدور الاقتصادي للسياسة النقدية في بعض الجوانب على النحو التالي[1]:-

1-تحقيق التوازن في السوق النقدي: حيث تسعى السلطة النقدية إلى المحافظة على التوازن من خلال التحكم في الكتلة النقدية، إذ وجود الإختلال بين جانبي الطلب والعرض من شأنه أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي وارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يسعى البنك المركزي إلى الحد من ذلك من خلال أدواته المختلفة.

2-مكافحة التضخم: عند تعرض الاقتصاد لظاهرة التضخم المتزايدة والتي تحدث للعديد من العوامل المتداخلة والمتشابكة والتي يصعب في كثير من الأحيان الفصل بينها،تسهم السلطة النقدية في الحد من تلك الظاهرة وذلك بإتباع سياسة إنكماشية أو تقليص الكتلة النقدية بما يتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة الهادفة إلى تقليل معدلات التضخم.

3-الحد من الركود الاقتصادي: عند دخول الاقتصاد في دورة الركود الاقتصادي تسعى السلطة النقدية إلى اتخاذ الإجراءات والخطوات التي من شأنها تسهم في زيادة الاستثمار والتشجيع عليه من خلال أدواتها النقدية والإجرائية وذلك بالسماح للمصارف التجارية بمنح القروض في قنوات الإستثمار المختلفة.

4-التأثير على إجمالي النفقات للأفراد: إذ التأثير على إجمالي نفقات الأفراد بشكل مباشر سوف ينعكس على إجمالي النفقات على مستوى الاقتصاد ككل، ومن ثم التأثير على إجمالي ومكونات الطلب الكلي، فعندما تتحكم السلطة النقدية في حجم القروض ذلك يعني التحكم في النفقات الاستهلاكية والاستثمارية والذي بدوره يؤثر على عرض النقود الذي ينعكس آثاره على الجانب الحقيقي في الاقتصاد.

---

[1] صلاح الدين إنبيه جمعة، هدى محمد أبوخريص، فاعلية السياسة النقدية وأثرها على النمو الإقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1990م- 2015م)، ورقة بحثية منشورة مقدمة للمؤتمر العلمي الأول للسياسة النقدية في ليبيا ودورها في تخقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل التطورات الحالية، والذي نظمته كلية الاقتصاد بني وليد 2017/02/26م، ص42.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية: لتحقيق الأهداف المخطط لها في الاقتصاد عن طريق التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية يحتاج لجؤ السلطة النقدية لإستخدام بعض الأدوات النقدية بما يتفق مع الأدوات التي تستخدم من قبل السلطة المالية في الدولة، والمؤسسات الأخرى ذات الأثر الفعّال على الواقع الاقتصادي، وتنحصر أدوات السياسة النقدية في مجموعتين:

1- الأدوات الكمية

2- الأدوات النوعية " الكيفية ".

والتي سنتطرق إليها بشيء من التفصيل:

الأدوات الكمية:

وتستخدم هذه الأدوات للتأثير على حجم الاحتياطي بالمصارف التجارية وتكاليف الائتمان المصرفي، من أجل التأثير على حجم الائتمان لتحقيق جملة من الأهداف، بما يتماشى مع السياسة الاقتصادية للدولة، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

1-**نسبة الاحتياطي القانوني**: وهي عبارة عن النسبة التي يفرضها المصرف المركزي على حجم الودائع بالمصارف التجارية، حيث بمقتضى القانون تحتفظ المصارف التجارية بتلك النسبة من ودائعها في شكل رصيد نقدي لدى المصرف المركزي، وبالتالي تلك النسبة يستخدمها المصرف المركزي في التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الإئتمان(1).

ففي **حالة التضخم** يقوم المصرف المركزي بإتباع سياسة انكماشية وبالتالي يقوم برفع نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يتبعه تقليل سيولة المصارف التجارية مما يقلل من قدرتها على الإقراض.

وعلى العكس من ذلك **في حالة الكساد**، حيث يتطلب الوضع الاقتصادي إتباع المصرف المركزي سياسة نقدية توسعية، لذا يقوم بتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، الأمر الذي يتبعه زيادة سيولة المصارف التجارية مما يزيد من قدرتها على الإقراض، والذي يصاحبه زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي إلى زيادة التشغيل وزيادة الدخل القومي.

2-**سعر إعادة الخصم**: وهو عبارة عن الثمن الذي يتحصل عليه المصرف المركزي ويكون مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية للبنوك التجارية وتحويلها إلى نقود، وهذا يعني أن المصرف المركزي في هذه دائناً متحملاً

(1) صلاح الدين إنبيه جمعة، هدى محمد أبوخريص، مرجع سبق ذكره، ص 45.

للمخاطر، ويتحصل مقابل ذلك على سعر فائدة يحدده بمفرده مقابل خصم الأوراق التجارية وتحويلها إلى نقود مما يؤثر على حجم الاحتياطي المصرفي.

والجدير بالذكر هنا أن المصارف التجارية عندما تقوم بمنح الزبون قرض يكون مضمونه ورقة تجارية بسعر خصم، وعندما يقوم العملاء بخصم ما لديهم من أوراق تجارية لدى البنوك التجارية، فإن المصرف المركزي يقوم بمنح المصارف التجارية كدائن يكون سعر الخصم الذي يحدده دائماً أقل من سعر الخصم للمصارف التجارية، ومن هذا المنطلق يستخدم المصرف المركزي سعر إعادة الخصم كأداة للسياسة النقدية في التأثير على الوضع الاقتصادي على النحو التالي[1]:-

أ- حالة التضخم والتوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه، وفي هذه الحالة يتبع المصرف المركزي سياسة نقدية متمثلة في رفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يترتب عليه بأن تقوم المصارف التجارية برفع سعر الخصم، وهو ما يعني ارتفاع تكلفة القروض التي تتحصل عليها المصارف التجارية صاحبها ارتفاع تكلفة القروض للأفراد، مما يؤدي إلى انكماش حجم القروض، والذي بدوره يقلل من النقود المتداولة ويقلل الطلب على السلع والخدمات والذي يسهم في الحد من التضخم.

ب-حالة الكساد (الانكماش الاقتصادي غير المرغوب فيه) وفي هذه الحالة يعمل المصرف المركزي على إتباع سياسة نقدية توسعية متمثلة في تخفيض سعر إعادة الخصم، أي تخفيض تكلفة القروض التي يقدمها للبنوك التجارية، الأمر الذي تتبعه المصارف التجارية بتخفيض سعر الخصم الذي تتقضاه من عملائها وهو ما يشجع على زيادة الاقتراض، مما يزيد من النقود المتداولة وزيادة الطلب على السلع والخدمات ويبدأ التوسع الاقتصادي المرغوب فيه، مما يزيد الإنتاج والدخل وزيادة مستوى التوظف.

3-عمليات السوق المفتوحة: وهي تعني دخول المصرف المركزي إلى السوق النقدي بإعتباره بائعاً أو مشترياً لبعض الأوراق التجارية[2]، وذلك حسب ما تتطلبه الحاجة الاقتصادية.

ففي حالة يُريد المصرف المركزي إتباع سياسة نقدية انكماشية سوف يدخل السوق النقدي بائعاً للسندات الحكومية والأوراق التجارية، مما يُحد من عرض النقود وقدرة المصارف على خلق النقود الائتمانية.

---

(1) سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1989م، ص 204.

(2) أحمد منيسي عبد الحميد، عدنان عباس علي، السياسة الإقتصادية بين النظرية والتطبيق، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ط1، 1992، ص 99-100.

وعلى العكس عندما يريد المصرف المركزي إتباع سياسة نقدية توسعية يدخل السوق النقدي مشترياً للسندات الحكومية والأوراق التجارية، مما يزيد من عرض النقود وقدرة المصارف على خلق النقود الائتمانية.

الأدوات النوعية (الكيفية) [1]**:**

تهدف الأدوات الكمية للسياسة النقدية إلى التأثير على حجم الائتمان، أي لاعلاقة لها بكيفية الاستخدام للقروض وأوجه استخدامها، وهو ما تعانيه الاقتصاديات النامية، اي عندما تمنح القروض لا تستخدم في كثير من الحالات في أوجه الاستثمار المحدد لها، وهو ما يلحق الضرر بالاقتصاد وهو يعكس واقع التخلف الاقتصادي.

وبالتالي ظهرت الحاجة إلى الأدوات النوعية والتي تتمثل في الرقابة النوعية للتأثير على أوجه الإستخدام للقروض، والذي بدوره يؤثر على نمط الاستثمار على مستوى الاقتصاد، كما إن أوجه وأنماط وقنوات الاستثمار للقروض التي تحدد من البنك المركزي بما يتفق مع السياسة الاقتصادية للدولة تزداد الحاجة إلى الرقابة الكيفية عليها في اقتصاديات الدول النامية، وذلك يتطلب إجراءات متابعة وآلية عمل تستوجب تحمل تكاليف بغية تحقيق الأهداف المحددة للإئتمان الكلي.

ونتيجة للواقع الاقتصادي يلاحظ أن حاجة اقتصاديات الدول النامية للرقابة النوعية أكثر فعّالية وأهمية من الأدوات الكمية للسياسة النقدية، نظراً للمخالفات والتجاوزات التي تعيشها تلك الدول من حيث منح القروض وأوجه إستخدامها، الأمر الذي يؤثر سلباً في كثير من الأحيان على فعّالية السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي.

---

[1] سهير محمود معتوق، مرجع سابق، ص 204.

المحور الثاني: مفهوم النزاع واهم النظريات المفسرة له.

اولاً: مفهوم النزاع.

لا تكاد أي مجموعة أو أمة تخلو من ظهور صورة أو مظهر من مظاهر النزاع المتعددة في قضايا مختلفة، حيث يختلف تعاطي الناس معها حال وقوعها، فالوعي الثقافي بين المكونات والناس يختلف، وهذا بدوره يترك آثاراً حول سبل وكيفية إدارة النزاع والبحث عن حلول له، فهو مظهر لتأزم العلاقات، وانسدادها وانحسار سبل حلها، وتترتب عدة نتائج واثأر عن هذه النزاعات منها الايجابي والسلبي، وللإنسان في إدارته للنزاع دور في تحديد ما يناسب من هذه الآثار، وللنزاع مسبباته وأسبابه المكونة له، وله أيضاً مراحله ابتداءً بالتأزم إلى حدوث وخروج مظاهر النزاع، ونتائجه على السطح. إنّ حلّ النزاع بين أطرافه المتخاصمة هو من الأعمال التي يستحسنها الشرع والعرف، كما إن نوع النزاع ومكوناته من أطراف وطبيعة النزاع هو ما يحدد الآلية المناسبة له، فالنزاعات الأسرية والطائفية والعرقية والوظيفية أو داخل المؤسسات كلها تعبر عن حالة نزاع ليس كنزاع مع عدو متربص يسرق الوطن، ويقتل البشر، ويقتلع الشجر والحجر.

وعرف العديد من الباحثين والمهتمين النزاع الداخلي بأنه التنازع بين مجموعات مختلفة (عرقية، سياسية، دينية) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع. غير أن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها، كما هو مشاهد في مطالب العديد من الأقليات الدينية والعرقية والسياسية.كما إن للتاريخ الإسلامي عدة شواهد في حدوث النزاعات داخل الأسرة الواحدة والبيت الواحد والقبيلة الواحدة وغيرها، وهنا يعبر عن وجود أسباب منطقية لما يزخر به التاريخ من نزاعات واقتتال.

وهناك من عرف النزاع بأنه انهيار أو تعطل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل كما كان في الصومال وقبله لبنان. وتحدث آخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظروف الموضوعية لبروزه، فيوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أو مجموعات أن مصالحها متناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى. وقد تكون هذه المجموعات أفرادا أو مجموعات صغيرة أوكبيرة(1).

---

(1) www.aljazeera.net

وعرفه (جراد) أستاذ العلاقات الدولية بأنه **"حالة شئ يهدد بالقطيعة."**[1] وهو يشير بذلك إلى حالة من القلق وعدم الثقة المتبادلة بين دولتين أو أكثر وقد يكون التوتر سابقا وسببا في النزاعات والأزمات الدولية أو نتيجة لهذه النزاعات، حيث من الممكن أن تتصاعد حدة هذا التوتر لتصل إلى حد تتحول معه الأزمة إلى نزاع قد يكون مسلحا (حرب)، إذا لم يتم احتوائه بالطرق السلمية.

ثانياً: أنواع النزعات[2]**:**

النزاع في مضمونه هو كل تنافس وتناقض بين أفراد وجماعات في المكان الواحد كما وضحه علماء النفس والاجتماع، وبناءً على ذلك فإن أقسام أو أنواع النزاع يمكن توضيحها كالتالي:

1-النزاع السلمي.

عندما تتحقق المصالح والمطالب المتعارضة باستخدام آليات مقننة ومنضبطة يصبح النزاع سلميا. ومن هذه الآليات: الدساتير والقوانين، والتكوين الأسري والعشائري، ونظم التحاكم، والأحكام الدينية، والأعراف والتقاليد، والحوار والمؤتمرات. وتراوح هذه الآليات بين كونها غير رسمية وكامنة في العقل الاجتماعي والفردي، وبين كونها رسمية ومدونة. ومن أمثلة الأخيرة الانتخابات وما يعطيه الدستور من حقوق للأفراد والجماعات من وسائل للتعبير والمطالبة بالحقوق العامة والخاصة. وتسمى هذه الضوابط مجتمعة "نطاقات السلام" فتمنع تلك التناقضات من أن تتحول إلى نزاع عنيف ومدمر.

2-النزاع العنيف.

يصبح النزاع عنيفا عندما تتخلى الأطراف عن الوسائل السلمية، وتحاول السيطرة أو تدمير قدرات المخالف لها لأجل تحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة. وكما ذكر سابقا فإن النزاع لا يحدث إلا في ظل توفر ظروف موضوعية أو شخصية محددة.

ثالثاً: عناصر النزاع:[3]

من خلال البحث والإطلاع فقد تم تحديد عناصر النزاع وفقاً لتصنيف مركز دراسات السلام وهي كالآتي:

---

(1) عبدا لعزيز جراد، العلاقات الدولية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1992م، ص.95.

(2) www.aljazeera.net.

(3) مركز دراسات السلام www.web.uod.ac.

1- أطراف النزاع: وهما أفراد التفاعل الاجتماعي المتأزم الذي بلغ مرحلة النزاع وكذلك كل من يقف معهما بصورة مباشرة أو غير مباشرة (المتعاطفون، المستفزون، المصالحون، وغيرهم) ويلحق بأطراف النزاع ضحايا النزاع.

2- الأطراف الخارجية: قد يحدث أن تشارك أطراف أخرى غير أطراف النزاع الأصليين في النزاع إما بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة من خلال دعمها لأحد طرفي النزاع، وذلك تحقيقا لمصالحها وأهدافها الشخصية .

3- موضوع النزاع: حدد بعض الفقهاء المختصين في هذا المجال بان النزاع داخل المجتمع قوميا ودينيا وطائفيا يكمن في المصالح المتعارضة بين أطراف النزاع كالموارد أو الثروة أو السلطة أو الهوية أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي أو القيم.

ومن هنا يمكن القول بأن نزاعات داخل المجتمعات لا يمكن لها أن تنشأ إلا إذا أحست هذه الجماعات بأن هناك ظلم واستبداد أو صراعات من أجل الصدارة وخاصة إذا كانت أحد الجماعات مستحوذة على الحكم وهو ما يجعل البيئة مناسبة لاندلاع أي صراعات ونزاعات.

رابعاً: توصيف حالة الانقسام السياسي في ليبيا [1].

أخذت الأزمة الليبية طابعاً تصعيدياً منذ العام 2014، ببدء الصراع الأهلي وذلك برحيل المؤتمر الوطني بعد إنتهاء ولايته وفشله في معالجة الأزمة، إلا انه وبعد انتخاب برلمان جديد ورحيل المؤتمر السابق لم يمنع من تعمق الأزمة، ففي ظل الانهيار الأمني والإخفاق في بناء مؤسسات الدولة خصوصاً الأمنية والعسكرية بعد عامين من انتهاء نظام العقيد الراحل، برز الجدل حول شرعية استمرار المؤتمر الوطني، إلا أنا المظاهرات وحراك القوى السياسية على الساحة الليبية والتي من بينها "تحالف القوى الوطنية" بإجراء انتخابات في فبراير، تم أوجلت إلى يونيو على أمل إخراج البلاد من أزمتها، وقبل ذلك بأسابيع أطلقت عملية عسكرية بالمنطقة الشرقية بقيادة اللواء خليفة حفتر المتهم من قبل بعض القوى على الساحة الليبية بمحاولة الانقلاب على سلطة المؤتمر الوطني – حملة عسكرية أطلق عليها (عملية الكرامة) بحجة تطهير بنغازي وليبيا من الإرهابيين الذين يسيطرون على المشهد السياسي والعسكري بالبلاد.

ومن تم أعاد البرلمان الليبي المنتخب تشكيل حكومة جديدة يترأسها (عبد الله الثني)، في حين قدم (عمر الحاسي) تشكيل حكومة مقابلة لحكومة الثني في طرابلس

[1] تحليل الباحث لإطلاعه على مجريات الواقع المعاش يومياً.

وافق عليها المؤتمر الوطني المنتهية ولايته، في خطوة ترسخ الانقسام السياسي في ليبيا.

وكل ما سبق يوضح حالة الانقسام السياسي بوجود حكومتين وبرلمانين، وكان الأثر الواضح في زيادة حدة النزاع وإذكاء الانقسام هو الصراع مابين عمليتي الكرامة وفجر ليبيا وتأييد البرلمان الليبي بمدينة طبرق لعملية الكرامة، وإنا هذا الصراع كان له اثاراً واضح في تعميق الأزمة وزاد منها بتعقيد الوضع الاقتصادي وأصبح المواطن يعاني الأمرين من كدر العيش وضنك الحياة، وبدل طرح المعالجات للتخفيف على المواطن كلف البرلماني الليبي بطبرق محافظاً لمصرف مركزي بمدينة البيضاء (علي الحبري)، ومن هنا بدء الصراع والنزاع الاقتصادي على غرار الانقسام السياسي، وكانت نتائجه سلبية على الاقتصاد، فانخفضت القوة الشرائية للعملة الوطنية مؤدية إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وتدني قيمة الدينار الليبي مقابل العملات الأخرى، وظل هذا الوضع قائماً إلى الآن رغم اختيار محافظ جديد لمصرف ليبيا المركزي (محمد الشكري) من قبل البرلمان، إلا انه لم يستلم مهامه بعد، وصدرت عدة إصلاحات مؤخراً من قبل حكومة الوفاق محاولة منها معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها المواطن.

المحور الثالث: فعالية السياسة النقدية في ظل الانقسام السياسي.

يحاول هذا المحور التركيز على تطور وفعالية أدوات السياسة النقدية التي تم توضيحها في المحور الثاني، خصوصاً في ظل الانقسام السياسي الحاصل في الدولة الليبية، وتتمثل أداة الربط بين فعالية السياسة النقدية والانقسام السياسي الحاصل هو وجود مصرفين مركزيين، وهو ما يؤثر على فعالية أدوات السياسة النقدية للتأثير على عرض النقود:

أولاً: تطور السياسة النقدية في ليبيا[1]:

يعد الاقتصاد الليبي من اقتصاديات الجانب الواحد حيث لم تتغير ملامحه كثيراً في هذه الفترة، أي يعتمد في تصديره على نفس المورد والقابل للنضوب، إلا انه كانت منذ نهاية القرن الماضي تغيرات كبيرة على مستوى مختلف القطاعات الاقتصادية والتي من بينها القطاع المصرفي، بفعل السياسات الاقتصادية والنقدية التي انتهجت أساليب جديدة في معالجة العديد من الصعوبات والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي، الناتجة عن الظروف غير المواتية على الصعيدين المحلي والدولي خصوصاً في ظل الظروف السياسية الحالية، وقد استهدفت هذه السياسات إعادة هيكلة الاقتصاد

(1) تلخيص الباحث لتقارير مختلفة عن مصرف ليبيا المركزي.

الوطني وعلى القطاع المصرفي من أهمها من خلال قوانين وتشريعات تناولت العديد من القضايا والأحكام الهادفة إلى توسيع قاعدة الملكية وتنويع النشاط الاقتصادي وخلق صادرات ومنتجات بديلة عن الصناعات النفطية، إضافة إلى المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.

وقد شهدت السنوات العشر الأولى من الألفية الجديدة تغيرات ملحوظة، وهي المتمثلة في سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي، والتوجه نحو تشجيع القطاع الخاص وتفعيل دوره في النشاط الاقتصادي، حيث صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين تسمح للأفراد والتشاركيات والشركات المساهمة الخاصة بالعمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية مثل التجارة وقطاع الأعمال والإنشاءات والخدمات وغيرها، وقد توجت هذه المرحلة بصدور القانون رقم (1) لسنة 2005م، والذي تم تعديله فيما بعد بما يعرف بالقانون رقم (46) لسنة 2012م، وقد جاء هذا القانون ليؤكد استقلالية المصرف ليبيا المركزي، ويعزز دوره في رسم وتنفيذ السياسة النقدية، وأعطى لمجلس إدارة المصرف صلاحيات واسعة في القيام بذلك، خاصة ما يتعلق بإصدار النقد، وتنظيم عمليات النقد الأجنبي، وفي مجال الرقابة على المصارف وفي إدارة السياسة النقدية والائتمانية، إلا انه وفي نفس الوقت فأن هذا القانون لم يعطي صورة واضحة لمنح الائتمان والسلف الاجتماعية وغيرها من الاستثمارات الخاصة بهذا القطاع المصرفي، كما خول القانون مصرف ليبيا المركزي بتوقيع عقوبات إدارية على المصارف التي تخالف أحكام القانون.

ثانياً: الفعالية الاقتصادية لأبرز أدوات السياسة النقدية:

تتمتع أدوات السياسة النقدية بفعالية سواء كانت تلك الأدوات كمية اوكيفية، وسيتم توضيح فعالية أبرز الأدوات المستخدمة للتأثير على السياسة النقدية في ليبيا والتي من أهمها ما يلي:

1- **الفعالية الاقتصادية لأداة الاحتياطي النقدي**: تعد أداة تعديل النسبة القانونية للاحتياطي النقدي من أفعل سياسات البنك المركزي في الرقابة على الائتمان [1].

الفعالية الاقتصادية لتحديد أنواع ونسب الاحتياطات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي[2]: تتمثل فعالية هذه الأداة في أنه يمكن عن طريقها توجيه الائتمان

---

[1] محمد إبراهيم أبو شادي، الوظيفة الرقابية للبنوك الإسلامية "الرقابة النقدية والشرعية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000/1420م، ص 54.

[2] صالح صالحي، السياسة النقدية والمالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي. دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 2001/1421م، ص 54.

نحو استخداماته المثلى القطاعية والزمانية والمكانية، فإذا كان هناك اتجاه لتشجيع الاستثمار الزراعي مثلا، فيتم تخفيض نسبة ما يقدر على إجمالي الائتمان المقدم لفروعه ضمن الاحتياطات النقدية، أو إلغائها على حساب رفع تلك النسبة على الفروع التجارية المضاربة قصيرة المدى.

بمعنى أن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى الودائع الحالة – تحت الطلب- ترتبط بأنواع واتجاهات الائتمان على مستوى البنك، فترتفع النسبة أوتنخفض لدى المصرف حسبا لدرجة التزامه بالتوجيهات النوعية للائتمان.

أما الإجراءات المتخذة من قبل المصرف المركزي اتجاه هذه الأداة فقد ظلت عند مستوى 15% على الودائع تحت الطلب، 7.5% لودائع لأجل والادخار (الودائع الزمنية)، وبالتالي فأن فعالية هذه الأداة (الاحتياطي القانوني) لم تكن فعالة في هذه الفترة لعدة أسباب منها (فائض السيولة في الاقتصاد والتي وصلت إلى ما يقارب من 32 مليار دينار ليبي كما هو موضح بالجدول رقم (1)، إضافة إلى انقسام السلطة النقدية في البلاد " المصرف المركزي طرابلس والأخر بمدينة البيضاء "، وكلاً منهم يقوم بطباعة إصدارات العملة الورقية والمعدنية على حدا، مما احدث نوع من الإرباك لتطبيق هذه الأداة من قبل المصرف المركزي الرئيسي، مما سبب زيادة كبيرة في معدلات التضخم بالبلاد)[1].

جدول رقم (1) تطور العملة المصدرة للتداول 2005–2016م "بالدينار الليبي"

السنة	عملة ورقية	عملة معدنية	المجموع
2005	3،473،803،735	8،256،265	3،482،060،000
2009	7،463،577،985	12،492،015	7،476،070،000
2013	15،009،302،735	33،893،715	15،043،196،450
2016	26،737،895،135	53،441،315	26،791،336،450
2017	31،131،210،123	66،315،744	31،197،525،867

المصدر: من إعداد الباحث استناداً للبيانات الواردة في النشرات والإحصائيات النقدية لمصرف ليبيا المركزي 2005–2016م.

2- الفعالية الاقتصادية لسعر إعادة الخصم:

تعد هذه الأداة من أنجع الأدوات في التأثير على عرض النقود بعد الاحتياطي القانوني، وذلك بما يفرضه المصرف المركزي من سعر للخصم على الائتمان والودائع، فهذه الأداة (سعر إعادة الخصم) لم يستخدمها المصرف المركزي كثيراً لأنها لم تكن فعالة في تحقيق أهداف السياسة النقدية بسبب عدم حاجة المصارف التجارية

[1] تلخيص الباحث لعدة تقارير مختلفة عن مصرف ليبيا المركزي.

والمتخصصة إلى الاقتراض من المصرف المركزي، فمنذ العام 1963 إلى الآن ظل سعر الخصم يتذبذب من 2% إلى 6%، وقد تم خلال فترات سابقة انتهاج سياسة نقدية توسعية تمثلت في منح التسهيلات الائتمانية للأنشطة الإنتاجية والخدمية، عن طريق تخفيض الحد الأقصى لسعر الفائدة على القروض الصناعية، وإنشاء صندوق استثماري يسمى صندوق التحول للإنتاج، مما أدى إلى زيادة التوسع النقدي وارتفاع كل من فائض السيولة وعرض النقود، وقام مصرف ليبيا المركزي بتخفيض سعر الفائدة على الودائع الزمنية التي تحتفظ بها المصارف التجارية لديه من 4% إلى 5% وذلك لحثها على البحث عن فرص استثمارية وائتمانية بديلة في الاقتصاد الليبي، إلا انه وبعد صدور القانون رقم (46) لسنة 2012 القاضي بتعديل القانون رقم (1) لسنة 2005م الخاص بالمصارف، عطلت هذه الأداة شبه كلياً وذلك لتوقف المصارف التجارية عن منح الائتمان لعدم وضوح الآلية الخاصة بتنفيذ هذا القانون، وبهذا فإن الاختلاف الحاصل إلى الآن بين الجهات التشريعية والتنفيذية لم يتم البت فيه ولا الوصول إلى صيغة معينة بين السلطات التشريعية والتنفيذية[1].

3- الفعالية الاقتصادية لعمليات السوق المفتوحة:

تتحدد فعالية الأسهم الحكومية في إحداث التغيرات المطلوبة بمدى ربحية مشروعات الحكومة التي تتداول أسهمها في السوق، وفي الحقيقة فإن أرباح الحكومة التي تجنيها من مشاريعها الخاصة تعتبر ضخمة جدا، نظرا للتنوع في تلك الاستثمارات، فهي لا تستثمر في مشروع واحد ولا في نشاط واحد، كما أن مشروعات الدولة تتميز بكفاءة التسيير نظرا لحيازتها على أكفأ الإطارات المسيرة، وهذا ما يجعل متوسط ربح السهم الحكومي مقاربا لمتوسط ربح الاقتصاد الوطني أي أن احتمال الخسارة من وراء امتلاك سهم حكومي ضعيف جدا، و لهذا يكون الطلب على أسهم الحكومة أكبر من الطلب على أسهم القطاع الخاص، وهذا ما يجعل استخدام هذه الأسهم كأداة لمراقبة المعروض النقدي فعالا جدا، وفي كلتا الحالتين أي التضخم والكساد:[2]

في حالة التضخم: في هذه الحالة وعندما يريد المصرف المركزي إنقاص حجم النقود المتداولة، يقوم ببيع هذه الأسهم، ونظرا إلى أنه في حالة التضخم عادة ما تتضخم الأرباح كذلك فيكون الإقبال على شراء أسهم الحكومة كثيرا بسبب ارتفاع ربحيتها عن

---

(1) تحليل الباحث استناداً لإطلاعه على نشرات وتقارير مختلفة صادرة عن المصرف المركزي.

(2) الطيب لحليح، النقود والمصارف والسياسات النقدية في اقتصاد إسلامي. هيئة الأعمال الفكرية، السودان، 2002م، ص 112.

ربحية أسهم القطاع الخاص، فيقل المعروض النقدي في المجتمع ويقل الطلب على السلع فتنخفض الأسعار.

في حالة الكساد: في هذه الحالة ومع اتجاه الأرباح إلى الانخفاض، فإن الناس سيسارعون إلى التخلص من الأسهم التي في حوزتهم قبل أن تنخفض أسعارها أكثر فيتدخل المصرف المركزي بشراء الأسهم الحكومية ويضخ مقابلها نقودا تعمل في اتجاهين.

فعمليات السوق المفتوحة أو ما تعرف بسوق الأسهم والسندات هي من الأدوات الناجحة في الدول المتقدمة لما لها من إسهامات في رسم وتنفيذ السياسة النقدية لتحول معظم المصارف في تلك الدول إلى استخدام هذه الأداة، وفي ليبيا وعلى اعتبار إن سوق الأوراق المالية من الأسواق الحديثة والناشئة فقد بدأ العمل بهذه الأداة على استحياء وعلى نحو لا يكاد يذكر في العام 2008م، وبهذا فإن استخدام هذه الأداة غير مجدي في الظروف العادية ما بالك في ظل الاختلالات والصعوبات والانقسامات التي يعاني منها الاقتصاد الليبي.

الخاتمة

وتتضمن خاتمة هذه الدراسة أبرز النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها وهي على النحو التالي:

اولاً: النتائج:

1. لا توجد فعالية مباشرة لأغلب أدوات السياسة النقدية التي تم دراستها والاطلاع عليها في هذه الدراسة وذلك لعدة أسباب أهمها الانقسامات السياسية والاقتتال والاحتراب داخل الدولة الليبية.
2. إن وجود مصرفين مركزيين داخل الدولة الواحدة ما هو إلا عرقلة لعمل السياسة النقدية وكفيل هذا الانقسام بعدم قدرة هذين المصرفيين بتنفيذ أي من السياسات المتبعة أو المرجوة لإحداث إصلاحات اقتصادية مؤثرة.
3. تعتبر أداة الاحتياطي النقدي هي الأداة الرئيسية في اقتصادنا الليبي للسيطرة على الظواهر الاقتصادية كالتضخم والكساد ونحتاج في تفعيلها بالصورة المثالية لبنك مركزي واحد.
4. تعرض الاقتصاد الليبي إلى النهب وتوقف الاستثمارات الخارجية بشكل شبه كلي في القطاعات الأخرى باستثناء القطاع النفطي يجعل من الاقتصاد الليبي عرضة للتغيرات والأزمات في الدول الأخرى أي إن نسبة الانكشاف الاقتصادي تعتبر كبيرة جداً.

ثانياً: التوصيات.

من خلال إبرز النتائج التي تم التوصل إليها نصل إلى إبرز التوصيات والمقترحات التي من شأنها إعادة الأمور إلى نصابها ولو تدريجياً وهي على النحو التالي:

1. توحيد المؤسسة المصرفية تحت بنك مركزي واحد بعيداً عن التجاذبات والانقسامات السياسية على الساحة الليبية.
2. لتكون السياسة النقدية ذات فعالية يجب السيطرة على الزيادة المضطردة لعرض النقود وذلك بتوقف طباعة العملة الجديدة وإيجاد بدائل لها كبطاقات السحب الالكتروني والصكوك السياحية وغيرها.
3. وضع وتنفيذ برنامج شامل لهيكلة وعمل السلطة النقدية بالبلاد لتكون دافع لعجلة التنمية الاقتصادية بالبلاد.
4. على السياسيين والأطراف المتناحرة في ليبيا الابتعاد عن التدخل في عمل السلطات النقدية لما لها من تأثير مباشر على قوت الليبيين.

مفهوم كلام المجتهد والقياس على نصه

د. أمبارك محمد عبدالحميد المخزوم
كلية العلوم الشرعية جامعة بني وليد

المقدمة:

الحمد لله المنعم على عباده برحمته وإحسانه، المتفضل على الخلق بعظيم أفضاله، وإنعامه، جعل العلم مفتاحا لأبوابه، يصل به الإنسان إلى درجات اليقين فيطلع على أسرار الكتاب العزيز، وما فيه من مفاهيم قد تخفى على كثير من الحاذقين، وبه تتبين سنة المصطفى الأمين-عليه أفضل صلاة، وأزكى تسليم-فيظهر مدى اتساعها لجميع الأحايين، وسماحة هذا الدين بعيدا عن شطحات المغالين، والمشككين.

أما بعد:

فإن كلام الله-عز وجل-يحمل من المعاني ما صيره معجزة خالدة صالحة لكل زمان ومكان، وفيه من الأحكام الظاهرة الجلية ما اتفقت عليه الأفهام؛ لأنه لا يتبادر منه إلا معنى واحدا، ومنها ما هو ظاهر جلي ولكن تعددت فيه الأنظار، ونشأ من ذاك التعدد تباين الآراء، وتنوعها، وأيضا انبنى على هذا التباين في الأحكام الظاهرة الجلية ما إذا كانت الأحكام خفية من حيث الاستنباطُ، وأنظار العلماء في هذا الخفاء هل هو حجة يستدل به على الأحكام الشرعية، ويعد دليلا من الأدلة المعتبرة أم لا؟

البحث في هذه المسائل الدقيقة التي تتبين بها حقيقة أقوال العلماء فيما يسند إليهم من أقوال، وأفعال،واجتهادات يعتبر من أهم المسائل التي ينبغي للمتعلم الإحاطة بها وبخاصة طلاب العلم الذين لا يزالون في بداية السلم العلمي حتى لا يقعوا فيما وقع فيه كثير من طلاب العلم من الطعن في العلماء بدعوى التمسك قال الله وقال الرسول-ﷺ- ،فهؤلاء العلماء المجتهدين لم يخرجوا عن هذين الأصلين في جميع أدلتهم،غاية الأمر أن هؤلاء المسارعين في الطعن في العلماء لم يفقهوا حقيقة ما استند إليه علماؤنا الأفاضل فيما ذهبوا إليه من اختيارات مبنية على أسس شرعية.

فأحببت أن أقدم في هذا البحث فكرة عن نوع من الأدلة الشرعية لا يعلمه كثير من طلاب العلم المشتغلين بالعلوم الشرعية، وسمَّيتُه:(مفهوم كلام المجتهد والقياس على نصه)، وقد جاء البحث في تمهيد، ومبحثين، وتخلل كل مبحث مطلبان، وأعقبت ذلك بخاتمة للبحث وفهرس للمصادر والمراجع، وجاءت خطة البحث على النحو الآتي :

تمهيد وجاء فيه تعريف المنطوق والمفهوم لغة واصطلاحا، وأقسام دلالة المفهوم وتعريف كل قسم

المبحث الأول: فعل المجتهد وسكوته، وفيه مطلبان.

المطلب الأول: فعل المجتهد هل يعد مذهبا له وينسب إليه.

المطلب الثاني: سكوت المجتهد هل يعد مذهبا له وينسب إليه.

المبحث الثاني: القياس على ما نص عليه المجتهد.

المطلب الأول: قياس ما سكت عنه على ما نص عليه.

المطلب الثاني: قياس ما نص عليه على ما يشبهه ونص فيه على حكم مخالف.

ثم الخاتمة وسأذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها

تمهيد:

تختلف دلالات الألفاظ من حيث النطقُ بها وما تدل عليه منطوقا ومفهوما فما كان منها منطوقا فدلالته ما بينه المنطوق، وتسمى عند علماء الأصول بدلالة المنطوق، وهي: (دلالة اللفظ على المعنى في محل النطق لا في محل السكوت)[1] وهذا لا يحتاج إلى بيان؛ لأنه واضح الدلالة على معناه إلا إذا عرض له ما يجعله غير ظاهر كالعموم أو الإطلاق أو الإجمال،أو الاشتراك اللفظي أو غيرها من الأمور التي قد تجعل اللفظ غير ظاهر في دلالته على المعنى المراد.

وأما ما كانت دلالته غير المنطوق ولم تكن صريحة فهو ما يعرف بدلالة المفهوم ويعرفها الأصوليون بأنها:(دلالة اللفظ على المعنى في محل السكوت لا في محل النطق) [2] أي: أنه معنى يستفاد من اللفظ لكن ليس بسبب النطق و إنما بسبب آخر، وتعرف بالدلالة المعنوية والإلتزامية فمثلا قوله-تعالى-: ﴿ فلا تقل لهما أف ﴾[3] فإن حرمة ضرب الوالدين-مثلا- معنى يستفاد من هذا النص الكريم ولكن ليس بمجرد سماعه، وإنما يستفاد بعد معرفة علة النهي عن التأفيف، وهي الإيذاء.ومنها أيضا قوله-صلى الله عليه وسلم-:" وفي صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى

(1) ينظر شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير، للعلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن النجار الحنبلي،473/3، تح: نزير حماد، و محمد الزحيلي وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مكتبة العبيكان الرياض السعودية 1993م

(2) ينظرشرح المختصر في أصول الفقه لأبي الحسن علي بن محمد الحنبلي المعروف بابن اللحام ص:543، تح: سعد بن ناصر الشثري، دار كنوز إشبيليا، ط:1، 1428هـ-2007 م.

(3) الإسراء الآية:23.

عشرين ومائة شاةٌ "[1] ؛ فإن عدم وجوب الزكاة في المعلوفة عند من يرى ذلك معنى يستفاد من لفظ "سائمة" لكن لا بمجرد سماع هذا اللفظ، وإنما يدرك بعد معرفة العلة في وجوب الزكاة في السائمة.

ومنه أيضا قوله-تعالى-:﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ [2] فإن عدم وجوب الصوم على من لم يشهد الشهر معنى مأخوذ من لفظ شهد لكن ليس بمجرد سماعه، وإنما يدرك ويستفاد بعد معرفة علة وجوب الصوم على الحاضر.

وتنقسم دلالة المفهوم قسمين:

1- مفهوم الموافقة وهو ما يفهم من نفس الخطاب من قصد المتكلم بعرف اللغة،وقيل: ما يكون فيه

مدلول اللفظ في محل السكوت موافقا لمدلوله في محل النطق، وعُرف أيضا: بأنه لازم ناشئ عن معنى لفظ مركب حكمه يوافق حكم ملزومه ويسمى أيضا بفحوى الخطاب، ولحن الخطاب [3]، وبعض العلماء قسم المفهوم الموافق قسمين: الأول: أولوي، وسماه بفحوى الخطاب، والآخر: مساوي، فمثال الأولوي: ما يفهم من اللفظ بطريق القطع، كدلالة تحريم التأفيف على تحريم الضرب؛ لأنه أشد في قوله – تعالى-:﴿ولا تقل لهما أف﴾[4]. فهذه الآية لفظ مركب دل على تحريم التأفيف بالمنطوق، وألزم عن ذلك تحريم الضرب، فتحريم الضرب مفهوم موافق؛ لأنه لازم لمعنى مركب هو المنهي عن التأفيف، وحكمه يوافق حكم ملزومه؛ لأن حكم كل منهما التحريم، وتحريم الضرب أولى من تحريم التأفيف؛ لأنه أشد من الإيذاء بالتأفيف، ومثال المساوي: كتحريم إحراق مال اليتيم، المأخوذ دلالته من قوله –تعالى-:﴿إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا﴾ [5] فالإحراق مساو للأكل بواسطة الإتلاف في الصورتين[6].

ومفهوم الموافقة لم يخالف في حجيته إلا بعض الظاهرية أما الجمهور فيرونه

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، رقم:1454، 387/3، تح: محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان.

(2) البقرة الآية:185.

(3) ينظر شرح الكوكب المنير:482/3،وينظر تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال للدكتور: عياض بن ناسي السلمي ص:23 مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض السعودية ، ط:1،1415هـ وينظر أصول الفقه محمد أبوالنور زهير:47/2،ط:2 ،2004 م دار المدار الإسلامي.

(4) الإسراء الآية:23.

(5) النساء الآية:10.

(6) ينظر شرح الكوكب المنير :384/3.

بمثابة النص وهو عندهم حجة، كذلك يعتبر من الطرق التي تعرف بها مذاهب الأئمة.

2 – مفهوم المخالفة: وهو لازم ناشئ عن معنى مركب حكمه يخالف حكم ملزومه[1].

ولمفهوم المخالفة أقسام متعددة وهي: مفهوم اللقب ومفهوم الصفة، ومفهوم الشرط، ومفهوم العدد، ومفهوم الغاية، وقد اختلفت أنظار العلماء في حجية المفهوم المخالف فمنهم من لم ير حجيته مطلقا ومنهم من فرق بين أقسامه فقال بحجية بعضها ولم ير حجية بعضها الآخر[2].

والقائلون بحجيته اختلفوا في اعتباره طريقا من الطرق التي يعرف بها مذهب المجتهد أو لا يعتبر من الطرق الموصلة لمعرفة مذهب المجتهد على قولين:

القول الأول: إن مفهوم كلام المجتهد مذهب له وتصح نسبته إليه وهذا القول ارتضاه وأخذ به جملة من الأصوليين منهم الخزقي [3] وإبراهيم الحربي [4] وقال المرداوي [5] إنه الصحيح [6].

ووجهة هذا القول إن تخصيص الحكم بصفة، أو شرط، أو غاية، أو نحو ذلك لابد أن يكون له فائدة، وإلا كان ذكره عبثا، والعبث لا يحمل عليه كلام الأئمة، ولا فائدة هنا إلا أن يكون الحكم مقصورا على المنطوق دون المسكوت عنه [7].

القول الثاني: إن مفهوم كلام المجتهد ليس مذهبا له ولا تصح نسبته إليه واختار هذا القول الإمام المقري[8] ونسبه لجملة من المحققين[9].

---

(1) ينظر أصول الفقه محمد أبوالنور زهير: 49/2.

(2) ينظر شرح الكوكب المنير: 497/3، وينظر إيضاح المحصول من برهان الأصول للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري ص336، تح:عمار الطالبي، ط: الأولى 2001م، دار الغرب الإسلامي.

(3) أبوالقاسم عمر بن الحسين بن عبدالله البغدادي الخزقي الحنبلي صاحب المختصر المشهور في مذهب الإمام أحمد أخذ عن أبيه وعن أبوبكر المرزوي وغيرهما توفي سنة 334هـ ينظر سير أعلام النبلاء: 46/12.

(4) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير البغدادي الحربي أخذ عن هودة بن خليفة، وعفان بن مسلم، وأبي نعيم، وغيرهم، وأخذ عنه أبو محمد بن صاعد، وأبو عمرو بن السماك، وأبو بكر النجاد، وأبوبكر الشلفعي وغيرهم من تصانيفه غريب الحديث ولد سنة 198هـ وتوفي سنة:285هـ ينظر تذكرة الحفاظ:584/2، وطبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى:86/1، دار المعرفة بيروت-لبنان، وسير أعلام النبلاء:666/10.

(5) أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد بن علاء الدين المرداوي السعدي ثم الدمشقي الصالحي أخذ عن أحمد بن يوسف المرداوي، وعلي التقي بن قندس، وأبي الفرج عبد الرحمن النابلسي، وغيرهم، وأخذ عنه بدر الدين السعدي قاضي الديار المصرية من تصانيفه الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، والتحرير في أصول الفقه، والحصون المعدة الوافية من كل شدة، ولد سنة817هـ وتوفي سنة:885هـ، ينظر الضوء اللامع للسخاوي :225/5، وشذرات الذهب: 340/7هـ.

(6) ينظر شرح الكوكب المنير:497/4-498، وتحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من أقوال:ص26.

(7) ينظر تحرير المقال ص: 27.

(8) أبو عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الرحمن القرشي المقري التلمساني، أخذ عن أبي زيدعبد الرحمن بن محمد بن الإمام، وإبراهيم السلوي، والحضرمي، وغيرهم، وأخذ عنه أبو عبد الله محمد بن الخطيب وعبد الرحمن بن خلدون الحضرمي وزإبراهيم بن موسى الشاطبي وغيرهم، من تصانيفه: القواعد، وشرح التسهيل، وغيرهما، توفي سنة:758هـ ينظر الديباج المذ هب في معرفة علماء أعيان المذهب لابن فرحون المالكي تح: محمد الأحمدي:245/2.

(9) بينظر القواعد للمقري لأبي عبد اله محمد بن محمد بن أحمد المقري، تح: أحمد بن عبد الله بن حميد 348/1مركز إحياء التراث الإسلامي مكعة المكرمة. وقال ابن عرفة-رحمه الله-في مختصره في كتاب الشفعةمانصه:"والعمل بمفهومات المدونة هو المعهود من طريقة

ووجهة هذا القول: يحتمل أن يكون كلامه خاصا بقضية عين سأل عنها سائل بخصوصها، أو مخرجا مخرج الغالب، ويحتمل أن يكون قد غفل عن المفهوم المخالف فلا يجزم بأنه أراد إثبات نقيض الحكم المنطوق به للمسكوت عنه[1].

أقول: إن وجهة القول الثاني لا تسلم من الاعتراض عليها ؛لأن محل النزاع بين الأصوليين في قضية المفهوم المخالف عموما إذا لم يظهر لتخصيص الوصف بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن الذات عند انتفاء الصفة،أو الشرط، أو العدد هذا هو موطن الخلاف بينهم هل يعتبر المفهوم أو لا، أما إذا ظهرت فائدة أخرى غير نفي الحكم عن الذات عند انتفاء الصفة، أو الشرط، أو العدد ككونه جاء جوابا عن سؤال سائل، أو أنه الكثير الغالب فلا يعد من محل النزاع بل ينصرف إلى ما دل عليه المنطوق فحسب، وعليه فوجهة القول الثاني ليست في محلها؛ لأن من يقولون بالقول الأول لا يخالفون في أنه إذا ظهرت فائدة أخرى غير نفي الحكم عن الذات فإن المفهوم لا يعتبر حجة.

وقد رجح صاحب كتاب تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال الدكتور عياض نامي السلمي أن مفهوم كلام المجتهد لا يصلح أن يؤخذ منه مذهبه في المسألة إلا إذا احتفت بكلامه قرائن تدل على أنه يحكم في غير المنطوق به بنقيض حكمه، وأما إذا عدمت القرائن فلا يصح نسبة مفهوم كلامه إليه على أنه مذهب له[2].

ووجه قوله هذا:" بان تخصيص الحكم بالوصف، او الشرط، أو الغاية لا يكون إلا لفائدة فهذا هو الغالب كما قالوا، ولكن لا يبعد خلافه على غير المعصوم، فلا يعتمد عليه في بيان المذهب إذ لا حاجة تلجئ إلى ذلك ولا ضرورة، ونحن إنما اعتمدنا المفهوم في خطاب الشارع؛ لأن خطابه حجة، أما إذا صاحبته قرائن تدل على أنه أراد خروج ماعدا المذكور، فيعمل به لأنه يكون في حكم النص على الحكم"[3].

وقد ذهب الإمام مالك إلى القول بحجية المفهوم المخالف أخذا من نقولاته التي نقلها تلاميذه وتداولها علماء المذهب المالكي في نقولاتهم، وباعتبار أن مالكا -رحمه الله- لم يقم بتدوين أصول مذهبه التي سار عليها في استنباط الأحكام الشرعية وإنما دونها علماء المذهب من بعده حيث جاءوا إلى الفروع وتتبعوها، واستخرجوا منها ما

ابن رشد وغيره من الشيوخ، وإن كان ابن بشير يذكر في ذلك خلافا"المعيار المعرب لأحمد بن يحيى الونشريسي ط: فاس:377/6.

(1) ينظر صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، تح: محمد بن ناصر الدين الألباني ص:103، منشورات المكتب الإسلامي دمشق سوريا، ط:1، والقواعد للمقري348/1،والمعيار المعرب للونشريسي:377/6.

(2) ينظر تحرير المقال: ص27

(3) ينظر تحرير المقال: ص: 27.

يصلح أن يكون أصولا قام عليها الاستنباط في المذهب ودونوها على أنها أصول مالك فيقولون مثلا:مالك يأخذ بمفهوم المخالفة، وبفحوى الخطاب، وبظاهر القرآن، ويقول في العموم كذا وكذا، ويقولون أنه لا يأخذ بكذا، وكذا، ويقدم كذا على كذا ويمكننا أن نمثل لموقف الإمام مالك- رحمه الله- من مفهوم المخالفة بالأمثلة الآتية منها قوله- تعالى-:﴿ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات﴾[1] فظاهر هذه ا لآية الكريمة أن الأمة لا يجوز نكاحها ولو عند الضرورة إلا إذا كانت مؤمنة بدليل قوله- تعالى-:"من فتياتكم المؤمنات" ومفهوم مخالفته أن غير المؤمنات من الإماء لا يجوز نكاحهن على كل حال،وهذا ما نص عليه الإمام مالك – رحمه الله- بعد ذكره للآية الكريمة فقال:"فإنما أحل الله فيما نرى نكاح الإماء المؤمنات، ولم يحلل نكاح إماء أهل الكتاب اليهودية،والنصرانية"[2] ويبدو أن قوله:"ولا يحل نكاح" بعد قوله:"فإنما أحل " ظاهر في إيراده لمنطوق الآية أولا ثم مفهومها ؛ ولهذا قال ابن العربي:"وهذا نص منه على التعلق بالتخصيص، والقول بدليل الخطاب"[3] ويشير إلى ذلك القرطبي في تفسيره للآية بقوله:" فهذه الصفة مشترطة عند مالك، وأصحابه[4]"وهو مفهوم الصفة الذي هو أحد أقسام المفهوم المخالف.

ومنها أيضا أن الإمام مالكا -رحمه الله- أمر بالاقتصار في الطواف بالبيت على سبع دون زيادة أو نقصان، فقد جاء في الموطأ في الرجل يدخل في الطواف فيسهو حتى يطوف ثمانية، أم تسعة أطواف قال مالك:" يقطع إذا علم أنه قد زاد"[5].

ومنها ذلك الاقتصار في الحدود على المنصوص عليه من غير زيادة ولا نقص كحد القذف ثمانين جلدة[6] وهذا من مفهوم العدد الذي هو أحد أقسام مفهوم المخالفة.

ومنها أيضا قول الإمام مالك في المرأة الملاعنة حيث إن قوله-تعالى-:﴿ويدرؤا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين﴾[7] فمنطوق هذا النص أن المرأة إذا لاعنت زوجها عند لعانه لها ارتفع عنها العذاب،أما إذا امتنعت ونكلت فإنها تعذب اعتبارا لمفهوم الشرط الذي قيد به النص؛ لأنها أقرت به بامتناعها، وهذا نص

---

(1) النساء الآية:25

(2) الموطأ كتاب النكاح باب النهي عن نكاح إماء أهل الكتاب ص:271، تح: أحمد راتب عرموش،ط:بيروت1971.

(3) القبس في شرح موطأ مالك بن أنس 645/2.

(4) الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي:92/5 ط:3، دار الكتب المصرية

(5) الموطأ: كتاب الحج باب ركعتا الطواف، ص:178.

(6) ينظر المدونة، كتاب الحدود في الزنا، والقذف، والأشربة:202/6.

(7) سورة النور الآية:8.

مالك في المسألة كما حكاه عنه ابن القاسم في المدونة:"قال: قال مالك:يقال للمرأة التعني ودرئي عن نفسك ولا ميراث لك، فإن أبيت اللعان،و أكذبت نفسك أقيم عليك الحد[1].

وهكذا يتضح لنا من خلا ل هذه الأمثلة أن الإمام مالك-رحمه الله-يأخذ بمفهوم المخالفة في استنباط الأحكام، وهذه النتيجة وإن كانت واضحة إلا أنها تحتاج إلى استخراج من كتب الفروع.

المبحث الثاني: فعل المجتهد وسكوته.

المطلب الأول: فعل المجتهد هل يُعد مذهبا له وينسب إليه.

إذ فعل المجتهد فعلا ولم يفت بجوازه نصا، ولا ظاهرا، ولم يأمر به، فهل يعد فعله هذا مذهبا له وينسب إليه، وتبنى عليه الأحكام، بمعنى أن مذهبه جواز فعل مثل ذلك الفعل الذي فعله، اختلف العلماء في ذلك على قولين:

القول الأول:

إن فعل المجتهد يعد مذهبا له ويترتب على ذلك صحة نسبته إليه، وقد اختار هذا القول الحنابلة في أحد قوليهم، والشاطبي، وابن حامد، قال: "وكل ما نقل عن أبي عبد الله أنه فعله في نفسه، وارتضاه لتأدية عنايته، وكل ذلك ينسب إليه بمثابة جوابه وفتواه"[2]، وقال المرداوي:"إن ذلك هو الصحيح من المذهب"[3].

وانتصر لهذا القول الشاطبي ورد ما أثير حوله من اعتراض، وعد المفتي شارعا من وجه، وأنه نائب عن صاحب الشرع في التبليغ، وفي أن يتخذ أسوة[4].

ومما يصلح أن يكون مثالا لذلك ما رواه المرذوي[5] عن الإمام أحمد-رحمه الله- في طهارته أنه غسل لحيته حتى وصل الماء إلى أصول شعره[6].

---

(1) المدونة 116/3 ما جاء في الرجل يغيب ثم يقدم من سفره وقد ولدت امرأته ولدا.

(2) تهذيب الأجوبة لأبي عبدالله الحسن بن حامد الحنبلي، تح: السيد صبحي السامرائي، ص:45 دار عالم الكتب-بيروت-لبنان، ط:1،1988م. وينظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ليعقوب الباحسين، ص:224، مكتبة الرشد الرياض، السعودية 1414هـ.

(3) شرح الكوكب المنير:497/4

(4) ينظر الموافقات للشاطبي:598/4 وما بعدها.

(5) أبوبكر أحمد بن الحجاج المرذوي من أصحاب الإمام احمد، حدث عنه، ولازمه، وعن هارون بن معروف، ومحمد بن منهال الضرير، وسريج بن يونس، وغيرهم، وروى عنه أبوبكر الخلال، ومحمد بن عيسى، ومحمد بن العطار، وغيرهم، توفي سنة275هـ ينظر تذكرة الحفاظ:631/2، وطبقات الحنابلة:56/1، وسير أعلام النبلاء:546/10.

(6) ينظر تهذيب الأجوبة: ص:45، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:225.

واستند الإمام مالك-رحمه الله-في الموطأ إلى مثل ذلك بشأن صيام يوم الجمعة فهو وإن كان دليلا مضافا إلى غيره لكنه يتعلق بعدَ الفعل مذهبا لفاعله، وبصحة نسبته إليه قال:" وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه وأراه كان يتحراه"(1)، وعلى هذا القول ينظر في فعل الأئمة وتركهم كما ينظر في فعل الرسول-صلى الله عليه وسلم، وينقسم كما تنقسم أفعاله-صلى الله عليه وسلم-.

وقد استدل أصحاب هذا القول بالآتي:

1- قيام المجتهدين مقام النبي-صلى الله عليه وسلم- في الأمة بدليل قوله- ﷺ- "العلماء ورثة الأنبياء، وأن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما،وإنما ورثوا العلم"(2).

وجه الدلالة في الحديث أن الوراثة في العلم، والتبليغ، والهداية، والاتباع تقتضي أن لا يتأتى الوارث بما لا دليل عليه، لاسيما مع الدين، والورع (3).

2- استدلوا بأفعال الصحابة-رضي الله عنهم- على مذاهبهم، وجعلها بمثابة فعل الرسول-صلى الله عليه وسلم-وهذا يعني أنهم أقاموا أفعالهم كأقوالهم في الدلالة على مذاهبهم كما أن أفعال النبي- صلى الله عليه وسلم- كأقواله في الدلالة على الأحكام الشرعية (4).

3-إن التأسي بأفعال من يعظمه الناس، ويحبونه سر مبثوث في طباع البشر لايقدرون على الانفكاك عنه بوجه، ولا بحال، وأنهم قد يرجحونه على القول، وقد ثبت هذا مع الصحابة والنبي -صلى الله عليه وسلم- فقد نهاهم عن الوصال في الصوم فلم ينتهوا، واحتجوا بأنه يواصل (5)، وتوقفوا عن الإحلال بعدما أمرهم بذلك في حجة الوداع حتى ذبح وحلق فاتبعوه (6) إلى غير ذلك من الوقائع التي تدل على أن النظر إلى الفعل، واقتداء الناس فيه بمن أحبوا مطبوع في نفوسهم (7)، وإذا كان شأن الفعل كذلك فمن المستبعد أن يقدم المجتهد -لاسيما المعروف بورعه وتقواه- على عمل يرى أن الناس

---

(1) الموطأ، كتاب الصوم، باب جامع الصيام، ص:156.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، تح: حمدي الدمرداش محمد، كتاب العلم:130/1، حديث رقم 300، المكتبة العصرية، صيدا-بيروت-لبنان2006م، وأبوداوود كتاب العلم، باب الحث على طلب العلم 39/4، حديث رقم:3641.

(3) ينظر صفة الفتوى والمفتي، والمستفتي ص:103، والتخريج عند الفقهاء، والأصوليين ص:226.

(4) ينظر تهذيب الأجوبة ص:46.

(5) خرجه الإمام مالك عن عبدالله بن عمر أن رسول الله نهى عن الوصال، فقالوا يارسول الله: فإنك تواصل، فقال:"إني لست كهيئتكم، إني أُطعم وأسقى"كتاب الصوم، باب النهي عن الوصال في الصيام، ص:150.

(6) إشارة للحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب الحج باب: كم اعتمر النبي –صلى الله عليه وسلم-630/2.

(7) ينظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:227. ينظر الموفقات للشاطبي:599/4.

يقلدونه فيه ولا يكون رأيه ومذهبه [1].

القول الثاني:

إن فعل المجتهد لا يستنبط منه رأيه في المسألة، ولا ينسب إليه القول لأجل أننا رأيناه يفعله، وهذا القول للشافعية والقول الثاني للحنابلة [2].

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

1- إن المجتهد ليس معصوما من الذنب والمعصية، وليس معصوما من الخطأ والنسيان والسهو،وإذا أخطأ قد يستمر في خطئه،بخلاف النبي-صلى الله عليه وسلم- فإنه معصوم من تعمد المعصية، والذنب، وإذا سها، أو أخطأ فإن الله يصوبه،ولا يقره على الخطأ؛ولهذا جاز الاستدلال بفعل النبي- صلى الله عليه وسلم- على جواز الفعل، ولا يجوز الاستدلال بفعل المجتهد على جوازه عنده[3].

2-إن المجتهد قد يفعل ما يفعله تقليدا لغيره لعدم النظر في حكم الفعل،أو لأنه نظر فيه فتعارضت عنده الأمارات، والتقليد ليس مذهبا للمقلد بل مذهبه ما يراه عن اجتهاد، ونظر في الأدلة. [4]

3-إن أفعال النبي- صلى الله عليه وسلم-المجردة عن القرائن والتي لم يظهر فيه قصد معين مختلف في الاحتجاج بها،وما ذاك إلا لضعف دلالة الفعل على الشيء في هذه الجزئية [5].

هذا فيما يختص بأفعال الأئمة المجتهدين وما قاله العلماء فيه، وقد نوقشت أدلة كل فريق، ولا نريد الإطالة بذكرها هنا ونكتفي بذكر آراء العلماء في ذلك [6].

وقد رجح بعض المتأخرين القول الثاني فذكروا أن أخذ مذهب المجتهد من أفعاله، ونسبته إليه قضية ليست مسلمة؛ لما فيها من عدم الدقة، وعدم الانضباط بضابط معين، كذلك الأمر في هذه القضية غير مطرد، أو أغلبي حتى نستطيع نسبة الأفعال للمجتهد على أنها قول له وينبغي أن يكون ذلك في أضيق نطاق، وعند وجود قرائن تدل على ذلك كفعله لذلك الشيء على جهة التعليم، أو حصول ذلك منه مرارا أو

---

(1) ينظر الموفقات للشاطبي:599/4.

(2) ينظر تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال ص:33، وتهذيب الأجوبة ص:46.

(3) ينظر صفة الفتوى، والمفتي: ص:104.

(4) ينظر تهذيب الأجوبة ص:45.

(5) ينظر المصدر السابق، وتحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال ص:34، وصفة الفتوى ص:104.

(6) للاطلاع على الاعتراضات ومناقشتها والردود عليها ينظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:228،وتحرير المقال ص:34-35، والموافقات للشاطبي:272/4.

تكرارا ينفي احتمال الخطأ، والنسيان، والله أعلم [1].

المطلب الثاني: سكوت المجتهد.

مسألة سكوت المجتهد في موضع الكلام بحيث إذا وقع في حضرته شيء يتطلب أن ينكر عليه، أو يقول رأيه فيه، فهل سكوته وإقراره يعد مذهبا له، أو أنه يرتضي هذا الفعل بإقراره، أو سكوته، وهل ينسب إليه ذلك على أنه قول له في تلك الواقعة، وقد نبه الإمام الشاطبي على هذه المسألة بقوله:"إن الفتوى من المفتي تحصل من جهة القول، والفعل، والإقرار"[2] .

وقد فصل بعضهم وخص المسألة بما إذا سكت المجتهد عند حصول مناقشة، أومعارضة، ولم ينكره عند المباحثة، ولعل هذه المسألة أخص من الأولى فهذه خاصة بما إذا وقعت معارضة له، أو مناقشة فسكت عند ذلك، وتلك عامة في سكوته مطلقا سواء نوقش فيها، وسكت، ولم يجب عن دليل من خالفه، أو فُعل الفعل عنده، أوسمع قولا بفتوى ولم يعترض [3].

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة على قولين مشهورين:

القول الأول: أن سكوت المجتهد يصلح طريقا لمعرفة مذهبه، وان ما سكت عنه فهو مذهب له، وهذا اختيار الإمام الشاطبي، وقد عد الإقرار راجعا إلى الفعل معللا ذلك بأن:"الكف فعل، وكف المفتي عن الإنكار إذا رأى فعلا من الأفعال كتصريحه بجوازه"[4].

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

1- قياس حال المفتي على النبي- صلى الله عليه وسلم- فكما أن تقريراته – صلى الله عليه وسلم- تعد صحيحة،ومنسوبة إليه، فكذلك تقريرات المجتهدين[5]،وهذا الدليل مستند إلى ما استند إليه القائلون بحجية عمله، وهو قوله-عليه الصلاة والسلام- :"العلماء ورثة الأنبياء"[6].ولعل هذا القياس غير صحيح؛لأنه قياس مع الفارق،فإن قياس المجتهد على النبي-صلى الله عليه وسلم-قياس غير صحيح؛لأنه -عليه الصلاة والسلام– معصوم من الخطأ في الاجتهاد، وإذا جانب الصواب فإنه لايقر على

---

(1) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص230

(2) الموافقات للشاطبي:597/4.

(3) ينظر تهذيب الأجوبة ص:51، وتحرير المقال ص:51.

(4) الموفقات للشاطبي:601/4.

(5) ينظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:232-233، وتحرير المقال ص:39.

(6) أخرجه الحاكم في المسترك على الصحيحين كتاب العلم، حديث رقم 300،130/1.

ذلك،وبالتالي فإن مصدر السكوت عند النبي-صلى الله عليه وسلم- هو الوحي،كذلك النبي-صلى الله عليه وسلم- لا يرى منكرا ويسكت عنه،أو يقر فاعله عليه، بخلاف المجتهد فإن أحواله مغايرة لحاله-صلى الله عليه وسلم- فهو ليس معصوما من الخطأ،وإذا أخطأ في

المجتهد قد يرى شيئا ولا يستطيع الإنكار عليه لخوف من ظالم، أو من ذي سلطان، فسكوت المجتهد ليس كسكوت النبي -صلى الله عليه وسلم-وعليه فهذا القياس قياس مع الفارق وهو باطل.

2- أن الفقيه لا سيما المجتهد لا يمكن أن يسكت عن إنكار المنكر إذا فُعل بحضرته، أو قيل أمامه، أو علم به؛ لوجوب الإنكار عليه حينئذ.

3-أن الصحابة كانوا لا يسكتون عن المعارضة إذا فُعل بحضرتهم ما يستوجب الإنكار،أو قيل قولا لا يرتضونه،إلا إذا عدموا الدليل، من ذلك إنكار عائشة-رضي الله عنها- على زيد بن أرقم [1] بيع العينة [2]، وإنكار ابن عباس على زيد بن ثابت توريث الإخوة مع الجد [3].

القول الثاني: إن سكوت الأئمة وعدم إنكارهم لا يعد تقريرا لما علموه، أو قيل، أو فعل في حضرتهم، ولم ينكروه، ولا تصح نسبته إليهم، ولا يعد ذلك مذهبهم، وقد أخذ بهذا الرأي أكثر الحنابلة [4]، وهو مقتضى مذهب الشافعي الذي نقل عنه " لا ينسب إلى ساكت قول"، أيضا مما يجعل هذا القول للشافعي أنه لم يقل بالإجماع السكوتي المبني على حمل السكوت على الوفاق ومن باب أولى عدم أخذه بهذا الرأي [5].

وقد استدل أصحاب هذا الرأي بما يلي:

1 – إن السكوت ليس بحتم أن يكون دالا على الرضا، فهو كما يحتمل الموافقة فإنه يحتمل عدمها، وقد ذكر العلماء جملة من الاحتمالات التي هي من هذا القبيل، والتي قد تدل على

---

(1) زيد بن أرقم بن قيس بن النعمان بن مالك الأغر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج بن الحارث روى عن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- وروى عنه ابن عباس، وأنس بن مالك،وغيرهما،ينظر أسد الغابة في معرفة الصحابة:182/2،والاستيعاب في أسماء الأصحاب:319/1.

(2) إشارة إلى ما روي عن أبي إسحاق السبيعي عن امرأته بنت أيفع بن شرحبيل أنها قالت:دخلت أنا وأم زيد بن أرقم وامرأته على عائشة-رضي الله عنها-فقالت:أم ولد زيد بن أرقم:إني بعت غلاما من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم إلى العطاء ثم اشتريته منه بستمائة درهم فقالت لها:بئس ما شريت، وبئس ما اشتريت، أبلغي زيد بن أرقم أنه أبطل جهاده مع رسول الله-صلى الله عليه وسلم- إلا أن يتوب، فقالت المرأة لعائشة:أرأيت إن أخذت رأس مالي، ورددت عليه الفضل فقالت ((فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف)) ينظر مصنف عبد الرزاق، باب الرجل يبيع السلعة ثم يريد شراؤها184/8.

(3) نفسه:254/10.

(4) ينظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:233، والمنخول للغزالي ص:318.

(5) ينظر تهذيب الأجوبة ص:51، التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:233.

الرضا، وعدمه، وبالتالي فالأمر ليس مطردا ولا أغلبيا حتى نستطيع القول به [1].

2- إن الفقهاء قد يرون غيرهم من المفتين يأتون بعباداتهم من صلاة، أو غيرها مما فيه مخالفة لرأيهم، وأنظارهم ولا ينكرون عليهم ذلك، ولا يجادلونهم فيه، وإذا كان كذلك فلا يصح أن ينسب رأي لمن سكت منهم بناء على ذلك [2].

هذا كلام الأئمة فيما يخص سكوت المجتهد، أو إقراره، وقد نوقشت هذه الآراء من كل فريق حسب منظوره، وقد رجح بعض المتأخرين بعد عرض الأدلة ووجهة النظر فيها أن الفعل الذي يسكت المجتهد عن الإنكار على فاعله لا يخلو من ثلاث حالات:

أ– أن يكون الأمر المسكوت عنه مما اتفق على تحريمه وحينئذ لا يمكن أن نقول إن سكوته عن الإنكار دليل على الجواز، بل نقول إن سكوته تقصير منه إن لم يقم غيره ممن حضر بواجب الإنكار، وإن قام غيره بالإنكار فقد كفاه ذلك.

ب– أن يكون الأمر المسكوت عنه متفقا على جوازه، وحينئذ لا حاجة للاستدلال على جوازه عنده بسكوته.

ج– أن يكون الأمر المسكوت عنه مختلفا في جوازه وهذا الذي ينبغي أن يحصر النزاع فيه،وحينئذ نقول:إن كان رأيه معروفا في المسألة، ومشهورا فلا يكون سكوته عن الإنكار دليلا على خلاف ما اشتهر عنه، وإن لم يعرف له قول بالموافقة، ولا بالمخالفة كان محتملا لكليهما من غير تفاوت، إلا إذا ظهر، أو تبين ما يرجح أحد الاحتمالين، وقد يقال: إن منزلته تأبى عليه السكوت، ولكن إذا عرفنا سببا للسكوت كأن يكون بسبب خوف الفتنة، أو خشي على نفسه هلاكا،وسبق له أن أنكر على الفاعل، وبين له الحق، ولم يرجع، أو يعرف أنه فعل ما فعل عن اجتهاد، واقتناع، وعلم بما لدى غيره من الأدلة، أو تقليدا للإمام متبع فلا يدل السكوت على الموافقة، وإذا لم يظهر واحد من هذه الاحتمالات أمكن أن يقال:إن سكوته دليل على الموافقة،ولكن لا يجزم بموافقته؛ وبذلك يتضيق نطاق السكوت الذي يمكن أن يؤخذ منه مذهب المجتهد إلى أبعد الحدود(3).

وهذا أيضا ما رجحه يعقوب عبد الوهاب الباحسين فقال: ((إن السكوت بمجرده لا يعد إقرارا ما لم تتصل به قرينة توضح أنه كان كذلك، وما لم توجد قرينة فالظاهر-والله

(1) كأن يكون سكوته لمانع في باطنه لا يمكننا الاطلاع عليه، أولاعتقاده أن كل مجتهد مصيب، أو لأنه لا يرى الإنكار في الأمور الاجتهادية، أو لأنه اجتهد ولم يظهر له رأي، أو غيرها من الاحتمالات الواردة والممكنة، ينظر كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي عبدالعزيز أحمد البخاري، تح: محمد المعتصم بالله البغدادي،ط:1،1991،دار الكتاب العربي بيروت،428/3،وينظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:234.

(2) ينظر تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال: ص:41.

(3) ينظر تحرير المقال ص:41.

أعلم-أن لا تصح نسبته إلى الإمام)) [1].

المبحث الثاني: القياس على ما نص عليه المجتهد:

إن العلماء يعتبرون القياس أحد السبل التي من خلالها يمكننا أن نصل به إلى الحكم الشرعي، وذلك فيما لم يرد فيه نص من الشارع، ويرونه مظهر للحكم فيما لم يتناوله اللفظ، وبيانا لعموم الحكم في الفرع، وعدم اختصاصه بالأصل، لكنه في غالبه ظني في دلالته على الحكم، والقطعي منه محدود، وإذا كان هذا هو موقف العلماء من أحكام الله-تعالى-وما يتعلق بها فما موقفهم من استنباط آراء المجتهدين عن طريق القياس؟ وهل تنسب إليهم تلك الأقوال المقيسة على آرائهم؟

المطلب الأول: قياس ما سكت عنه على ما نص عليه:

فإن المجتهد إذا نص على حكم مسألة، وكان نصه واضحا جليا، ورأى أتباع هذا المجتهد ما يشبه تلك المسألة، أو وجدوا ما يشاركها في العلة، فهل يجوز لهم أن ينسبوا الحكم المستخرج في هذه الواقعة إلى إمامهم، ويقولون: إن مذهبه فيها كمذهبه في نظيرتها؟

تحرير محل النزاع:

الخلاف جار بين الفقهاء فيما إذا أمكن الفرق بين المسألتين المنصوص عليها – من قبل المجتهد-والمسكوت عنها، أو المقيسة -من قبل الأتباع-، أما إذا انتفى الفارق بين المسألتين كمساوة الشفعة في الدار بالشفعة في البستان، ونحو ذلك، فهذا مما لا خلاف فيه بين العلماء بجواز نسبة الحكم في هذه المسألة المخرجة على نص الإمام إليه.

اختلف العلماء في صحة تلك النسبة للإمام على أقوال أربعة:

القول الأول: يصح نسبة ما قيس على ما نص على حكمه إلى الإمام ويعتبر مذهبا له مطلقا، ووجه الإطلاق سواء نص على علته، أو أومأ إليها، أو لم ينص عليها، ولم يوم لها، وسواء قال بجواز التخصيص للعلة، أو لم يقل، وهذا القول هو قول الجمهور، وقد نقله غير واحد كابن حامد، والخرقي، وقد اختاره إمام الحرمين، وابن الصلاح [2]، وقال:"هذا هو الصحيح الذي عليه العمل، وإليه مفزع المفتين من

(1) التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:235.

(2) أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن موسى بن أبي نصر الكردي الموصلي الشافعي تفقه على والده، وأبي جعفر السمين، حدث عن شمس الدين بن نوح المقدسي، من تصانيفه الأمالي، وأدب المفتي والمستفتي، توفي سنة643هـ، ينظر تذكرة الحفاظ:1430/4، وطبقات الشافعية للسبكي:328/2.

مدد مديدة"[1].

وهنا ينشأ تساؤل آخر، وهو أن المقلد هل يعد مقلدا للمفتي الذي أفتاه في النازلة تخريجا على أصول إمامه، أم مقلدا لإمام المذهب، ذكر هذا الخلاف ابن الصلاح في كتابه أدب المفتي، والمستفتي، ونقل عن إمام الحرمين الجزم بأنه يعد مقلدا لإمام المذهب [2].

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

أ_ أن الظاهر من حال الإمام المجتهد الاطراد، وعدم التناقض، فإذا أفتى في مسألة فالظاهر أن نظيرتها مثلها عنده، إذ لو لم يكن الأمر كذلك لنسب إلى التناقض، فإذا غلب على الظن أن هذا مذهبه جازت نسبته إليه، كما إذا غلب على الظن أن هذا الحديث صحيح جازت نسبته إلى الرسول -ﷺ- وحكايته عنه [3].

ب-أن نص الإمام ينزل منزلة نصوص الشارع من جهة طريقة فهمه، فما نتبعه في حكم المجتهد في معرفة حكم الشارع نتبعه في معرفة حكم المجتهد في الواقعة، ومن طرق معرفة حكم الشارع القياس على أصل منصوص عليه فكذلك ههنا [4].

ج-إجماع العلماء في أجوبتهم، وفتاويهم على بناء الفتاوى فيما لم ينص عليه إمام المذهب على ما قرره من قواعد، أو على إلحاق المسكوت عنه بما أفتى فيه إمام المذهب [5].

القول الثاني: أنه لا يجوز أن ينسب مذهب إلى الإمام عن طريق القياس، وممن ذهب إلى هذا القول أبو بكر الخلال [6]، وأبو بكر عبد العزيز البغوي المعروف بغلام الخلال [7]، وأبو علي حنبل بن إسحاق الشيباني [8].

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

---

(1) أدب المفتي والمستفتي ص:96، وينظر غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، تح: فؤاد عبد المنعم، ومصطفى حلمي، دار المعرفة بالاسكندرية، مصر، ط:1،ص:306-307.

(2) ينظر أدب المفتي والمستفتي ص:96، وغياث الأمم ص:307.

(3) ينظر تحرير المقال ص:49.

(4) ينظر التبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص:517.

(5) ينظر تهذيب الأجوبة ص:39.

(6) أبوبكر أحمد بن محمد بن هارون المعروف بالخلال البغدادي من تصانيفه الجامع لعلوم الإمام أحمد توفي سنة 923هـ، ينظر سير أعلام النبلاء

(7) أبوبكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد البغوي المشهور بغلام الخلال من تصانيفه الشافي، والمقنع، وزاد المسافر ولد سنة:285، وتوفي سنة 363، ينظر شذرات الذهب:45/3.

(8) أبو علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني، ابن الإمام أحمد بن حنبل، أخذ عن أبي نعيم الفضل، ومالك بن إسماعيل، وعفان بن مسلم، وغيرهم، من تصانيفه: كتاب الفتنة، وكتاب التاريخ، والمسائل، وتوفي سنة273هـ ينظر ترجمته طبقات الحنابلة:383/1.

1-إن قول الإنسان هو ما نطق به، والقياس ليس بنطق ممن نسبت إليه نتيجته، فكأن ذلك كمن نسب إلى الساكت قولا لم يقله، وقد روي الشافعي-رحمه الله- أنه لا ينسب إلى ساكت قول [1].

2-إن نسبة القول للمجتهد عن طريق القياس مما لا قطع بصحته، فهو من باب اتباع ما لا يعلم، وقد قال الله – تعالى- ﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾[2].

3- لو جازت نسبة القول للإمام عن طريق القياس لجاز أن تنسب إليه أقوال غيره من العلماء من حيث القياس، وأن نعتبرها مذهبا له، وهذا باطل [3].

4- إ ن الشبه بين المسألتين مما يجوز خفاؤه على بعض المجتهدين؛ ولهذا فإنه من المحتمل ظهور الفرق للمجتهد لو عرضت عليه المسألة التي لم ينص على حكمها، فيثبت له حكما غير حكم ما نُص على حكمه، فكيف نثبت له حكما يجوز أن يبطله بظهور الفرق له [4].

القول الثالث: يرى أنه إذا نُص على العلة في المسألة التي أفتى فيها ألحقنا بها ما شاركها في العلة مما لم يفت فيه من المسائل، وإن لم ينص على العلة لم نلحق المسألة المنصوص عليها ما يشبهها من المسائل شبها قد يخفى مثله على العلماء، وممن قال بهذا القول أبو الحسن البصري، واختاره ابن قدامة[5]، وأبو الخطاب[6]، وابن حمدان في كتابه صفة الفتوى حيث قال:" قلت:إن نص الإمام على علته، أو أومأ إليها،كان مذهبا له إلا أن تشهد أقواله، وأفعاله، و أحواله للعلة المستنبطة بالصحة، والتعيين"[7] وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

1–إن القياس المنصوص على علته كالنص العام؛ولهذا جاز أن يثبت به مذهب المجتهد كما يثبت بالنص [8] فكما أن كلام الإمام العام يدل على مذهبه فكذلك تعليله [9].

---

(1) ينظر الأم للشافعي:143/7، والتبصرة في أصول الفقه للشيرازي ص:517.

(2) الإسراء الآية:36.

(3) ينظر تهذيب الأجوبة ص:38-39، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:257.

(4) ينظر شرح مختصر الروضة لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي:640/3، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية ط:2، 1998م.والتخريج عند الفقهاء ةالأصوليين ص:259.

(5) أبو محمد موفق الدين بن عبد الله بن أحمد بن، محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي أخذ عن هبة الله بن الحسن الدقاق، وأبي زرعة بن طاهر، أبي الفتح بن البطي، وغيرهم، وأخذ عنه البهاء عبد الرحمن والجمال أبو موسوغيرهم من تصانيفه المغني، والكافي، والمقنع، والعمدة، ولد سنة545، توفي سنة 620هـ ينظر فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، تح: محمد محي الدين عبدالحميد، 433/1، مطبعة السعادة بمصر1951م.

(6) أبو الخطاب محفوظ بن أحمد بن حسن بن حسن العراقي الكلواذافي البغدادي الأزجي الحنبلي، سمع من أبي محمد الجوهري، وأبي علي محمد بن الحسين الجازري، وغيرهم، وروى عنه ابن ناصر، والسلفي، وأبو المعمر الأنصاري، من تصانيفه التمهيد في أصول الفقه، والانتصار في المسائل الكبار، والهداية في الفقه، ولد سنة 432هـ، وتوفي سنة 510هـ ينظر سير أعلام النبلاء:348/9

(7) صفة الفتوى والمفتي ص88، وتحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من أقوال ص:52.

(8) ينظر التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلواذافي، تح: محمد بن علي بن إبراهيم، دار المدني للطباعة، جدة السعودية، ط:1،1406هـ،267/4.

(9) ينظر التخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:255.

2- إن إلحاق المسكوت عنه بالمنصوص على علته واقع في كلام الشرع،فكذلك حكمه في كلام المجتهدين [1]، كتعليل النبي-ﷺ- طهارة سؤر الهرة بقوله:"إنها من الطوافين"[2] فإنه يلحق بها كل ما وجدت فيه علة الطواف[3].

3 –إن شبهة من ذهب إلى عدم الإلحاق هي احتمال ظهور الفرق بين المسألتين، وأنه ربما لو عرضت المسألة على المجتهد لقال فيها بغير ما قال في المسألة المقيس عليها، وهذا المعنى غير متحقق فيما نص الإمام على علته، وقطع بوجودها في الفرع [4].

4-إن نص المجتهد على العلة يدل على أنه يعتقد أن الحكم تابع للعلة وجودا وعدما، وإلا لم يذكرها، فما وجدت فيه العلة يقينا يلحق بما نص على حكمه وما لم يُتيقن فلا[5].

القول الرابع: وقد ذكر أصحاب هذا القول أن المجتهد إذا كان ممن يجوز تخصيص العلة فلا يكون القياس على مذهبه مذهبا له، وإن كان لا يجوز تخصيص العلة جازت نسبة ما قيس على كلامه إليه، وقد ذكر أبو الحسن البصري هذا القول، ولم ينسبه لقائل، ونقله ابن حمدان كذلك [6]، وصرح بهذا القول المرداوي فقال:" ويل إن أجاز تخصيص العلة، وإلا فهو مذهبه" [7].

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

أن من أجاز تخصيص العلة أمكن عنده أن تكون المسألة المسكوت عنها مخصصة بحكم غير حكم نظيرتها المنصوص عليها، سواء أنُص على العلة، أم لم يُنص، وأما من لم يجوز تخصيص العلة فلابد أن يكون حكمه في المسكوت عنها كحكمه في نظيرتها المنصوص على حكمها، ولا يمكن أن يخالفه؛ لأنه لابد من اطراد العلة عنده فينتهي احتمال اختصاص المسألة المسكوت عنها بحكم آخر[8].

هذه هي أقوال العلماء، وأدلتهم فيما يخص القياس على نص المجتهد هل يضاف إليه القول المخرج في المسألة المقيسة، وقد رجح بعضهم القول الثالث فقال:"الذي يظهر بعد التأمل في الأقوال، والأدلة أن الأحق بالإتباع هو القول الثالث القائل إن علل المجتهد حكمه بعلة فوجدت في غير المسألة المنصوص عليها أمكن إلحاقها

---

(1) ينظر شرح مختصر الروضة:638/3-639.

(2) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطهارة، باب الطهور للوضوء: ص 135.

(3) ينظر شرح مختصر الروضة:639/3، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:255-256.

(4) ينظر التمهيد في أصول الفقه:367/4.

(5) ينظر تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال ص:53.

(6) ينظر صفة الفتوى والمفتي والمستفتي ص: تي والمستفتي ص:83.

(7) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلي بن سليمان المرداوي، تح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، السعودية، ط:1، 1955، 244/12.

(8) ينظر التمهيد في أصول الفقه 4 /367، وتحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال ص:54.

بالمنصوص عليها بعد الجزم بوجود العلة فيها، سواء عرفنا أنه يجوِّز تخصيص العلة، أم لا يجوزه"[1].

ولننقل بعض الأمثلة لقول الجمهور فيما ذهبوا إليه:

1-من ذلك قياس ابن القاسم صلاة من تيمم بموضع نجس على صلاة من توضأ بماء غير طاهر، قال في المدونة: قال ابن القاسم:"من تيمم في موضع النجاسة من الأرض موضع قد أصابه البول،أو القذر فليعد مادام الوقت"[2].

قال سحنون [3]: قلت له:"هذا قول مالك، قال: قد كان مالك يقول من توضأ بماء غير طاهر أعاد مادام في الوقت، فكذلك هذا عندي"[4].

والناظر في هذا النص يجد فيه أن صلاة من تيمم بموضع غير طاهر ليس فيها نص للإمام مالك-رحمه الله-غير أن ابن القاسم قاسها على المسألة الأولى وهي مكن توضأ بماء غير طاهر، وذلك لمشابهة التيمم للوضوء في كون كلاهما طهارة تستباح بها الصلاة.

2- من ذلك قياس ابن القاسم اشتراك الأطباء في الربح إذا اشتركوا في العمل في مكان واحد على اشتراك معلمي الصبيان في الربح إذا عملوا مشاركة في مجلس واحد قال سحنون:" قلت لابن القاسم: هل تجوز شركة الأطباء يشترك رجلان على أن يعملا في مكان واحد يعالجان ويعملان، فما رزق الله بينهما نصفين ؟ قال: سألت مالكاً عن المُعَلِّمَيْن يشتركان في تعليم الصبيان على أن ما رزق الله بينهما نصفين ؟ قال: إن كانا في مجلس واحد فلا بأس به، قال: وإن تفرقا في مجلس فلا خير في ذلك، قال: وكذلك الأطباء عندي إذا كان ما يشتريانه من الأدوية إن كان له رأس مال يكون بينهما جميعاً بالسويّة"[5].

3-من ذلك أيضا أن الإمام أحمد بن حنبل- رحمه الله- نص على أن من حفر بئرا في طريق واسع يضمن ما تلف بالسقوط فيها،واستثنى من ذلك فقال:" إلا أن يكون بئرا

---

(1) تحرير المقال ص:54

(2) المدونة:89/1.

(3) أبو سعيد عبد السلام سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني، المالكي، أصله من حمص، أخذ العلم عن أبي خارجة، وبهلول، وعلي بن زياد، وابن القاسم، وغيرهم، وأخذ عنه بكر بن حماد وولده محمد، وأصبغ بن خليل القرطبي، ألف المدونة التي أصلها أسئلة سألها أسد بن الفرات لابن القاسم، ولد سنة160هـ، وتوفي سنة240هـ ينظر ترتيب المدارك:585/2.

(4) (المدونة:89/1.

(5) المدونة:48/5، وينظر التخريج في المذهب المالكي، وأثره في حركية الاجتهاد ص:106.

أحدثها لماء المطر فإن هذا منفعة للمسلمين فأرجوا أن لا يضمن"[1]. فقاس الأصحاب على ذلك ما إذا فعل في المسجد ما تعم مصلحته كبسط حصير، وتعليق قنديل، أو نصب عمد، أو باب، وقالوا لا ضمان عليه إذا تلف به شيء وقالوا: إن هذا هو المذهب.

وهذا قياس على ما نص الإمام على علته؛ لأنه قال في تعليل حفر البئر ليجتمع بها ماء المطر لمنفعة الناس فإن هذا منفعة للمسلمين [2]، وبالتالي قاسوا عليه كل فعل فيه مصلحة عامة للمسلمين، ولم يكن فاعله متعديا على حق أحد.

المطلب الثاني: قياس ما نص عليه المجتهد على ما يشبهه مما نص فيه على حكم مخالف:

وهذه المسألة تعرف عند الفقهاء بالنقل، والتخريج، فهو قياس مسألتين متشابهتين خالف بينهما المجتهد في الحكم على بعضهما لانتفاء الفارق بينهما، فيكون له في كل مسألة قولان، والمقصود بالفارق: الفارق المؤثر، وأما الذي لا تأثير له في الحكم فهو غير معتبر أصلا كما تقدم.

وصورته –أي النقل أو التخريج-هي أن يُنقل حكمُ إحدى المسألتين المتشابهتين، ويخرج في المسألة الأخرى التي خالفتها في الحكم، ويُنقل حكم هذه المسألة، ويُخَرَّج في المسألة الأخرى، فيكون له في كل مسألة قولان، أحدهما منصوص، والآخر مُخَرَّج.

وقد يكون المراد بالنقل الرواية، فيكون معنى قولهم قولان بالنقل، والتخريج، قولان أحدهما مروي عن الإمام، والآخر مُخَرَّجٌ من قوله المروي، أو المنصوص، أي قولان أحدهما بالرواية، والآخر بالقياس، وهذا الاختلاف في معنى النقل لا يترتب عليه اختلاف في حقيقة النقل، والتخريج، فالحقيقة واحدة، وإنما الاختلاف في تفسير لفظ النقل هل المراد به الرواية، أو نقل حكم إحدى المسألتين المتشابهتين إلى الأخرى[3].

قال ابن فرحون:"النوع الثالث-أي من التخريج- أن يوجد النص في مسألة على حكم،ويوجد نص في مثلها على ضد ذلك الحكم،ولم يوجد بينهما فارق، فينقلون النص من إحدى المسألتين، ويخرجونه في الأخرى، فيكون في كل واحدة منهما قول

(1) القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام البعلي، تح: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة- مصر 1375هـ،ص:78.

(2) ينظر تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال ص:95.

(3) ينظر التخريج في المذهب المالكي وأثره في حركية الاجتهاد ص:109-110.

منصوص،وقول مُخَرَّج"[1] فإنه ينبغي تحرير محل النزاع وبيان صورة المسألة، وتوضيحها، فإنه ينبغي أن ننبه أولاً إلى أن المانعين من استخراج مذهب المجتهد بالقياس على ما نص عليه لا يمكن أن يجيزوا هذا المسلك المسمى بالنقل والتخريج ؛ لنهم إذا منعوا إثبات مذهب المجتهد فيما سكت عنه بالقياس على ما أفتى فيه فمن باب أولى يمنعون إثبات مذهب له بالقياس يخالف ما نص عليه، وأما الذين يجوزون إثبات مذهبه بطريق القياس على ما نص عليه فقد اختلفوا في جواز النقل، والنقل والتخريج على ثلاثة أقوال:

القول الأول: عدم الجواز واختاره طائفة من العلماء منهم: أبي الحسين البصري، وأبي الخطاب [2]، والآمدي [3]، وابن قدامة، وابن فرحون، من ظاهر كلامه[4].

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

1- القياس على نصوص الشارع، فإنه إذا نص الشارع في مسألة ما على حكمٍ، ونص في مسألة أخرى تشبهها على حكم يخالف حكم ما نص عليه في المسألة الأخرى، فإنه لا يجوز نقل حكمِ إحداهما إلى الأخرى، كنصه في صوم الظهار على التتابع، وفي صوم التمتع على التفريق، فإنه لا يجوز أن نُلحق أحدهما بالآخر، ونظرا إلى أن طريق فهم النصوص، وتفسيرها واحد، فينبغي أن لا يجوز الإلحاق في نصوص المجتهد أيضا[5].

2- إن الظاهر من نص المجتهد على حكمين مختلفين في المسألتين،أن مذهبه في إحداهما غير مذهبه في الأخرى، فالتسوية بينهما في الحكم مخالفة لما يظهر من نصه، فلا تجوز[6].

3- إن مثل هذا النقل، والتخريج يُعد إحداث جواب مبتدأ لا نص للمجتهد فيه، ولا دخل له في كلامه، بل إنه نص على خلافه فلا يجوز، وبيان ذلك أن قياس ما يشبه ما نص

---

(1) ينظر كشف النقاب الحاجب ص:105، وينظر منار أصول الفتوى، وقواعد الإفتاء بالأقوى للفقيه إبراهيم اللقاني، تح: عبد الله الهلالي، طبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية ص:248، ولتخريج في المذهب المالكي ص:110.

(2) انظر التمهيد: 368/4.

(3) الأحكام للآمدي:202/4.

(4) ينظر تهذيب الأجوبة ص:204، وتحرير المقال ص:63، وكشف النقاب الحاجب ص:107، مواهب الجليل للحطاب:94/6.

(5) ينظر شرح الكوكب المنير:500/4، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:273-274.

(6) ينظر التمهيد في أصول الفقه:369/4.

عليه المجتهد يعتبر جواب للمجتهد لمسألة لم يسأل عنها، وبالتالي لا يُتصور وجود الجواب لسؤال لم يقع،ولم يصدر منه كلاما يومي لذلك،أو يشير إليه[1].

4-إن الظاهر من إفتاء المجتهد بحكمين مختلفين في المسألتين المتشابهتين أنه وجد بينهما فرقا لم ينتبه إليه غيره، فلا يجوز إلحاق إحداهما بالأخرى تخريجا، ونقلا [2].

القول الثاني: الجواز بشرط ألا يؤدي إلى مخالفة الإجماع، وهذا القول لبعض الشافعية [3]، وأكثر المالكية، كابن رشد وابن عرفة وطريقة اللخمي وفعله؛ ولذلك ذكر القاضي عياض: أن للخمي اختيارات خرج بكثير منها عن المذهب [4].

وقد استدل أصحاب هذا القول بما يلي:

1-قياس نصوص المجتهد على نصوص الشارع، فكما أنه لما نص الشارع في كفارة القتل على إيمان الرقبة المعتقة، وأطلق في كفارة الظهار، قسنا كفارة الظهار على كفارة القتل، واشترطنا في الرقبة الإيمان،كذلك إذا نص المجتهد على حكم في مسألة، ونص في الأخرى التي تشبهها على حكم آخر نقلنا حكم كل من المسألتين إلى الأخرى[5].

2-إذا قال المجتهد: الشفعة تثبت لجار الدار،فإنه تثبت لجار الدكان؛ لأنه لا فرق بينهما،فهذا نقل لحكم مسألة إلى مسألة أحرى،وقد جوزه كثير من العلماء، وإذا جاز هذا جاز النقل من مسألة منصوص عليها إلى شبيهتها المنصوص عليها [6].

3-كثرة وقوعه في كلام الفقهاء، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى، وهذا يدل على جواز النقل، والتخريج من كثرة وقوعه في كلامهم سواء في المختصرات، أو المطولات [7].

القول الثالث: يرى بجواز النقل، و التخريج في حالة البعد الزمني بين المسألتين وفق أسس خاصة، وهذا ما اختاره ابن حمدان(8)، فإن قرب الزمن لم يصح النقل، والتخريج، وإن بعد الزمن فإما أن تعلم المتأخرة من المسألتين، أو لا، فإن

---

(1) ينظر تهذيب الأجوبة ص:204.

(2) ينظر صفة الفتوى، والمفتي ص:98-99، وهذا القول هو ما رجحه الدكتور: عياض بن نامي السلمي صاحب كتاب تحرير المقال، وأيضا ما رجحه الدكتور يعقوب الباحسين.

(3) ينظر تهذيب الأجوبة ص:204، وتحرير المقال ص:65.

(4) ينظر الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف:461/1، وترتيب المدارك:354/2.

(5) ينظر التبصرة في أصول الفقه ص:516، والتمهيد في أصول الفقه:369/4.

(6) ينظر التمهيد في أصول الفقه:370/4.

(7) ينظر الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف:461/1، وتحرير المقال ص:65.

(8) ينظر صفة الفتوى، والمفتي ص:88-89.

علمت المتأخرة جاز نقل حكم الثانية إلى حكم الأولى دون العكس، إلا إذا أجزنا أن يكون أول قوليه في مسألة واحدة مذهبا له، مع معرفة التاريخ، وحينئذ يجوز نقل حكم كل منهما إلى الأخرى، وإن جهلت المتأخرة من المسألتين جاز نقل أقربهما من الكتاب، أو السنة، أو الإجماع، وقواعد الإمام إلى الأخرى، و لا عكس، إل إذا أجزنا أن يكون أول قوليه في المسألة الواحدة قولا له مع معرفة التاريخ، فحينئذ يجوز نقل حكم كل منهما إلى الأخرى، واختار هذا القول ابن رشد، و المازري[1].

واستدل أصحاب هذا القول بما يلي:

إن المجتهد في حالة قرب الزمن بين المسألتين يتحقق الظن أنه ذاكر لحكم الأولى حين إفتائه بالمسألة الثانية؛ ولهذا لا يجوز نقل الحكم، ولا تخريجه؛ لأنه لولا ظهور دليل الحكم للمجتهد في المسألة الثانية، وظهور فرق له فيها عن نظيرتها مع ذكره لها، ولدليلها لما أفتى بما أفتى به في المسألة الثانية، ولسوَّى بين المسألتين، أما في حالة البعد الزمني، فإنه من المحتمل التسوية بين المسألتين عنده، فكما أنه من المحتمل أن يكون قد نسي فتواه الأولى، فكرر الاجتهاد، وتغير رأيه، فتكون فتواه في الثانية رجوعا عن فتواه الأولى، فلا يجوز نسبتها إليه، إلا على القول بجواز نسبة قولين للمجتهد في مسألة واحدة مع معرفة التاريخ[2].

وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

1- قول ابن الجلاب[3] في الاعتكاف:" ومن نذر اعتكاف يوم بعينه فمرضه، فإنها تُخرج على روايتين، إحداهما أن عليه القضاء، والأخرى أن ليس عليه القضاء، وهي مُخرجة على الصيام"[4].

2- وقول ابن الحاجب:"و لا يغسل أنثييه من المذي إلا أن يخشى إصابتهما يريد فيغسلهما، فأخذ من ذلك أنه إذا شك هل أصاب جسده نجاسة أنه يغسله، ولا ينضحه،وكان قد قدم أنه ينضحه في قوله:" والجسد في النضح كالثوب على الأصح" ثم ذكر مسألة المدونة المخرج منها غسل الجسد إذا شك فيه"[5].

---

(1) ينظر تحرير المقال ص:65، ومواهب الجليل:94/6.

(2) ينظر صفة الفتوى، والمفتي ص:88-89، والتخريج عند الفقهاء، والأصوليين ص:277.

(3) أبو القاسم محمد بن الحسين بن الحسن بن الجلاب أخذ عن أبي بكر الأبهري، وغير وأخذ عنه المسدد بن جعفر بن محمد بن أيوب البصري، والقاضي أبو محمد عبدالوهاب بن نصر البغدادي، من تصانيفه كتاب في مسائل الخلاف، وكتاب التفريع، توفي سنة378هـ ينظر ترتيب المدارك:452/2، وشجرة النور الزكية:137/1.

(4) التفريع لأبي القاسم محمد بن الحسن بن الجلاب، تح: حسين سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي-بيروت-لبنان-ط:1، 1987هـ، 313/1، وكشف النقاب الحاجب ص:104.

(5) ينظر جامع الأمهات للفقيه جمال الدين بن عمر بن الحاجب، تح: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضري:1-109

3- ومنها أيضا أنه نص في المدونة على البيوع الفاسدة على منع جمع الرجلين سلعتيهما في البيع، ويتخرج من الشفعة،ومن كتاب التجارة إلى الحرب الجوار، والجواز منصوص عليه أيضا في غير المدونة، ويكون في مقابل القول بالمنع قولان بالنص، والتخريج[1].

4- ومنها أيضا أن الإمام الشافعي نص على أن المسافر إذا كان الماء عن يمين منزله- أي المكان الذي نزل فيه للإستراحة- أو يساره أنه يلزمه تحصيله، ولا يجوز له التيمم، ونص فيما إذا كان قدامه على صوب مقصده أنه لا يجب السعي إليه، فجعل بعض أصحابه في كل مسألة قولين[2].

5- ومن ذلك أيضا أن الإمام الشافعي- رحمه الله- نص على المسافر في آخر الوقت يقصر، ونص في الحائض إذا أدركت أول الوقت أنه تلزمها الصلاة؛ وعليه قالت طائفة من الشافعية في كل من المسألتين: قولان بالنقل، والتخريج، أحد القولين أنه يلزم بأول الوقت الإتمام على المقيم،قياسا على قوله في الحائض إذا أدركت أول الوقت، والثاني: لا يلزم بناء على نصه في ذلك، فقد نقل قوله في الحائض إلى المسافر، فجعلوا له في كل من الحالتين قولين: أحدهما بالنص، والآخر بالتخريج[3].

الخاتمة

وبعد هذه الجولة التي استقريت فيها جزء من كلام العلماء في مسألة مفهوم كلام المجتهد والقياس على نصه بين القدامى، والمحدثين، وما استندوا إليه فيما ذهب إليه كل فريق من العلماء من آراء، وأدلة على ذلك، وباعتبار أن هذه المسألة من المسائل المهمة أصوليا، وفقهيا؛ لانبناء كثير من الآراء، والأحكام عليها فإنني قد توصلت إلى بعض النتائج من خلال هذه الدراسة، وحاولت اختصارها في بعض النقاط المبسطة:

1- أن القول بالمفهوم المخالف بصفة عامة هو رأي لجل الأصوليين، والفقهاء، والقول به فيه ترجيح لما رجحه الأصوليون،والفقهاء في عموم المسائل الشرعية، وعندما نذكر أن المفهوم معتبر عند جل الأصوليين، والفقهاء نقصد المفهوم المعتبر الذي يبنى عليه محل النزاع في القضايا الأصولية، وهو الذي لم تظهر له فائدة غير نفي الحكم، فإن ظهرت له فائدة فليس من محل النزاع.

---

(1) ينظر كشف النقاب الحاجب ص:105.

(2) ينظر الوسيط للغزالي:1/357-358، والمجموع شرح المهذب للشيرازي:2/297، دار اليمامة و، بيروت-لبنان، ط:2، 2000هـ، والمدونة:1/12.

(3) ينظر المجموع شرح المهذب للشيرازي:2/724، والتخريج عند الفقهاء والأصوليين ص:268.

2- فعل المكلف، ونسبته إليه عله الأقرب إلى النظر؛ لأن المجتهد ينبغي أن تكون أفعاله أكثر انضباطا،ودقة؛ لأنه منزل منزلة المشرع، وبالتالي فإن أفعاله، وتصرفاته تنسب إليه، وتعتبر مذهبا له.

3- كذلك سكوت المجتهد في الوقائع التي تتطلب الكلام، أو الإنكار يُعد ارتضاء منه لذلك،وبالتالي يكون مذهبا له، إلا إذا ظهرت قرائن تدل على خلاف ذلك.

4- قياس ما يشبه ما نص عليه المجتهد،الصحيح عدم نسبته إليه؛ لأن الأنظار، والعقول تختلف من مجتهد لآخر بناء على اختلاف الملكات، والقرائح، والأزمان، والأماكن، والأحوال.

مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع

1-الإحكام في أصول الأحكام للآمدي، تعليق عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي بيروت- لبنان، ط2، 1402هـ، 1982م.

2-أدب المفتي والمستفتي لعثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرازوري، تحرير موفق عبد الله عبد القادر، دار عالم الكتب، ط:1، 1990م.

3-أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبن الأثير أبو الحسن علي بن محمد الجزري دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

4- التفريع لأبي القاسم محمد بن الحسن بن الجلاب، تحرير حسين سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان-ط:1، 1987م.

5-أصول الفقه محمد أبو النور زهير، دار المدار الإسلامي ، ط:2، 2004 م.

6-الأم للشافعي إيضاح المحصول من برهان الأصول للإمام أبي عبد الله محمد بن علي المازري، تح: عمار الطالبي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2001م.

7-التبصرة في أصول الفقه للشيخ أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي، تحرير محمد حسن هنيتو، دار الفكر،ط:1، 1980م.

8-تحرير المقال فيما تصح نسبته للمجتهد من الأقوال للدكتور: عياض بن ناسي السلمي، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض السعودية، ط:1، 1415هـ.

9-التخريج عند الفقهاء والأصوليين ليعقوب الباحسين، مكتبة الرشد الرياض، السعودية 1414هـ

10- التخريج في المذهب المالكي، وأثره في حركية الاجتهاد، مجموعة بحوث،

وزارة الشؤون الدينية،و الأوقاف، ولاية عين الدفلى، دار الثقافة 2012 م.
11- تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: مصورة عن الطبعة الأولى
12- تهذيب الأجوبة لأبي عبد الله الحسن بن حامد الحنبلي، تح:السيد صبحي السامرائي، دار عالم الكتب-بيروت- لبنان،ط:1،1988م
13- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعيان مذهب مالك للقاضي عياض أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي البستي،تح:أحمد بكير،منشورات دارمكتبة الحياة،1337هـ
14- التمهيد في أصول الفقه لأبي الخطاب الكلواذافي، تحرير محمد بن علي بن إبراهيم، دار المدني للطباعة،جدة السعودية،ط:1
15- التفريع لأبي القاسم محمد بن الحسن بن الجلاب، تحرير حسين سالم الدهماني، دار الغرب الإسلامي- بيروت- لبنان-ط:1، 1987هـ،وكشف.
16- جامع الأمهات للفقيه جمال الدين بن عمر بن الحاجب، تحرير أبو عبد الرحمن الأخضر الأخضر، (د.ت).
17- الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب المصرية ، ط 3، (د.ت).
18- الديباج المذ هب في معرفة علماء أعيان المذهب لابن فرحون المالكي تحرير محمد الأحمدي.
19- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبدالبر، تحرير علي محمد البجاوي، مطبعة نهضة مصر، (د.ت).
20- سنن أبي داوود لسليمان السجتاني، تحرير محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، (د.ت).
21- سير أعلام النبلاء لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تح: طه حسين، إخراج معهد المخطوطات العربية بالاشتراك مع دار المعارف، (د.ت).
22- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، لمحمد بن مخلوف، دار الفكر، (د.ت).
23- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي أحمد بن عماد، مكتبة القدسي،1351هـ

24- شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير،للعلامة محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي بن النجار الحنبلي،473/3، تحرير نزير حماد، و محمد الزحيلي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية،مكتبة العبيكان الرياض السعودية، 1993م
25- شرح مختصر الروضة لأبي الربيع سليمان بن عبد القوي الطوفي، تحرير عبدالله بن عبد المحسن التركي، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف السعودية ط:2، 1998م.
26- شرح المختصر في أصول الفقه لأبي الحسن علي بن محمد الحنبلي المعروف بابن اللحام ص:543، تحرير سعد بن ناصر الشتري، دار كنوز إشبيليا، ط:1، 1428هـ-2007 م.
27- صحيح البخاري في صحيحه للإمام الحافظ أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، تحرير محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت لبنان، (د.ت).
28- صفة الفتوى والمفتي والمستفتي، لأحمد بن حمدان الحراني الحنبلي، تح: محمد بن ناصر الدين الألباني، منشورات المكتب الإسلامي دمشق سوريا، ط 1، (د.ت).
29- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، (د.ت).
30- طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى، دار المعرفة بيروت- لبنان.
31 طبقات الشافعية الكبرى عبد الوهاب بن عبد الكافي السبكي، تحرير الطناجي، مطبعة عيسى الحلبي 1384هـ
32- غياث الأمم في التياث الظلم لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني،تحرير فؤاد عبد المنعم، ومصطفى حلمي، دار المعرفة بالاسكندرية، مصر،ط1، 0د.ت).
33- فوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، تحرير محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة بمصر1951م.
34- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تح: أيمن نصر الأزهري، وعلاء إبراهيم الأزهري، دار الكتب العلمية،ط:1، 1998م.
35- القواعد للمقري لأبي عبد اله محمد بن محمد بن أحمد المقري، تحرير أحمد بن عبد الله بن حميد، مركز إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة، (د.ت).

36- القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام البعلي، تحرير محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة- مصر 1375هـ.
37- كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام للبزدوي عبد العزيز أحمد البخاري، تحرير محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت ، ط 1،1991م.
38- كشف النقاب الحاجب من مصطلح ابن الحاجب، لإبراهيم بن علي بن فرحون، تح:حمزة أبو فارس، وعبد السلام الشريف، دار الغرب الإسلامي،ط:1، 1990م.
39- المجموع شرح المهذب للشيرازي اليمامة، بيروت- لبنان، ط:2، 2000م.
40- المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ت).
41- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري، تحرير حمدي الدمرداش محمد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت- لبنان2006م.
42- مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تح: حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي-بيروت، ط 1، 1994م.
43-- المعيار المعرب لأحمد بن يحيى الونشريسي ط: فاس، (د.ت).
44- الموافقات في أصول الشريعة لأبي إسحاق الشاطبي، شرح الشيخ عبد الله دراز، دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان،1422هـ
45- الموطأ مالك بن أنس الأصبحي، تح: أحمد راتب عرموش، ط: بيروت1971.
46- منار أصول الفتوى، وقواعد الإفتاء بالأقوى للفقيه إبراهيم اللقاني، تحرير عبدالله الهلالي، طبعة وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، (د.ت).
47- المنحول من تعليقات الأصول لأبي حامد الغزالي، تحرير محمد حسن هيتو، دار الفكر، ط 2، 1980م.
48 مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للإمام أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن المغربي الحطاب، دار الفكر، ط 2، 1399هـ.
49- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، لعلي بن سليمان المرداوي، تحرير محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، السعودية، ط 1، 1955.
50- الوسيط في فقه المذهب للإمام الغزالي، تحرير أحمد محمد إبراهيم، و محمد محمد تامر، دار السلام للطباعة و النشر والتوزيع، ط 1، 1997م.

واقع أداء معلم التربية الموسيقية وسبل تطويره

د.رمضان العجيلي أبودربالة أ.عبدالسلام محمد سالم

كلية الفنون والإعلام
قسم الموسيقى جامعة طرابلس

مقدمة:

تولي الأنظمة التربوية في شتى بلدان العالم اهتماماً خاصاً بمهنة التعليم وإعداد المعلمين ورعايتهم، مع اختلاف المستوى والفاعلية لرفع مستوى أداء العاملين بالقطاع التربوي، وزيادة قدراتهم، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، وذلك كإستراتيجية لإصلاح الأنظمة التعليمية خاصة في البلدان المتقدمة كالولايات المتحدة والصين واليابان وبعض الدول الأوروبية، التي يعد معظم رجال الفكر فيها أن التعليم الجيد إلى جانب المنهاج السليم هما مفتاح التفوق على العالم، الأمر الذي دعى إلى توفير أعداد كافية من المعلمين المؤهلين وعلى كفاءة عالية لمواجهة التوسع التعليمي، والذي صاحبه تزايد تعداد سكاني، والعمل على إعدادهم وتنمية الجوانب المعرفية والمهارية فيهم، وتزويدهم بكل جديد في العلم والتعليم.

وقد أكدت "مجموعة هولمز" أن تطوير التعليم يتطلب تطوير مستوى المعلمين، وإن نوعية التعليم تعتمد على نوعية المعلمين ومدى ما حصلوا عليه من إعداد وما يتمتعون به من قدرة على التحليل ومن عمق في التفكير وما اكتسبوه من المهارات والقدرات الخلاقة التي تؤهلهم للقيام بمهمة التعليم بمسئولية، إذ لا يجوز أن يعمل بها إلا من أحسن تأهيله لممارستها، ومن الأهداف القومية للتربية الأمريكية لإعادة تأهيل النظام التعليمي ضرورة التركيز على إعداد مدرسين على قدر عالٍ من التأهيل والكفاءة[1].

ومن المتعارف عليه أنه لكي يتمكن الفرد من أداء عمل ما سوف يضطلع به أن تتوافر لديه المهارات والممكنات اللازمة لإتقان أدائه على الوجه الأكمل، وهذا هو جوهر إعداد المعلم الذي يعد بمثابة الركيزة الأساسية لأي نظام تعليمي.

ويشهد عالمنا المعاصر تطوراً كبيراً وتحولا جذرياً في أهداف وسياسات النظم التعليمية، خاصة نظم وبرامج إعداد المعلم، ومنها نظم وبرامج إعداد معلم التربية

---

(1) عيسى محمد نزال شويطر: إعداد وتدريب المعلمين، دار ابن الجوزي، ط الأولى، 2009، الأردن، ص 9.

الموسيقية، متأثرة بضغوط التقدم العلمي والتكنولوجي، وأصبح محتماً على دول العالم أن تكيف نظمها التعليمية بأساليب وصيغ وأنماط تتلاءم مع إمكانياتها وثقافات شعوبها.

وعليه أصبح هناك عبئاً كبيراً يقع على كل مؤسسات الإنتاج، خاصة المؤسسات التعليمية، ومنها كليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين التي تعمل على تكوين المعلمين تربوياً وعلمياً وثقافياً لخدمة أهداف العملية التعليمية التربوية، ليتم إمداد المجتمع بالقوى البشرية اللازمة لسوق العمل وإحداث عمليات التنمية والتقدم فيه[1].

ويوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إن الدول النامية بذلت خلال الحقبة الماضية جهوداً كبيرة في مجال التعليم بهدف إرساء قواعد التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان إلى جانب تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوقت ذاته، ويعكس ذلك الرغبة الأكيدة في تنمية الموارد البشرية في كل مجالات الحياة في المجتمع[2].

ومن هنا اهتمت معظم دول العالم بإعداد المعلم إعداداً يمكنه من مواجهة تحديات العصر، والتي فرضت بدورها تحولات هائلة على برامج إعداد معلمي التربية الموسيقية، لعل من أهمها وأكثرها تأثيراً في أنماط الحياة الإنسانية: العولمة والنظام العالمي الجديد، وما أفرزته أوضاع العولمة بأبعادها (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية) من تحديات وقضايا فرضت نفسها على الساحة التربوية[3].

---

(1) محمد عبد الحميد محمد، ومحمد فتحي قاسم، تطوير منظومة تدريب معلمي التربية الخاصة في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية، السنة السابعة، العدد الحادي عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 2004، ص 109.

(2) محسن توفيق، رجاء سليم، إعداد معلم المستقبل – دراسة تحليلية لتوصيات المجلس القومي للتعليم والبحث، المجلة المصرية للتقويم التربوي، العدد الأول، المجلد الأول، المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، 1993م، ص 143.

(3) علي السيد أحمد كنش، إعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، دراسة مقارنة ورؤية مستقبلية، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، العدد الثاني، المجلد السادس، كلية التربية، جامعة حلوان، يونيو2000م، ص 173 – 174.

ويتفق معظم المشتغلين بالتربية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على أهمية تطوير نظم وبرامج إعداد المعلم بصفة عامة، ومعلم التربية الموسيقية بصفة خاصة، حيث أكدت بعض الدراسات أن برامج الإعداد تحتاج إلى تطوير ومراجعة مستمرة لهذا التطوير[1].

ويلعب معلم التربية الموسيقية دوراً هاماً في عالمنا المعاصر، حيث تقع عليه مسؤولية تربية التلاميذ من خلال مقررات التربية الموسيقية وأنشطتها، وبذلك يسهم في تكوين سلوكيات إيجابية لدى التلاميذ وينمي لديهم العديد من القيم والقدرات الخلاقة والأخلاقيات التي تتفق وثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده[2].

فلسفة إعداد المعلم:

أورد "الشيباني" تفسيراً لمعنى فلسفة إعداد المعلمين، فإن كلمة فلسفة ترجع في تكوينها إلى أصل "يوناني – إغريقي" فهي تعني حرفياً: حب الحكمة، ثم أخذت تتطور في معناها لتشير إلى عدة معان منها أنها: فرع من المعرفة الإنسانية، فالمعلم الذي يبحث في الحقائق المتصلة بطبيعة الكون والإنسان، وبطبيعة المعرفة، أي الفلسفة كعلم تبحث في ثلاث مشكلات أساسية هي: مشكلة الوجود، ومشكلة المعرفة البشرية، ومشكلة القيم الإنسانية[3].

جرت العادة عن الفلاسفة بأن يصنفوا أفكارهم ومعتقداتهم ومناقشتهم من خلال مبحث الوجود، ومبحث المعرفة، ومبحث القيم.

---

(1) أمال مختار صادق، برامج وأساليب إعداد معلم الموسيقى في المرحلة الثانية في مصر، دراسة مقدمة إلى مشروع بحث إعداد معلم المرحلة الثانية الذي قامت به كلية التربية جامعة عين شمس والبنك الدولي 1979، بحوث ودراسات في سيكولوجية الموسيقى والتربية الموسيقية، القاهرة، 1992م؛ كنش، مرجع سابق، عايدة فؤاد إبراهيم عباس، إعداد المعلم بكليات التربية في اليمن في ضوء الاتجاهات المعاصرة، مجلة التربية، الجامعة المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس، 2001 م.

(2) أميمة أمين فهمي، آمال مختار صادق، الخبرات الموسيقية في دور الحضانة ورياض الأطفال، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م، ص 27 – 28).

(3) عمر التومي الشيباني، التربية وقضايا التنمية والتحديث في المجتمع العربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط الأولى، 1992م، ص 214 – 215.

- المبحث الأول: يبحث الأساس الانطولوجي الميتافيزيقي، ويتضمن معتقدات خاصة بطبيعة الكون وحقائق الأشياء، وطبيعة الإنسان، وطبيعة النفس البشرية، والخير والشر، وغير ذلك من الأمور ذات الارتباط بالكون والإنسان بصورة فردية وجماعية، كذلك فلسفة وجود الله.
- المبحث الثاني: يهتم بالأساس الأبستمولوجي لها وتناقش نظرية المعرفة لهذه الفلسفة ما يدخل تحتها من مبادئ ومعتقدات ترتبط بطبيعة المعرفة البشرية، ومصادرها ووسائل اكتسابها، ومعايير الصالح منها.
- المبحث الثالث: يهتم بالأساس الاكسيولوجي أو القيمي، وهو يهتم بالمبادئ والمعتقدات المتصلة بطبيعة القيم ومصادرها وطرق اكتسابها وما إلى ذلك من الأمور، والقيم الإنسانية رغم كثرتها ترجع إلى ثلاث قيم رئيسة وهي قيمة الخير وقيمة الحق وقيمة الجمال، ويدخل تحتها جميع القيم الخلقية والدينية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية والجمالية.
- المبحث الرابع: وهو ارتباط الفلسفة بالمنهج، والذي تعتمد عليه الفلسفة لتحقيق معارفها وحقائقها وفي تدليل على صحة أو بطلان القضايا التي تناقشها.

ومن خلال المباحث السالفة الذكر، ترتبط الفلسفة كعلم بالعلوم الدينية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية والفنون الجميلة بجوانبها كافة.

أما الفلسفة التربوية سواء أكانت للنظام التعليمي ككل أم كانت خاصة بنوع من أنواع التعلم فإنها وعلى هذا الأساس هي:

تطبيق لمبادئ ومعتقدات ومقولات الفلسفة أو النظرية العامة التي يؤمن بها المجتمع.

وبالتالي فإن فلسفة إعداد المعلمين، لا تعد أن تكون مظهراً من مظاهر الفلسفة التربوية العامة.

وقد لخص"غنيمة" من خلال تصور براميلدBremeld لوجهات النظر حول فلسفة وأهداف المعلم فيما يلي[1]:

1. وجهة نظر الأصوليين:

وهؤلاء يرون أن الهدف الأساس من تعليم وإعداد المعلم هو المحافظة على التراث.

---

(1) محمد متولي غنيمة: سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط الأولى، 1996م، ص 167 – 168.

2. وجهة نظر التقدميين:

وهؤلاء يرون أن الهدف الأساس يجب أن يركز على مساعدة المعلم أن يختار بحرية، وإن يعلم تلاميذه كيف يختارون من بين البدائل المختلفة المطروحة، كما يعلمهم كيف يوجهون ويقدمون في آن واحد.

3. وجهة نظر البنيويين:

وهم يرون أن الهدف الأساس لابد أن يدعم الخيار العقلي والمنطقي، والثقافة لابد أن تكون في متناول الغالبية العظمى من أبناء المجتمع، من خلال تزودهم بالثقافة والمعرفة اللازمة ليتحكموا في تقرير مصيرهم، وبالتالي يصبح هدف إعداد وتعليم المعلم يمكن أبناءهم من استخدام طاقتهم.

4. وجهة نظر أصحاب نظرية رأس المال البشري:

وهم ينظرون إلى أن إعداد المعلم يهدف إلى تطوير قدراته وزيادة معارفه حتى يتمكن التلاميذ من زيادة إنتاجياتهم ومن ثم زيادة الدخل القومي العام، ومن ثم تحقيق الرفاهية للجميع.

خصائص الأهداف التربوية التي تبنى عليها برامج إعداد المعلم:

ترتكز خصائص الأهداف التربوية من خلال الآتي[1]:

1. إنها مشتقة من فلسفة التربية، والتي بطبيعتها مشتقة من فلسفة المجتمع.
2. تقوم بتوجيه كل الأنشطة التربوية في المجتمع، ولذلك يشارك في تحقيقها جميع الوسائط التربوية بجانب النظام التعليمي.
3. تمثل آمال جميع فئات الشعب، ولذلك لا يقوم بصياغتها المشتغلون بالتعليم فقط، بل يشاركهم في ذلك المسئولون في القطاعات والمجالات المختلفة.
4. عامة وتعنى بالكليات، وترسم الاتجاهات العامة، فهي لا تختص بتعليم من العلوم أو منهج من المناهج الدراسية، وإنما تكون عامة بحيث تتضمن الاتصالات والتكامل بين جميع فروع المعرفة.
5. تشمل جميع مراحل التعليم، وجميع مراحل النمو، بحيث تحقق لمراحل التعلم وحدة الهدف، ولمراحل النمو وحدة الاتجاه.
6. مستقبلية، تقوم على أساسها السياسات والاستراتيجيات والمخططات الكفيلة لتحقيقها.

---

(1) غنيمة، مرجع سابق، ص 168 – 169.

أهداف إعداد المعلم:

لقد شغلت قضية إعداد المعلم حيزاً بارزاً من اهتمامات الباحثين والمؤسسات البحثية، حيث يعد المعلم من أهم العوامل التي تسهم في تحقيق الأهداف التي يخطط لها المسئولون في المجتمع لمواجهة تحديات التنمية الشاملة في ظل المتغيرات العلمية والعالمية للمجتمعات المعاصرة.

وبالرغم من هذا الاهتمام المتزايد ببرامج إعداد المعلمين إلا أنها مازالت تلقي سيلاً من الانتقادات، وأنها عاجزة عن تكوين المعلم وإعداده في ضوء الأدوار الجديدة المطلوبة في عصر التقدم العلمي والتكنولوجي.

ومن الأمور المطلوب تحقيقها من خلال برامج إعداد المعلم لابد أن تكون هذه البرامج ترجمة سابقة لأهداف إعداد المعلم، ومن الحقائق في هذا المجال أن إعداد المعلم العربي مازال يعاني من عدم وضوح الرؤية بالنسبة للأهداف الموضوعة كأساس لإعداده، ويرجع هذا القصور إلى انتقاء وجود فلسفة واضحة لهذا الإعداد توجهه وتحدد أهدافه.

ولتحديد أو صياغة أهداف إعداد المعلم في المؤسسات التي تقوم بعملية الإعداد، يجب أن ينبثق من تحديد وظيفة المعلم في المجتمع الذي يعمل فيه وأن تكون أسسه على النحو التالي[1]:

1. أن يكون إعداد المعلم عملية متصلة لا تنقطع بحيث تصبح عملية مستمرة مدى الحياة المهنية وتعليماً مستمراً.
2. إعداد المعلم يجب أن يكون مهماً لإمداد الطلاب بما يحتاجون إليه من المعرفة والثقافة لكي يطلعوا على عقيدتنا وتراث الماضي وخبراته ويتحلوا بمظاهر التقدم والرقي في الحاضر، ويستفاد من هذا في تطوير العملية التعليمية.
3. أن تكون الأهداف متكاملة فيما بينها، ومتكاملة مع الأهداف العامة للتربية في كل مجتمع.
4. أن تكون شاملة لجميع جوانب الإعداد، محققة للتوازن النسبي بين هذه الجوانب.
5. أن تؤكد على دور التبادل الثقافي والعلمي والمعرفي بين مؤسسة التعليم ومثيلاتها داخل المجتمع الواحد، ومثيلاتها في الدول العربية والإسلامية والأجنبية بما يساهم في الاستفادة من الاتجاهات الحديثة.

---

(1) طارق عبد الرؤوف: إعداد معلم المستقبل، الدار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط الأولى، 2008 م، ص 28.

6. أن تؤكد على أن يعرف الطالب، ويفهم ويدرك قيمته وقدره كإنسان جدير بالاحترام كمواطن عربي يؤمن بالعقيدة السماوية التي أساسها التوحيد.

خصائص المعلم:

المعلم هو العنصر الأساس في أي برنامج تعليمي، لأنه أكبر مدخلات العملية التعليمية، لكي يقوم المعلم بوظائفه المتعددة ينبغي أن يتصف بعدة خصائص وهي كالآتي[1]:

أولاً: الجانب العقلي والمعرفي:

بما أن الهدف الرئيس للتعليم هو زيادة الفاعلية العقلية للطلبة ورفع مستوى كفايتهم الاجتماعية، لذا يجب أن يكون للمعلم قدرة عقلية وفكرية يتمكن من مساعدة طلابه على النمو العقلي والثقافي، ويتم ذلك بأن يكون المعلم مستوعباً لتخصصه متمكناً منه.

وأن تكون لديه الرغبة الشديدة في توسيع معارفه، وأن يتصف بالمرونة في التفكير، ويداوم على الدراسة والبحث في فروع المعرفة التي يقوم بتدريسها.

كما أنه على المعلم أن يكون ملماً بالطرق الحديثة في التربية، ويستفيد من برامج التكنولوجيا، في التعلم، ومعرفة طرق ووسائل التعليم الحديثة وتشمل هذه المعرفة المعلومات النظرية الخاصة بتخطيط التعليم، وتحفيز الطلاب، وكيفية توصيل المحتوى الدراسي باستعمال طرق ووسائل تسهل عملية التعلم، وكذلك إلمامه بالمعرفة الخاصة بإدارة الصف، وتقويم طلابه.

ثانياً: الرغبة الطبيعية في العمل كمعلم:

إن المعلم الذي تتوفر لديه الرغبة سوف يقبل على طلابه بدافعية أكبر، كما أنه سوف ينهمك في التعليم فكراً وسلوكاً وشعوراً، الأمر الذي يتجه على تكريس جل جهده للتعليم مهنته التي اختارها، ويشبع رغبته الذاتية ويحقق من خلالها حاجات إنسانية واجتماعية، ويحقق بالتالي من خلالها ذاته الاجتماعي والمهني، فينبغي التعاون والابتكار لمهنة التعليم.

---

(1) يوسف عقلا المرشد: الاحتياجات التدريسية اللازمة للتطوير المهني لمعلمي الدراسات بالمرحلة المتوسطة بمنطقة الجوف على ضوء الاتجاهات الحديثة في التدريس (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، م21، العدد الرابع، أكتوبر 2013 م، ص 356 – 357.

ثالثاً: الجانب النفسي والاجتماعي:

المعلم الكفء هو الذي يتمتع بمجموعة من السمات الانفعالية والاستماعية التي من أبرزها:

- الاتزان الانفعالي تجاه طلابه.
- الالتزام بآداب المهنة.
- الثقة بالنفس.
- الاتصاف بالمهارات الاجتماعية المنشودة ذلك لأن المدرسة مجتمع إنساني يقوم على التفاعل الاجتماعي بين جميع أعضائه من طلبة ومعلمين وإداريين، وموجهين وأولياء الأمور، الأمر الذي يفترض تعاون المعلم معهم والمحافظة على إيجابية تلك العلاقات.
- كذلك عليه أن يتميز بالموضوعية والعدل في تعامله مع التلاميذ والطلاب وعدم الانحياز والنظرة الشخصية في التعامل اليومي مع التلاميذ والطلاب.
- كذلك أن يتميز بالموضوعية في تعامله مع موجهه الفني وأن يتقبل توجيهاته وإرشاداته بصدر رحب.
- كذلك عليه أن يتحلى بالصبر والتسامح ليقوم بدوره من منظور الرسالة التربوية الجديدة بالتحمل والصبر على تحدياتها.

رابعاً: الجانب التكويني.

التعليم مهنة شاقة تقتضي بذل مجهود كبير، فالصحة الجسمية تمثل شرطاً مهماً لإعداد معلم ناجح، كذلك يتطلب من المعلم أن يكون واضح الصوت، وأن يغير نبرات صوته حتى يوفر الانتباه المستمر من الطلاب، كذاك يجب على المعلم المحافظة على مظهره الخارجي لما له من دور كبير في تقليد الطلبة له واحترامهم له.

كذلك أورد "حمدان" عدد من الخصائص والواجبات التي يتمتع بها المعلم الناجح في التدريس المعاصر، وهي كالتالي[1]:

1. الالتزام الفطري بقوانين ومتطلبات التدريس:

حيث يؤدي الالتزام بالمعلم إلى إنتاج تعليم منتظم وهادف، كما يشجعه على تكريس جهوده لهذه المهنة التي اختارها ليشبع من خلالها غرائزه الإنسانية والمتمثلة في التعاون والإيثار والابتكار.

---

(1) محمد زياد حمدان: التدريس المعاصر، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن، 1988 م، ص 121 – 124.

2. الرغبة الطبيعية في التدريس:

الرغبة في التعليم هي التي تجعل المعلم محباً لتلاميذه ولدروسه، ليس داخل الفصل والمدرسة فقط، بل كل لحظات حياته، حيث لا يمثل التعليم مهنة للعيش للمعلم فقط، بل مهنة إنسانية تتطلب منه دقة علمية في التحصيل والتعامل مع الآخرين.

3. الذكاء المناسب:

يجب أن يتميز المعلم بذكاء فوق المتوسط على الأقل، الأمر الذي يساعده على صناعة قراراته التعليمية على اختلاف أنواعها، واتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجة المشاكلات الصفية، وقيادة التلاميذ للأفضل.

4. المعرفة الكافية:

للمواقف التعليمية في التدريس بطابعها العلمي الطبيعي المركب في آن واحد تتطلب من المعلم خمسة أنواع من المعرفة:

- معرفة عامة: وتتمثل في أساليب ومبادئ العلوم المختلفة: التي تضفي على أسلوب المعلم مرونة في التعليم وتنوعاً في المعلومات يقدمها لتلاميذه.
- معرفة خاصة بموضوع تدريسه: حيث أن المعرفة المتخصصة تمثل أهم مظاهر التدريس المعاصر وهي أول الخصائص التي يجب على المعلم أن يتصف بها.
- معرفة طرق ووسائل التعليم: وتشمل العملية الخاصة بتخطيط التعليم وتحفيز التلاميذ وتشويقهم، وبكيفية توصيل المادة الدراسية باستخدام طرق التعليم اللفظية والتقنية، إدارة الفصل والمحافظة على النظام العام.
- معرفة التلاميذ الذين يدرسهم: وذلك لكي يتمكن من تحديد خصائص تلاميذه الفكرية والنفسية والاجتماعية، لكي يكيف أسلوبه التدريسي على أساسها.
- معرفة ذاته: أي معرفة قدراته العامة في التدريس مما يعينه على اختيار الطرق والوسائل التعليمية التي تتوافق مع طاقاته وقدراته الشخصية.

5. المهارة في العلاقات الاجتماعية:

بما أن التعليم مهنة إنسانية، وهو ما يفرض على المعلم التعاون مع زملائه في المدرسة ومشاركتهم، والمحافظة على علاقات إيجابية منتجة.

6. الصحة العقلية والجسمية:

يتمثل اتصاف المعلم بالاتزان والضبط العام، والصحة والحيوية الجسمية من الشروط المهمة في التدريس.

7. الموضوعية والعدل في الحكم والمعاملة:

المعلم الواعي هو الذي تهمه مصلحة تلاميذه ووطنه، وعليه أن يراعي الموضوعية والعدل في معاملته وحكمه دون تميز أو محاباة لتلميذ على آخر.

أهداف تدريس التربية الموسيقية للنشء:

يمكن إيجاز أهداف تدريس التربية الموسيقية للنشء في مؤسسات التعليم إلى هدفين أساسيين هما[1]:

1- الإسهام في تحقيق النمو المتكامل للمتعلم سواء كان طفلاً أم شاباً في مختلف النواحي.

2- مساعدة المواد الدراسية الأخرى والنشاط المدرسي على تحقيق الأهداف العامة ومجموعة أخرى من الأهداف تتلخص في:

- تكوين ثقافة موسيقية.
- تكوين مفهوم إيجابي عن النفس، وتنمية الثقة بالنفس عن طريق الأنشطة الفردية.
- أن تكون الموسيقى مصدراً يحبب المتعلم في المدرسة.
- أن تعين الموسيقى على استيعاب بقية المواد الدراسية.
- تنمية الوعي الاجتماعي والقومي والديني من خلال الغناء واللعب والتوقع.
- تثبيت روح التعاون والتكامل، والشعور بقيمة العمل الجماعي وأهمية الجماعة للفرد وأهمية الفرد للجماعة من خلال الأنشطة الموسيقية.
- تحقيق التفاهم العالمي عن طريق تذوق التلاميذ لموسيقى الشعوب الأخرى.
- تنمية القيم الجمالية وتكوين اتجاهات فنية جمالية.

إعداد معلم التربية الموسيقية:

تقوم فكرة إعداد معلم التربية الموسيقية على التوازن والتكامل بين المواد الأكاديمية الموسيقية، وبين المواد الموسيقية، وبين المواد الثقافية والتربوية، إلا أن المواد الموسيقية تستحوذ اهتمام الطلاب خاصة في مجال التدريب على قراءة وكتابة وعزف التدوين الموسيقي، ويرجع ذلك إلى ضعف مستوى خبراتهم الموسيقية في التعليم قبل الجامعي (وذلك باستثناء القلة القليلة ممن لديهم خلفية موسيقية ناتجة عن اهتمام شخصي أو هواية)، وينعكس ذلك على مستوى البرامج التي تقدم للطلاب،

---

(1) آمال حسين خليل، دراسات في التربية الموسيقية، منشورات دار الثقافة العلمية – سلسلة المكتبات والمعلومات، الإسكندرية، 2001 م، ص 32 – 33.

حيث تقدم المواد والبرامج الموسيقية في صورة مبسطة لا تتفق مع المستوى الأكاديمي جامعي.

يتضح مما سبق أن الهدف الأساسي من إنشاء كليات التربية النوعية هو إعداد معلم التعليم الأساسي في التخصصات النوعية ومن بينها التربية الموسيقية، ورفع كفاءة المعلمين في هذه التخصصات النوعية.

وتتضمن خطة إعداد معلم التربية الموسيقية في هذه الكليات ما يلي[1]:

1. تدريس الموسيقى العربية والموسيقى العالمية بشكل متوازن ومتوازي سواء عند تدريس النظريات أو الصولفيج وتدريب السمع أو التاريخ والتذوق والتحليل الموسيقي.
2. تدريس بعض المقررات الموسيقية التطبيقية، التي تعتمد على توظيف المعرفة النظرية للموسيقى مثل: دراسة (الهارموني) في الفرقة الثانية ثم توظيفه في الفرقتين الثالثة والرابعة في التوزيع الآلي والغنائي.
3. تدريس العزف على آلة البيانو كآلة أساسية طوال مدة الدراسة بالكلية بواقع ساعتين أسبوعياً لكل طالب، وآلة أخرىاختيارية لمدة ثلاث سنوات (أي تبدأ دراستها من الفرقة الثانية بالكلية) بواقع ساعتين لكل طالب، كما يدرس الطالب أربع آلات أخرى كل آلة لمدة عام دراسي بواقع ساعتين أسبوعياً.
4. اشتراك الطلاب في مشاريع فنية في مجال العزف أو الغناء أو كليهما معاً ويقام مهرجان فني سنوي تعرض خلاله أعمال الطلاب ويتم تقييمهم بواسطة لجنة تحكيم.
5. تدريس مقررات دراسية مساعدة مثل: علم الصوت وعلم الآلات بالإضافة إلى مقررات ثقافية عامة، كدراسة اللغة العربية والعروض الشعرية، واللغة الإنجليزية وأساسيات الرياضيات، والتربية الأسرية والصحية موزعة على السنوات الأربع.
6. تدريس مقررات الإعداد التربوي في فروع التربية وعلم النفس وتكنولوجيا التعليم، إلى جانب دراسة الكمبيوتر كوسيلة من الوسائل المساعدة في التدريس، إلى جانب التدريس في مجموعات التدريس المصغر في النصف الأول من العام الثالث ثم التربية الميدانية في مدارس التعليم الأساسي، في النصف الثاني من نفس العام.

---

(1) خليل، مرجع سابق، ص 26 – 27..

الأنشطة الموسيقية وطرق تدريسها:

تعتبر الأنشطة الموسيقية من أهم الوسائل الفعالة للتربية الحديثة لما لها من أهمية خاصة في حياة الطفل، فهي تلعب دوراً أساسياً في بناء شخصيته منذ الطفولة المتأخرة.

وللأنشطة الموسيقية في دور الحضانة ورياض الأطفال والمدرسة الابتدائية أهدافاً فنية تربوية تعليمية، كما أنها توطد العلاقة بين الطفل وحضانته أو مدرسته حيث يقضي بها فترات طويلة من حياته اليومية لا ترتبط باليوم المدرسي، وبتلك الأنشطة تتغير الصورة التقليدية عن الحضانة والمدرسة كمؤسسة تعليمية بحتة لتصبح ملتقى للمرح والنشاط وتنمية المواهب المختلفة.

لذلك فإنه يجب أن يوضع في الاعتبار أن مشرفة الحضانة ورياض الأطفال ومعلم الموسيقى بالمدارس الابتدائية، بحكم الخبرات المتنوعة التي اكتسبوها والإعداد الفني الجيد لهم، فإنهم قادرين على تكوين وإقامة أنشطة موسيقية وغنائية وتمثيلية وحركية، وبالتالي فإن عملهم لا ينتهي بانتهاء الساعات المقررة لهم في الجدول، بل أنه يمتد لأبعد من ذلك، حيث إنهم مطالبين بإدخال المرح والسعادة على الأطفال من خلال الأنشطة الجماعية التي تؤمد وتدعم الروابط الاجتماعية والأسرية بين المؤسسة التعليمية والمعلم من جهة وبين الأطفال وأسرهم من جهة أخرى.

وعلى المعلم المساهمة في التخطيط مع إدارة المؤسسة التعليمية للخروج بالأنشطة الموسيقية والغنائية والحركية والمعارض الفنية لمجموعات الأطفال الموهوبين إلى خارج سور المؤسسة التعليمية لتقدم عروضها في المسارح أو الحدائق العامة أو المؤسسات التربوية المهتمة برعاية الطفولة، إما بصورة فردية مستقلة أو بالمشاركة مع إحدى المدارس أو رياض الأطفال التي تقع في نطاق الحي أو المنطقة السكنية التي تقع فيها المدرسة أو الروضة، ومن أكثر الأنشطة الجماعية المحبة إلى قلوب الأطفال هي:

- فرقة كورال الأطفال.
- فرقة باند الأطفال بمصاحبة المشرفة أو المعلم.
- فرقة الحركات التعبيرية المصاحبة بالغناء والعزف[1].

---

(1) خيري إبراهيم الملط، التربية الموسيقية الشاملة بين رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، ط1، مطبعة لبيب، القاهرة، 2001 م، ص 22.

طرق تدريس التربية الموسيقية للنشء:

العناصر الأساسية للموسيقى:

تهتم التربية الموسيقية للطفل بتنمية العنصرين الأساسيين للموسيقى وهما:

الإيقاع: وهو علاقة الأصوات لبعضها ببعض من حيث الطول والقصر استمرارية كل منها.

النغم: وهو علاقة الأصوات بعضها ببعض من حيث درجة الاهتزاز والتردد، أي من حيث درجة الحدة والغلظ.

وعند تدريس هذان العنصران يجب الفصل بينهما في بادئ الأمر، والمقصود من ذلك إعطاء الطفل فرصة للتركيز في كل عنصر على حدة، وعادة ما تحدث الاستجابة عند الطفل في الإحساس بالوحدة الإيقاعية وإدراك زمنها من خلال اللعب أو التصفيق أو الجري مع الموسيقى.

اللوحة الإيقاعية: وهي إحدى الوسائل التعليمية الهامة للتعرف على الأزمنة ومن خلالها يمكن للطفل التدريب على القراءة الإيقاعية، وعند استخدام اللوحة الإيقاعية يجب مراعاة الآتي:

1- يقف المدرس على يسار اللوحة.
2- يجب استخدام مؤشر أو عصا للإشارة إلى الوحدات المختلفة.
3- يجب مراعاة أن تختص كل مجموعة من الوحدات بإشارة واحدة (دقة واحدة).
4- يجب أن تسبق حركة المؤشر بدء قراءة المجموعة التالية بوقت قصير[1].

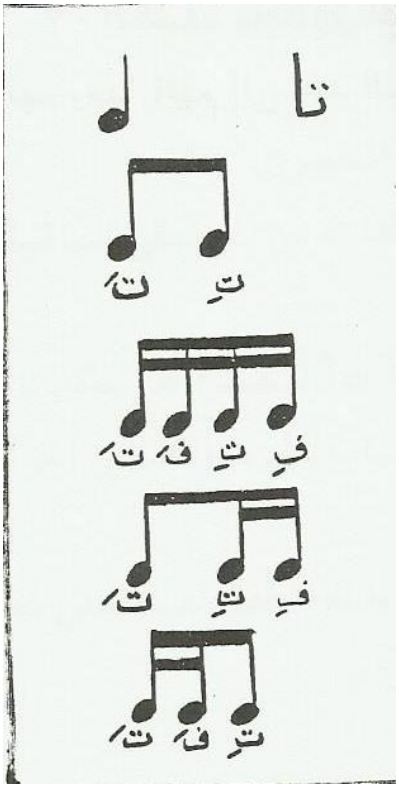

(1) الملط، مرجع سابق، ص 19.

إشارات اليد الدالة على الزمن: وهي وسيلة بصرية تعتمد على حركة أصابع اليد مجتمعة أو متباعدة حسب نوع المجموعة اللإيقاعية وزمنها، وهذه الطريقة تحتاج من المدرس بعض التدريب والمران قبل استخدامها أمام النشء.

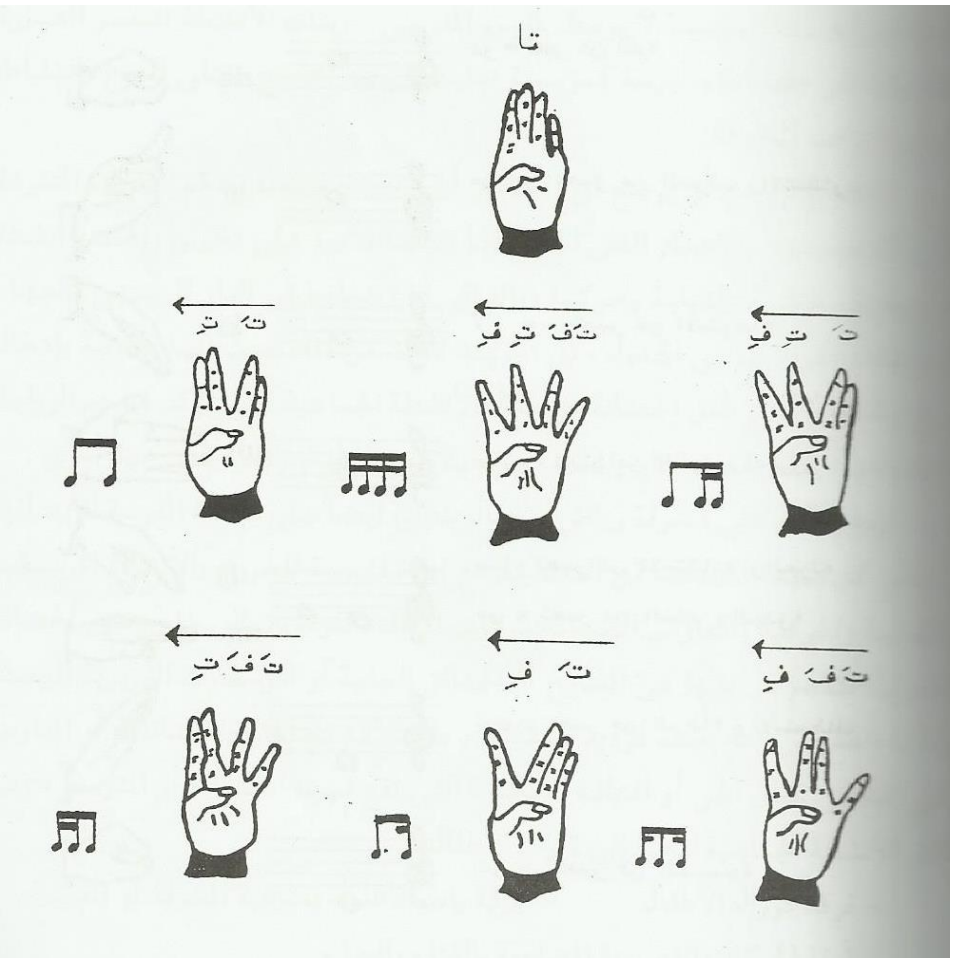

إشارات اليد الدالة على الدرجات الصوتية: (طريقة جون كروين):

لقد ابتكر (جون كروين) إشارات تؤدى باليد وتعبر كل منها على درجة صوتية من درجات السلم الموسيقي كما تعكس هذه الإشارات الأثر النفسي للنغمة[1].

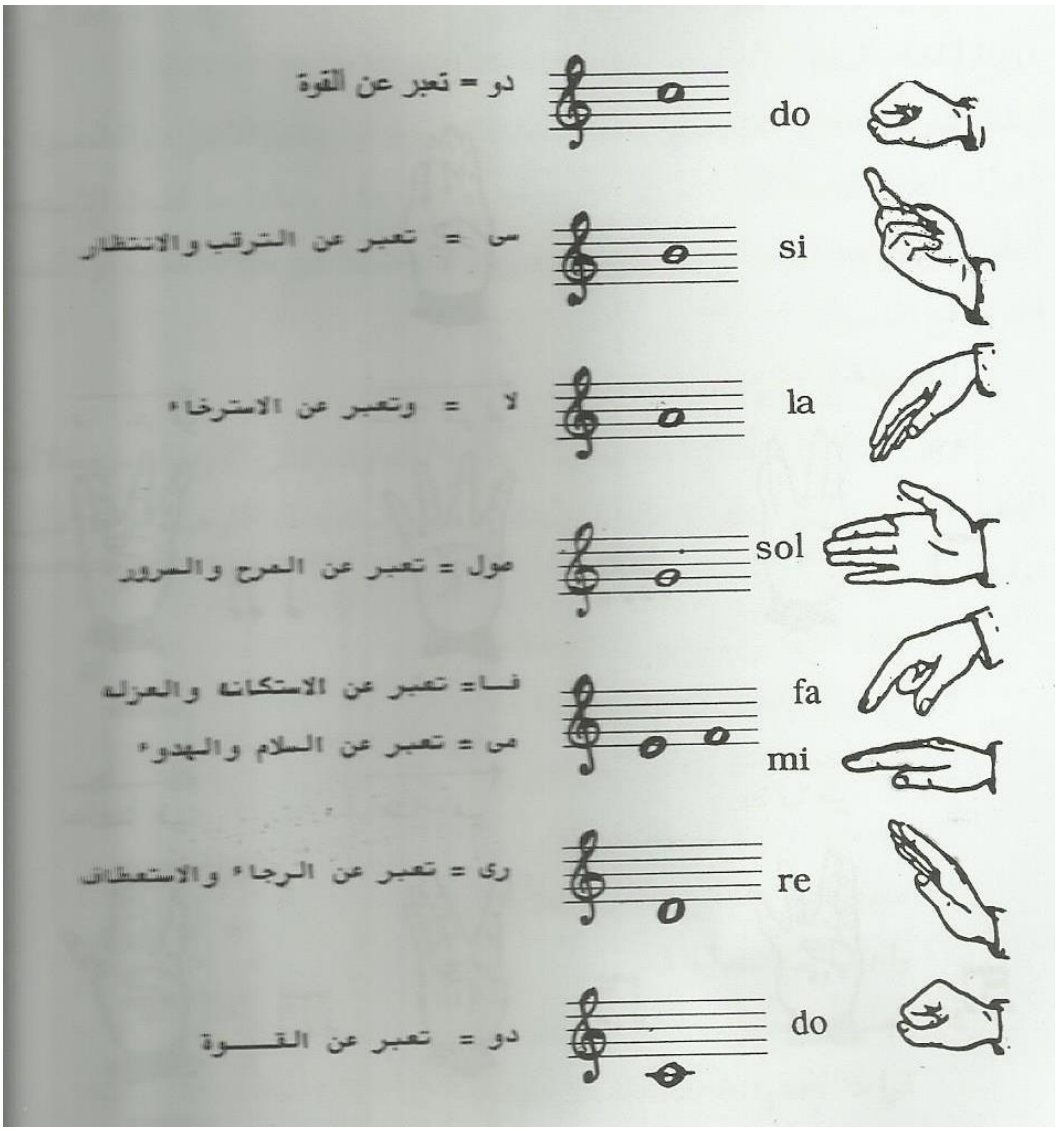

(1) الملط، 2001مرجع سابق، ص 20 – 21.

خاتمة

لقد اعتبرت التربية الموسيقية على مر العصور وعند مختلف الحضارات، نظاماً تربوياً وتعليمياً تحقق التوازن النفسي وتنمى الجانب الوجداني لدى الفرد، فهي تحفز عقله وتشحذ همته، وتنشط فعله، بالإضافة إلى ما تضفي عليه من السعادة والطمأنينة في حياته وتجعله ينطلق إلى عالم من الخيال فيفصح عن مكنونات نفسه ويتخلص من همومه وأتعابه.

لقد شعر التربويون بأهمية الموسيقى في تربية الطفل في الروضة والمدرسة، كما وعى هؤلاء أهمية وجود حصة الموسيقى لما لها دور في تعلق الطالب في المدرسة وحبه لها ورغبته في المشاركة في العمل الموسيقي الجماعي الذي يتيح له الانخراط والتعرف إلى رفقته وإبراز إمكانياته الفنية أمامهم، فيكتسب احترامهم ويبادلهم الشعور ويرتبط معهم في مواقف مشتركة تكسبه الثقة بنفسه وتزيد من فاعليته كعنصر منتج ومهم بين أقرانه.

من هنا جاءت أهمية تكوين المعلم ذو السمات الفنية الموسيقية والأكاديمية المدربة التي تحقق النمو الشامل للطفل فيكون ذلك باعثاً على إيقاظ الحاسة الموسيقية لديه لتنعكس بدروها على جوانب شخصيته الإنسانية فيشب محباً للخير والجمال ينبذ القبح والعنف فيتقدم المجتمع وينعم بالسلام والرفاهية.

النتائج:

1. أن إعداد المعلم العربي مازال يعاني من عدم وضوح الرؤية بالنسبة للأهداف الموضوعة كأساس لإعداده.
2. أن الهدف الأساسي من إنشاء كليات التربية النوعية هو إعداد معلم التعليم الأساسي في التخصصات النوعية ومن بينها التربية الموسيقية، ورفع كفاءة المعلمين في هذه التخصصات النوعية.
3. أن تطوير التعليم يتطلب تطوير مستوى المعلمين.
4. إن الدول النامية بذلت خلال الحقبة الماضية جهوداً كبيرة في مجال التعليم بهدف إرساء قواعد التعليم كحق أساسي من حقوق الإنسان.
5. ويتفق معظم المشتغلين بالتربية سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية على أهمية تطوير نظم وبرامج إعداد المعلم بصفة عامة، ومعلم التربية الموسيقية بصفة خاصة.

6. تقع على عاتق معلم التربية الموسيقية مسؤولية تربية التلاميذ من خلال مقررات التربية الموسيقية وأنشطتها، وبذلك يسهم في تكوين سلوكيات إيجابية لدى التلاميذ.

المراجع:

1- آمال حسين خليل، دراسات في التربية الموسيقية، منشورات دار الثقافة العلمية – سلسلة المكتبات والمعلومات، الإسكندرية، 2001م.
2- أمال مختار صادق، برامج وأساليب إعداد معلم الموسيقى في المرحلة الثانية في مصر، دراسة مقدمة إلى مشروع بحث إعداد معلم المرحلة الثانية الذي قامت به كلية التربية جامعة عين شمس والبنك الدولي 1979م، بحوث ودراسات في سيكولوجية الموسيقى والتربية الموسيقية، القاهرة، 1992م.
3- أميمة أمين فهمي، آمال مختار صادق، الخبرات الموسيقية في دور الحضانة ورياض الأطفال، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1985م.
4- خيري إبراهيم الملط، التربية الموسيقية الشاملة بين رياض الأطفال والتعليم الابتدائي، ط1، مطبعة لبيب، القاهرة، 2001م.
5- طارق عبد الرؤوف: إعداد معلم المستقبل، الدار العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط الأولى، 2008م.
6- عايدة فؤاد إبراهيم عباس، إعداد المعلم بكليات التربية في اليمن في ضوء الاتجاهات المعاصرة، مجلة التربية، الجامعة المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، العدد الأول، المجلد الرابع، مارس، 2001م.
7- علي السيد أحمد كنش، إعداد المعلم العربي في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين، دراسة مقارنة ورؤية مستقبلية، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، العدد الثاني، المجلد السادس، كلية التربية، جامعة حلوان، يونيو2000م.
8- عمر التومي الشيباني: التربية وقضايا التنمية والتحديث في المجتمع العربي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط الأولى، 1992م.
9- عيسى محمد نزال شويطر: إعداد وتدريب المعلمين، دار ابن الجوزي، ط الأولى، الأردن، 2009م.

10- محسن توفيق، رجاء سليم، إعداد معلم المستقبل – دراسة تحليلية لتوصيات المجلس القومي للتعليم والبحث، المجلة المصرية للتقويم التربوي، العدد الأول، المجلد الأول، المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، 1993م.
11- محمد زياد حمدان: التدريس المعاصر، دار التربية الحديثة، عمان، الأردن، 1988م.
12- محمد عبد الحميد محمد، ومحمد فتحي قاسم، تطوير منظومة تدريب معلمي التربية الخاصة في مصر في ضوء خبرات بعض الدول، مجلة التربية، السنة السابعة، العدد الحادي عشر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، 2004م.
13- محمد متولي غنيمة: سياسات وبرامج إعداد المعلم العربي، الدار المصرية اللبنانية، ط الأولى، 1996.
14- يوسف عقلا المرشد: الاحتياجات التدريسية اللازمة للتطوير المهني لمعلمي الدراسات بالمرحلة المتوسطة بمنطقة الجوف على ضوء الاتجاهات الحديثة في التدريس (دراسة ميدانية)، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، مجلد 21، العدد الرابع، أكتوبر 2013م.

استخدام تقنيتي الاستشعار ونظم المعلومات الجغرافية عن بعد في بناء قاعدة بيانات مكانية لمنطقة قرارة القطف وسوف الجين

د.فرج فرج أبوشناف
كلية الزراعة جامعة بني وليد

الملخص:

تعد مرحلة تجميع البيانات وبناء قاعدة مكانية أحد إهم العناصر في إنجاح أي مشروع توفر تقنيات الإستشعار عن بعد ونطم المعلومات الجغرافية وسيلة فعالة وبطريقة غير مسبوقة في إتاحة تخزين كم هائل من البيانات المتراكم و بالإضافة إلى قدرة تلك التقنيات على توفير أدوات تحليلية تساعد فريق المخططين على إنجاز أي مشروع بصورة أكثر فعالية تهدف هذه الدراسة إلى توظيف تقنيتي الإستشعار عن بعد ونطم المعلومات الجغرافية في تأسيس قاعدة بيانات مكانية لمنطقة قرارة القطف وسوف الجين.حيث تم تصميم قاعدة بيانات مكانية من نوع Presonal Database بواسطة برنامج Arc GIS حيت تم إدخال كل البيانات المتحصل عليها من خرائط وتقارير التربة والانتاجية لمنطقة الدراسة ولمشروع القرارة حيث تم إنشاء عدة طبقات Layers طبقة التربة من نوع المضلع polygon طبقة الطرق من نوع الخطي Line طبقة للقطاعات من النوع النقطي points وتحويلها من هيئتها الورقية إلى رقمية.ومن تم إجراء المقارنات المختلفة حيت خلصت هذه الدراسة أنه عند مقارنة خريطة الاستغلال الامتل بالخريطة الموقعية للدوائر أو الحقول الزراعية تبين أن معظم الحقول لم تكن ضمن نطاق درجات الملائمة المثلى الموصى بها في التقرير النهائي لدراسة التربة،.ان المنطقة تعاني من تدهور بيئي واضح من جراء زحف الكثبان الرملية لذا يستوجب إنشاء مصدات رياح للمنطقة بالكامل وحول الدوائر الزراعية خاصة

المقدمة:

التربة أحد الموارد الطبيعية الرئيسة التي يعتمد عليها الانتاج الزراعي، ولتحقيق الفائدة الكاملة عند استغلالها يتطلب تطبيق الوسائل والاجراءات العلمية الحديثة التي تساعد على تحقيق الانتاج الزراعي المستدام المتمثل في زيادة الانتاجية والمحافظة عليها من التدهور جراء الاستخدام،

ويأتي في مقدمة تلك الاساليب تنفيذ أعمال مسح وحصر الترب مع إعطاء التوصيات اللازمة عن كيفية إستخدام وصيانة وحدات الترب، وتحديد مدى ملائمتها للأغراض المختلفة وخاصة الزراعية منها [8]. إحدى تلك الاساليب التي بداء إستخدامها على نطاق واسع في دراسات الموارد الطبيعية تقنيات الاستشعار Remote Sensing ونظم المعلومات الجغرافية Geographic Information System (GIS) والتي تعتبر من أهم التقنيات العلمية الحديثة التي أفرزتها ثورة المعلومات وعلوم الفضاء، التي وظفت خلال العقود الثلاثة الماضية بكفاءة عالية، [9،14]، حيث قدمت تقنيات الإستشعار عن بُعد معلومات مهمة ودقيقة عن الأرض ومواردها الطبيعية. فهي تعد مصدراً من مصادر المعلومات المهمة في مجال دراسة الموارد الأرضية نظراً لما توفره المرئيات الفضائية من معلومات تفصيلية من خلال قدراتها التمييزية العالية (المكانية، الزمنية، الطيفية، الراديومترية) وتغطيتها لمساحات واسعة لتوفر بذلك ما يسمى بالمنظر الشمولي Synoptic view الذي يعد سجلاً مكانيا متصلاً لظاهرة معينة. مما يعطي إمكانية أفضل للاستكشاف والمقارنة والتعرف والمراقبة المستمرة للظواهر، فضلاً عن إمكانية الحصول عليها بمدد زمنية قصيرة وبصورة دورية، مما يجنب المستخدم المشاكل التي تحصل غالباً في المسح الميداني، لاسيما وإنها ذات قدرة هائلة على تقديم معلومات غزيرة وبصورة رقمية قابلة للمعالجة والتفسير بسهولة بوساطة الحاسب الآلي [4،5،8،11].

إستخدم سليمان وحمد [6] تقنتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تقييم الأراضي في وسط السهل الرسوبي العراقي وقام العزاوي [9] معالجة وتحليل قاعدة البيانات الزراعية في محافظة نينوى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وإستخدم غومة واخرون [10] تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية إعداد قاعدة بيانات جغرافية لاحتمالية قابلية الاوساط المائية الجوفية للتلوث في شمال غرب ليبيا كما بين حياشي [7] أهمية التكامل بين تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تحديد وقياس التغيرات في الاستخدامات الأرضية وبناء قاعدة معلومات رقمية والتعرف على المصادر الأرضية وذلك لمنطقة اودية نغاميش- الجراولة التي تقع في الساحل الشمالي الغربي لمصر وتشمل أيضاً تقييم مدى ملائمة الأرض

وصلاحيتها للإستخدامات الحالية الموجودة بالمنطقة وذلك إعتمادا على إستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية وكذلك النظام العالمى لتحديد المواقع الأرضية مع استخدام برامج حديثة وضعت خصيصا لدراسة وتحديد مدى ملائمة وصلاحية الأرض للاستخدام كما إستخدم Jay وأخرون [12] هذه التقنية في تحليل مدى ملاءمة الأراضي للزراعة في مقاطعة نيانداروا، كينيا). في حين أستخدم البرهاوي [1] الحزمة البرمجية لنظام المعلومات الجغرافية في بناء قاعدة بيانات مكانية من خلال تطوير بيئة عمل لإنجاز عملية التحويل الالي الاستشعار عن بعد من الصيغة الخلوية الي الصيغة الخطية.

شهدت فترة التسعينيات من القرن الماضي في ليبيا إهتماماً ملوحوظاً بدراسات حصر وتصنيف التربة وتقييم الاراضي حيث قامت الهيئة العامة لإستثمار مياه النهر الصناعي فرع المنطقة الغربية بالعديد من دراسات التربة التفصيلية والشبه تفصيلية تزامنا مع بدء تشغيل منظومة النهر حيث كانت منطقة الدراسة إحدى تلك المناطق المستهدفة للإستثمار فقد قام الجهاز بدراسة تربة المنطقة بالطرق التقليدية المتبعة في مثل تلك الاعمال ووضع خرائط تفسيرية وغرضية لها مثل خريطة تصنيف التربة بالنظام الامريكي، خريطة الاستغلال الامثل، خريطة ملائمة التربة للزراعة تحت نظام الري الدائم وخريطة ملائمة التربة لاغراض الري.وإعداد التقارير النهائية لها، ومنذ ذلك الوقت بقيت هذه البيانات المثمثلة في الخرائط ونتائج التحاليل المعلمية لقطاعات التربة وتقاريرها النهائية المتضمنة النتائج النهائية والتوصيات في صيغتها الاولية (الورقية) والى غاية الان مما يعرضها للتلف وصعوبة الحصول عليها عند الحاجة إليها. عليه يهدف هذا البحث الى تأسيس قاعدة بيانات مكانية (رقمية) لمنطقة الدراسة لتكون كنواة لقاعدة بيانات شاملة لكل دراسات الموارد الطبيعية في ليبيا يمكن التأسيس عليها في المستقبل والاستفادة من هذه المعلومات في تقييم الوضع الحالي للمنطقة عن طريق إستخدام تقنيات ونظم المعلومات الجغرافية.

مواد وطرائق البحث:

الوصف العام لمنطقة الدراسة:

1- الموقع والمساحة:

تنقسم منطقة الدراسة على جزئين رئيسين القسم الاول عبارة عن جزء من حوض وادي سوف الجين الذى يقع جنوب شرقي مدينة بنى وليد ما بين خطي عرض "00 '25 °14 و "00 '32 °14 شمالاً وخطي طول " 30 '31 °31 و " 30 '35 °31 شرقاً وتبلغ المساحة الإجمالية لهذا القسم 4244 هكتار بينما القسم الثاني فهو جزء من منطقة قرارة القطف ويقع بين خطي عرض "00 '39 °14 و "00 '50 °14 شمالاً وخطي طول" 00 '36 °31 و" 45 '45 °31 شرقاً، وتبلغ المساحة الإجمالية لهذا القسم حوالي 5800هكتار وبذلك تكون المساحة الإجمالية لمنطقة الدراسة حوالي 10044 هكتار [2].

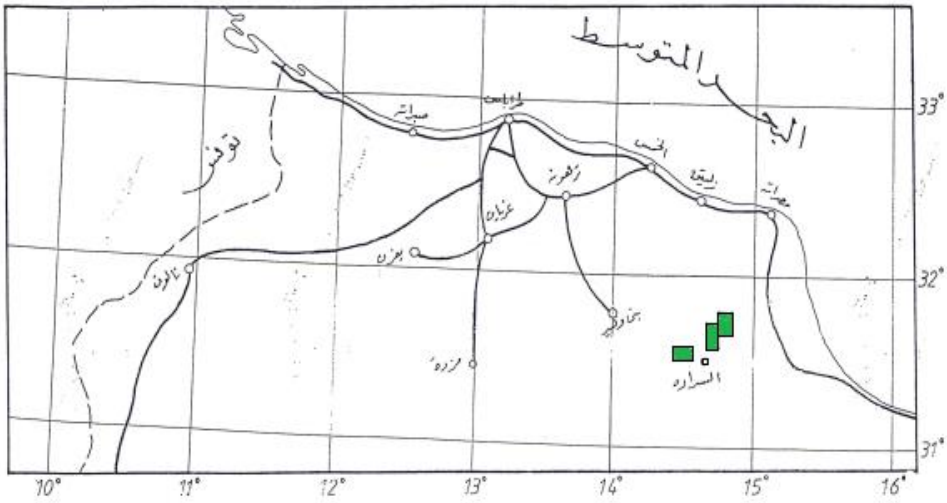

شكل (1) يوضح موقع منطقة الدراسة

2- التضاريس وطوبوغرافية السطح:

يعد حوض وادي سوف الجين وقرارة القطف من أهم الوحدات الجيوموفولوجية المكونة لتضاريس المنطقة. حيث ثم حفر المجرى الرئيسي لوادي سوف الجين وفروعة وبعض الوديان الأخرى المتداخلية معه والمجاورة له، وجميع هذه الأودية والفروع تنتهي في المنخفض المنبسط السطح المعروف بقراره القطف حيث تعتبر قرارة القطف المصرف الطبيعي لوادي سوف الجين وفروعة المختلفة وبقية وديان المنطقة مثل وادي غبين ووادي المردوم ووادي ميمون وغيرها، هذا ويقدر إرتفاع مستوى وادي سوف الجين عن سطح البحر في المنطقة الجنوبية الغربية بحوالي 290 متر وفي نهاية مجرى الوادي حوالي 200 متر وفي وسط قرارة القطف تقدر ارتفاع المنطقة بحوالي 60 متر فوق سطح البحر. وتعتبر التضاريس المحلية لمنطقة الدراسة بوادي سوف الجين. مستوية السطح تقريباً مع وجود إنحدار بسيط (1-3%) في أتجاه الشمال الشرقي مع إنحدار خفيف من ضفتي الوادي في إتجاه بطن الوادي هذا وتتواجد سلسلة من المرتفعات بمحاذات الضفة الجنوبية مكونة حدا طبيعياً به الناحية. أما من الناحية الشمالية فيرتفع سطح الارض نسبياً على هئية تبات مغطاة بالأديم الصحراوي وتحدر وتراكم المواد الريحية والمتكونة من الرمال التي قد تتواجد على هئية كتبان رملية متحركة غير مرتفعة (50-100سم) في بعض المواقع وخاصة في الحدود الجنوبية من منطقة الدراسة. كما تعتبر التضاريس المحلية لمنطقة الدراسة بقرارة القطف مستوية السطح بوجه عام ويستثني من ذلك المنطقة الواقعة شمال الطريق الممتد بين قرية قرارة القطف وقرية وادي المردوم حيث ينتشر بهذه المنطقة الكثير من النبات المغطاة بالأديم الصحراوي ويتخللها مناطق رسوبية منخفضة. أما الجزء الواقع جنوب قرية قرارة القطف فيحدها من الناحية الجنوبية الشرقية كثبان رملية مرتفعة نسبياً.

3- المناخ:

مناخ منطقة الدراسة بصفة عامة من النوع القاري الحار (شبة صحراوي) الذي يتميز بمعدلات تساقط أمطار قليلة وهي من النوع الاعصاري والتي تسقط في فترات زمنية قصيرة ومتقطعة وتختلف من سنة إلى آخرى. وكما تتمز كذلك بإرتفاع في درجات الحرارة وإنخفاض في الرطوبة النسبة وشدة في سرعة الرياح المتعددة والإتجاهات.

4- الغطاء النباتي الطبيعي:

تتميز منطقة الدراسة بصفة عامة بغطاء نباتي ضعيف الإنتشار يمكن حصره في أعشاب وشجيرات قزميه صحراوية. هذا ويختلف الغطاء النباتي من موقع لآخر تبعاً لأختلاف الطبوغرافية المحلية وقوام التربة الطبقة السطحية. ففي منطقة وداي سوف الجين يمكن حصرأهم الشجيرات الطلح، الطرفة، الرتم. هذا بالإضافة إلى وجود العديد من الأعشاب الصحراوية مثل البلوز كما لوحظ وجود النبات النجيلي في كثير من المواقع.أما في منطقة قرارة القطف فيعتبر نبات الرمت هو النبات السائد حيث يتراوح نسبة تغطية النباتية له بين 20-40% ويصاحب هذا النبات الأنواع النباتية التالية الشيح، الأنم، القزاح، المثنان. وهذا ولقد لوحظ وجود نبات السدر والرتم والقطف في بعض المواقع أما بالنسبة للأعشاب الحولية فيختلف عددها وأنواعها حسب المعدلات المطلوبة التي تختلف من نسبة إلى آخرى. كما تعتبر منطقتيى وادي سوف جين وقرارة القطف خالية من أي نباتات طبيعية. [2،3].

منهجية الدراسة:

إعتمدت الدراسة على أسلوب المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للبيانات الرقمية المستمدة من صور الأقمار الصناعية لمنطقة الدراسة، بالإضافة إلى الخرائط والبيانات التي تم جمعها من عدة مصادر مختلفة ذات صلة بموضوع الدراسة. وقد تمت معالجة البيانات الرقمية باستخدام برنامج Arc GIS V.10.1 وبرنامج، Google Earth Pro بإلاضافة إلى بيانات التحاليل المعملية لقطاعات التربة الممثلة عن طريق برنامج إكسل Microsoft Excel ومن تم ربطها بالخرائط الرقمية

1- مرحلة تجميع البيانات

- **البيانات الرقمية**

تم الحصول على الصور الفضائية لمنطقة الدراسة من المركز الليبي للإستشعار عن بعد والملتقطة للمنطقة بتاريخ (2010/2/9) بواسطة القمر الصناعي (Spot 5)، حيث تتكون الصورة الفضائية من مناطق صغيرة متساوية في المساحة تسمى عادة بعناصر الصورة Picture Elements أو يطلق عليها اسم بكسل Pixel، وكل عنصر من عناصر الصورة أل Pixel له قيمة رقمية digital Number (DN) تختلف عن العنصر الآخر، ومن

هذه القيم يتم التحليل الرقمي للبيانات، ومن خلالها يمكن تحديد دقة التمييز المكانية للصورة الفضائية. وكذلك تم إستخدام الصور المستمدة من برنامج Google Earth Pro ولفترات زمنية متباعدة لمعرفة التغير في إستخدامت الارض.

- **البيانات الوصفية والمكانية**

تم الحصول على بيانات التربة لمنطقة الدراسة من مكتبة إدارة جهاز إستثمار مياه النهر الصناعي فرع المنطقة الغربية. حيث تم الحصول على الاتي:-

الخرائط الغرضية والتفسيرية: بمقياس رسم 1:20000 شكل (2Y3):

- خرائط تصنيف التربة، خرائط ملوحة التربة، خرائط أعماق التربة، خرائط ملائمة ترب المنطقة للزراعة تحت نظام الري الدائم وخرائط الاستغلال الامثل.
- البيانات المعملية لقطاعات التربة الممثلة تم الحصول على التقرير المبدئي حول دراسة التربة لمنطقة قرارة القطف وسوف الجين حيث إشتمل التقرير على نتائج التحاليل المعملية لقطاعات التربة (نتائج التحليل الميكانيكي لقوام التربة، درجة التفاعل، التوصيل الكهربي،...ألخ) وبيانتها الوصفية

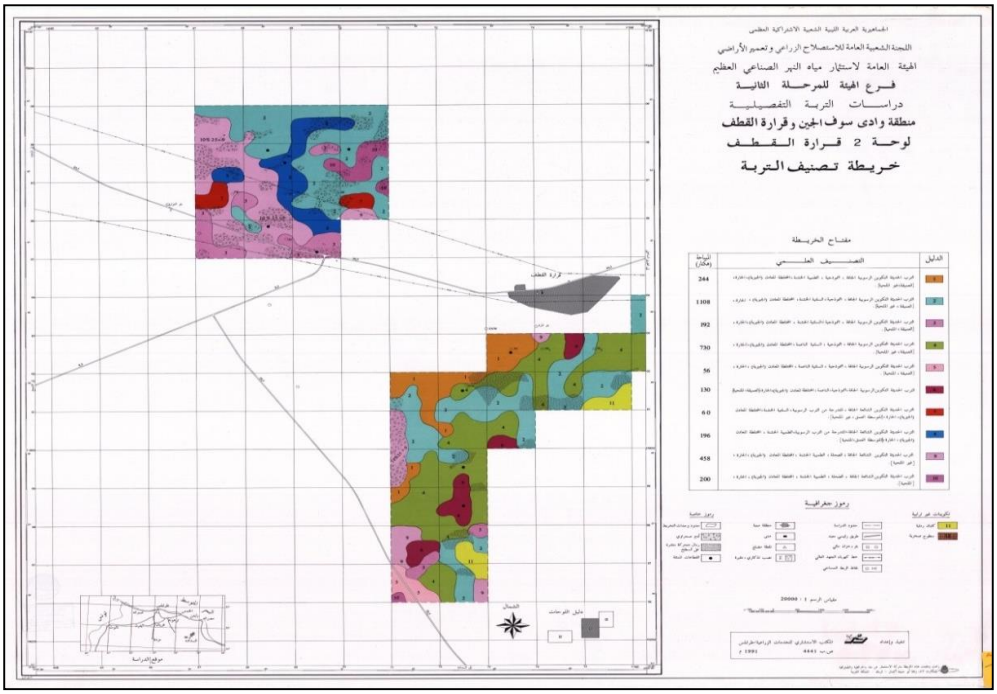

شكل (2) خريطة تصنيف التربة لمنطقة الدراسة لوحة رقم (2)

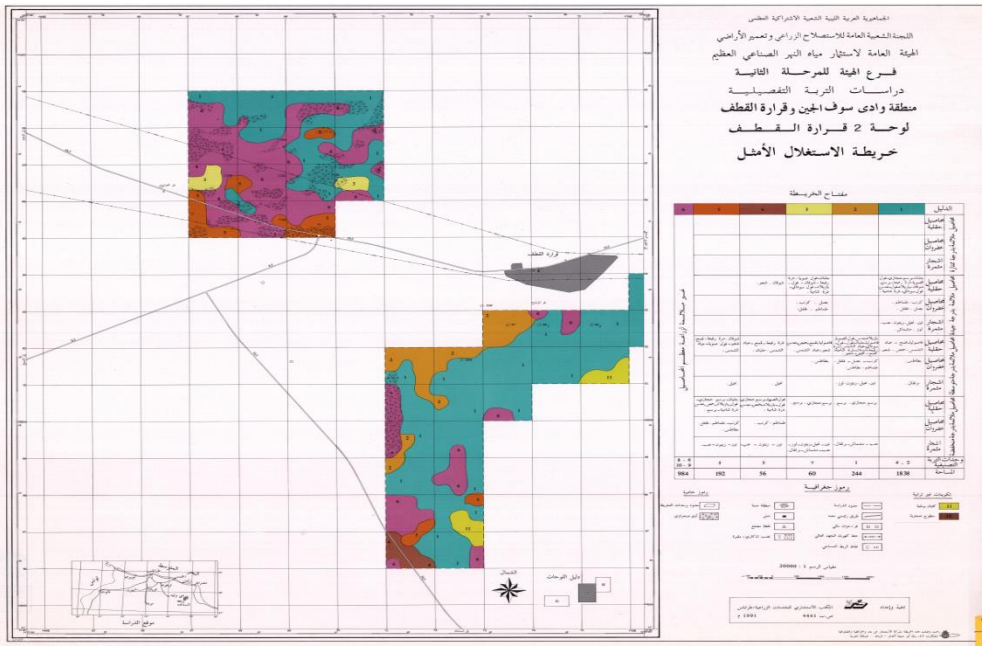

شكل (3) خريطة الإستغلال الامثل لمنطقة الدراسة لوحة رقم (1)

2 ـ مرحلة بناء قاعدة معلومات مكانية وإدخال البيانات

في هذه المرحلة تم تصميم وبناء، قاعدة البيانات المكانية من نوع Personal Database بواسطة برنامج Arc GIS حيث تم إنشاء عدة طبقات Layers:-

طبقة التربة من نوع المضلع Polygon

طبقة الطرق من نوع الخطي Line

طبقة للقطاعات من النوع النقطي points

تم تحديد إحداثيات مواقع قطاعات التربة الممثلة من خريطة التربة علما التقرير النهائي لدراسة لم يتضمن إحداثيات تلك المواقع شكل (4) بعد أن تم تصميم قاعدة البيانات وقبل إدخال البيانات تمت معاجلة الخام للصورة الفضائية والبيانات بواسطة برنامج Arc GIS حيث تم:

- تحويل الخرائط المتحصل عليها لمنطقة الدراسة من هيئتها الورقية إلى صورة ضوئية (Image) نوع JPG عن طريق إستخدام الماسح الضوئي (Scanner)

ومن تم عمل التصحيح الهندسيGeometric Correction للخرائط التي تم تحويلها من صورة ورقية إلى ضوئية باختيار نظام الإحداثيات Geographic Coordinate System: GCS_WGS_1984. بعد ذلك تمت عملية الترقيم Digitizing للخرائط (أي تحويل الخرائط إلى صورة رقمية)

- وتصنيف البياتات حسب الطبقات التي تم عملها في المرحلة السابقة طبقة التربة وطبقة الطرق وطبقة للقطاعات
- تم إنشاء طبقة من نوع المضلع Polygon خاصة بالحقول الزراعية المقامة بمنطقة الدراسة والتي تم إستخلاصها من الصور الفضائية المتحصل عليها.
- تم ربط بيانات قطاعات التربة مع وحدات تصنيف التربة في طبقة التربة
- تم مقارنة الصور الفضائية لعمل مقارنة بين بخريطة الاستغلال الامثل وخريطة ملائمة التربة للزراعة تحت نظام الري الدائم التي تم إدخالها والوضع الحالي لمنطقة الدراسة (مشروع قرارة القطف الزراعي)، حيث تم تحديد الدوائر الزراعية للمشروع شكل (5) ومقارنتها بخريطة تصنيف التربة وخريطة الإستخدام الأمثل شكل (6).

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- تم تصميم وإنشاء قاعدة بيانات مكانية لمنطقة قرارة القطف يمكن من خلالها إنتاج خرائط غرضية وتفسيرية رقمية.
- إنتاج خريطة لمواقع قطاعات التربة الممثلة متضمنة الاحداثيات الجغرافية لتلك القطاعات حيث لم تكن موجودة في التقرير النهائي للتربة شكل (4).

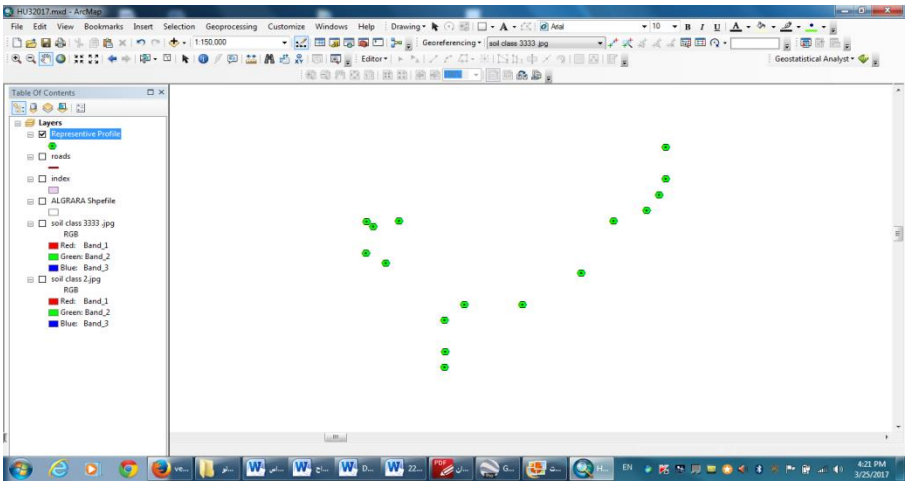

شكل (4) خريطة لمواقع قطاعات التربة الممثلة

- من خلال قاعدة البيانات المكانية التي تم إنشاؤها يمكن الاستفادة منها بتحديث البيانات وإستخلاص المعلومات حول منطقة الدراسة وذلك بعمل المقارنات المختلفة، حيث إتضح الاتي:
- عند مقارنة الخرائط الرقمية (خريطة تصنيف التربة وخريطة الاستغلال الامثل) المنتجة لمنطقة الدراسة مع الصور الفضائية Googel Earth Pro (أن هناك بعض الدوائر أو الحقول تقع خارج منطقة الدراسة التي تم دراستها قبل تنفيذ المشروع (مشروع قرارة القطف) .

شكل (5) تحديد الدوائر الزراعية لمشروع القرارة الزراعي

- عند مقارنة خريطة الاستغلال الامثل بالخريطة الموقعية للدوائر أو الحقول الزراعية تبين أن كل الحقول لم تكن ضمن نطاق درجات الملائمة المثلى الموصى بها في التقرير النهائي لدراسة التربة شكل(6).

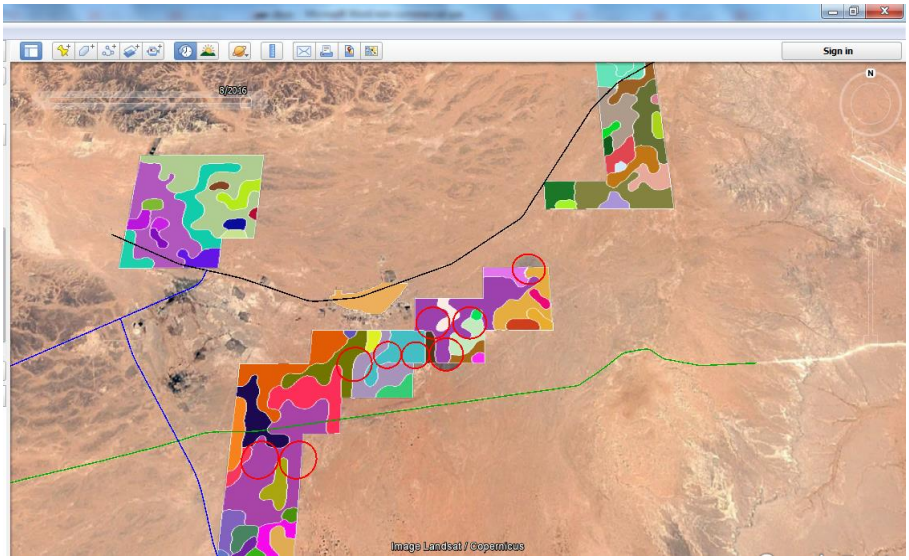

شكل (6) مطابقة مواقع الدوائر الزراعية بخريطة الاستغلال الامثل

- إتضح من خلال الصور الفضائية شكل (7) زحف الرمال على بعض أجزاء وحواف الدوائر أو الحقول الزراعية نتيجة التعرية الريحية من الجهة الشمالية الغربية وهذا يتفق مع ما جاء بالتقارير الفنية لمواسم الحصاد للسنوات من 2012 حتى 2015.

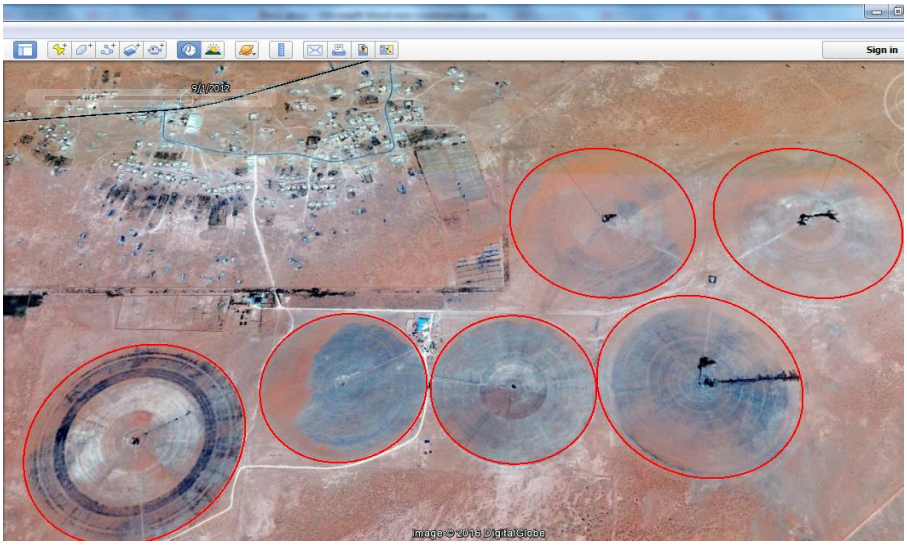

شكل (7) يوضح زحف الرمال على بعض الحقول نتيجة التعرية الريحية

التوصيات:

- توصي الدراسة باعتماد؛ تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية وذلك لكفاءتهما في التصنيف والمراقبة.
- الإعتماد على المرئيات الفضائية ذات القدرة التمييزية الأعلى من القدرات التمييزية المستخدمة في البحث
- كمرئيات سبوت وإيكونوس لكي يتم تكملة مفردات المنهج التصنيفي المستعمل في الدراسة.
- ان المنطقة تعاني من تدهور بيئي واضح من جراء زحف الكثبان الرملية لذا يستوجب إنشاء مصدات رياح للمنطقة بالكامل وحول الدوائر الزراعية خاصة.

المراجع:.

1- البرهاوي ضياء حازم، بناء قاعدة بيانات مكانية من خلال تطوير بيئة عمل لإنجاز عملية التحويل الالي لبيانات التحسس النائي من الصيغة الخلوية الي الصيغة الخطية.مجلة الرافدينلعلوم الرياضيات والحاسبات. المجلد (7) العدد الثالث، 2010م.

2- التقرير المبدئي لدراسات التربة التفصيلية لمنطقة قرارة القطف وسوف الجين، 1991م. جهاز إستثمار مياه منظومة جبل الحساونة الحفارة النهر الصناعي.
3- التقرير النهائي لدراسات التربة التفصيلية لمنطقة قرارة القطف وسوف الجين، 1991م. جهاز إستثمار مياه منظومة جبل الحساونة الحفارة النهر الصناعي
4- العزاوي، ثائر فهمي، مدخل إلى نظم المعلومات الجغرافية وبياناتها. مع تطبيقات لبرنامج ArcView GIS الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الاردنية الهاشمية، 2008م.
5- حسين إبراهيم، الاستشعار عن بعد وتطبيقاته، المجلة العربية للعلوم، المنظمة العربية للتربية والثقافة، العدد 24، 1994م.
6-عبد الحليم علي سليمان وعبد الغفور إبراهيم حمد، استخدام تقنتي الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية في تقييم الأراضي في وسط السهل الرسوبي العراقي، 2011م.
7-حباشى نوره السيد بكر، تكامل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد لرصد تغير استخدام الأراضي في مستجمعات مياه الامطار لأودية نغاميش – الجراولة الساحل الشمالي الغربي -مصر رسالة (ماجستير)-جامعة الإسكندرية. كلية الزراعة. قسم الاراضى، 2003م.
8- عمار سعدي وخضير حسين وصبار صالح، استخدام طرق المعالجة الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية في تشخيص وحدات خارطة الترب لمنطقة غرب مكحول في محافظة صلاح الدين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الزراعية، المجلد: 12، السنة 2012م.
9- علي عبد عباس العزاوي معالجة وتحليل قاعدة البيانات الزراعية في محافظة نينوى باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة التربية والعلم، المجلد 16، السنة 2009م.
10- غومه خالد محمذ وجحا مصطفي الهادي، إعداد قاعدة بيانات جغرافية لاحتمالية قابلية الاوساط المائية الجوفية للتلوث في شمال غرب ليبيا باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية، المجلة الدولية لعلوم البيئة والمياه، 2012م.
11-داود، جمعة محمد، أسس التحليل المكاني في إطار نظم المعلومات الجغرافيـة، مكـة المكرمة، المملكة العربية السعودية، 2012م.

12- هريمات وآخرون دراسة التغير في مساحة الغطاء النباتي الأخضر لمنطقة حوض نهر الأردن باستخدام تكنولوجيا الاستشعار عن بعد الأردن، 1998م.

13- Jay Krishna Thakur، Sudhir Kumar Singh، Vicky (2017) Integrating remote sensing، geographic information systems and global positioning system techniques with hydrological modeling Applied Water Science،، Volume 7، Number 4، Page 1595

المعادلات التفاضلية الجزئية وتطبيقاتها

أ.كلتوم محمد ابوراس أ.ليلى علي القرازي أ. منال عبد الكريم جليطة

كلية التقنية الهندسية - جنزور

ملخص:-

في هذا البحث قمنا بتعريف المعادلة التفاضلية الجزئية وكيفية استنتاجها وتصنيفها والتعرف علي الحلول الخاصة والعامة لهذه المعادلات وكذلك طرق حل هذه المعادلات كفصل المتغيرات وسلاسل فوريير وتحويل لابلاس ودوال لجندر التفاضلية والطرائق العددية والمعادلات التكاملية وتحويلاتها وكذلك عرفنا القيم الحدية التي لها أهمية كبيرة عند الحل، وكذلك قمنا بسرد تطبيقات للمعادلات التفاضلية الجزئية المشهورة التي لها أهمية كبيرة في شتى العلوم .

المقدمة:-

تعد المعادلات التفاضلية الجزئية منشأ أوسع وأعم من منشأ المعادلات التفاضلية العادية ومن هذه المعادلات الجزئية ما ينتج عن حل مسائل ميكانيكية وهندسية وفيزيائية بحيث أصبحنا نجدها في كل فرع من فروع العلوم هذا وقد تشبعت هذه المعادلات بشكل خاص في جميع فروع الفيزياء لتشكل فرعا مهما هو المعادلات الرياضية الفيزيائية التي من ابرز أنماطها الرئيسية المعادلة التفاضلية الجزئية الزائدية والناقصية والمكافئة.

أهداف البحث:

تهدف هذه الورقة إلي التعرف علي مفهوم المعادلة التفاضلية الجزئية وطرق حل هذا النوع من المعادلات التفاضلية والمعنى الهندسي لهذه الحلول سواء كان عام أو خاص وكيف يتم تصنيف هذه المعادلات والتعرف علي التطبيقات الرياضية الفيزيائية للمعادلات التفاضلية الجزئية.

أهمية البحث:

هذه الورقة البحثية ليس مرجعا نظريا من اجل المتخصصين في مجالات الرياضيات المختلفة ولكن أعدت لتحقيق الأتي:

1. أن يتوفر للطالب المتخصص في مجالات العلوم النظرية والتطبيقية وخاصة طلبة الرياضيات والفيزياء تفهم معقول وبأسلوب سهل وبسيط للمعادلات التفاضلية الجزئية حيث استخدمنا الأمثلة والتطبيقات للتوضيح.

2. ان نبين للطالب كيف تكون المعادلات التفاضلية الجزئية مفيدة في حل أنواع عديدة من المسائل وخاصة ان يعرف للطالب الأتي:

أ) كيف يترجم المسائل إلي لغة المعادلات التفاضلية الجزئية أي الصيغة الرياضية لهذه المسائل.

ب) حل المعادلات التفاضلية الجزئية الناتجة والخاضعة لشروط معطاة كالشروط الحدية.

ج) تفسير الحلول المتحصل عليها.

3. تقديم عدد بسيط من طرق حل المعادلات التفاضلية الجزئية والتي نعرف أنها يمكن أن تطبق في مجموعات واسعة من الحالات.

4. فتح المجال أيضا أمام الطالب الذي يرغب في التعرف على طرق وأفكار اكتر تقدما أو مسائل وتطبيقات وأساليب أكثر تعقيدا وذلك من خلال مسائل وتطبيقات تندرج في صعوبتها وعمقها النظري.

5. التعرف على طرق تصنيف المعادلات التفاضلية الجزئية وكيفية استخدامها في تطبيقات رياضية وفيزيائية والاستفادة منها في هذا المجال.

مشكلة البحث:

1. التعرف على المعادلات التفاضلية الجزئية وطرق حلها.
2. ربط العلوم الرياضية بالفيزيائية باستخدام التطبيقات وحل المسائل باستخدام المعادلات التفاضلية الجزئية.

حدود البحث:

1. بيان أهمية المعادلات التفاضلية الجزئية في حل الكثير من المسائل المعقدة.
2. كيفية استخدام المعادلات التفاضلية الجزئية في حل بعض المسائل الرياضية الفيزيائية وتطبيقاتها.

المعادلات التفاضلية الجزئية:

المعادلات التفاضلية الجزئية: هي معادلة تحتوي على داله غير معلومة في متغيرين أو أكثر ومشتقاتها الجزئية بالنسبة الى هذه المتغيرات.

بمعنى أن المعادلة التفاضلية الجزئية تتضمن على متغير تابع واحد وأكثر من متغير مستقل وتعرف كذلك على أنها معادلات تفاضلية تحتوي على دالة واحدة وأكثر من الدوال المجهولة ومشتقاتها الجزئية وتكون على الصورة:

$$f\left(x،y،u،u_x،u_y،u_{xy،u_{xx}}u_{yy،}.....\right) = 0$$

ومن أمثلتها

$$z_{xy} + 2z_x + 3z_y + 5z = 2x + \cos(x - y) \qquad (1)$$

$$z_{xx} + z_{yy} = x^2y^2 \qquad (2)$$

تصنيف المعادلات التفاضلية الجزئية:

تصنف المعادلات التفاضلية بناءا علي اعتبارات عدة والتصنيف ذو مفهوم مهم لأن النظرية العامة وطرائق الحل عادة تطبق على صنف معني من المعادلات وهى:-

1- رتبة ودرجة المعادلة التفاضلية:

الرتبة وهي اعلي مشتقة جزئية في المعادلة مثل:

من الرتبة الثانية $\quad u_t = u_{xx}$

من الرتبة الأولى $\quad u_t = u_x$

من الرتبة الثالثة $\quad u_t = u_{xxx} + \sin x$

الدرجة وهي اس اعلى مشتقة موجودة في المعادلة بشرط ان يكون ذلك الاس عدد صحيح موجب مثل:-

من الدرجة الاولى $\quad u_x = y$

من الدرجة الثانية $\quad x(u_x) - y(u_{xy}) = 6x\, u_{xy}$

2- عدد المتغيرات:-

وهو عدد المتغيرات المستقلة مثل:-

متغيران وهما t،x $\quad u_t = u_{xx}$

متغيرات وهم Θ،r،t $\quad u_t = u_{rr} + \frac{1}{r}u_{\Theta\Theta}$

3- الخطية:

المعادلة التفاضلية الخطية هى معادلة يكون فيها المتغير التابع وكل مشتقاته الجزئية يظهر فى الصورة الخطية (اى انها غير مضروبة فى بعضها أو مرفوعة لأس خلاف الواحد) بمعنى اذا كانت المتحولات التابعة فيها المشتقات الجزئية من الدرجة الأولى تكون خطية مثل

خطية $u_{tt} = e^{-t}u_{xx} + \sin t$

غير خطية $uu_x + yu_y + u^2 = 0$

وبصورة ادق فان المعادلة التفاضلية الجزئية الخطية من الرتبة الثانية ذات المتغيرين هي معادلة من الصيغه.

$$Au_{xx} + Bu_{xy} + Cu_{yy} + Du_x + Fu_y + Fu = G \qquad (1)$$

حيث أن x، y ثوابت أو دوال معلومه بدلالة A، B، C، D، F، E .

4- التجانس:

المعادلة التفاضلية الجزئية (1) تكون متجانسة إذا كان الطرف الأيمن يساوي صفر اما اذا لم يكن يساوي الصفر فتسمى المعادلة غير متجانسة.

5- أنواع المعاملات:

في المعادلة:

$$Au_{xx} + Bu_{xy} + Cu_x + Du_x + Eu_y + Fu = G$$

إذا كانت A، B، C، D، E،F ثوابت فعندئذ تسمى المعادلة ذات معاملات ثابته (واذا لم تكن كذلك فتسمى المعادلة ذات معاملات متغيرة).

6- الأنماط الأساسية للمعادلات الخطية

اى معادلة تفاضلية جزئية خطية مثل:

$$Au_{xx} + Bu_{xy} + Cu_x + Du_x + Eu_y + Fu = G$$

لها ثلاثة أنواع:-

أ- **النوع المكافئ**:- وهو النوع الذي يصف سريان الحرارة و عمليات الانتشار و تحقق الخاصية.

ومن أمثلتها معادلة الحرارة $B^2 - 4AC = 0$

$$u_t = u_{xx}$$

ب- **النوع التزايدى**:- وهو النوع الذي يصف حركات الاهتزاز و حركات الموجة و يحقق الخاصية.

ومن أمثلتها معادلة الموجة $B^2 - 4AC > 0$

$$u_{tt} = u_{xx}$$

ج- **النوع التناقصي** :- وهذا النوع يصف ظواهر الحالة المستقرة و يحقق الخاصية.

ومن أمثلتها معادلة لابلاس $B^2 - 4AC < 0$

$$u_{tt} + u_{xx} = 0$$

حلول المعادلات التفاضلية الجزئية:

إن معظم الظواهر الفيزيائية سواء كانت في حقل سريان الموائع الكهربائية، الميكانيكية، البصريات او سريان الحرارة يمكن ان توصف بصورة عامة بمعادلات تفاضلية جزئية وفي الحقيقة أن معظم الفيزياء الرياضية هي معادلات تفاضلية جزئية وعلى الرغم من التبسيطات تحول المعادلات قيد الدراسة على معادلات تفاضلية اعتيادية الا ان الوصف الكامل لهذه المنظومات يقع ضمن المجال العام للمعادلات التفاضلية الجزئية.

فحل المعادلة التفاضليه هو تلك الدالة او المتطابقة بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة وتكون خالية من المشتقات الجزئية وتحقق المعادلة التفاضلية الجزئية، بمعنى هو أي داله تحقق المعادلة بالتطابق .

لتكن العلاقة

$$z = a\,x^3 + b\,y^3 \qquad \text{(a)}$$

حيث أن α,β ثابتان اختياريان، تحصل على معادلة تفاضلية جزئية من هذه العلاقة

الحـل:

نعتبر z متغير تابع لدينا

$$z_x = 3ax^2 \qquad ، z_y = 3by^2$$

وبذلك نجد أن

$$a = \frac{1}{3x^2}\,z_x \qquad ، b = \frac{1}{3y^2}\,z_y \qquad \text{(b)}$$

نعوض بهذه القيم في (a)

$$z = \frac{1}{3x^2}\,z_x x^3 + \frac{1}{3y^2}\,z_y\,y^3$$

أو

$$3z = xz_x + yz_y \qquad \text{(c)}$$

وهي المعادلة التفاضلية الجزئية المطلوبة

وإذا أخدنا x كمتغير تابع فإننا نحصل بإشتقاق a بالنسبة إلى z،y

$$0 = 3ax^2x_y + 3by^2 \quad ، \quad 1 = 3ax^2\,x_z \qquad \text{(d)}$$

نحل المعادلتين من اجل b،a فنحصل

$$a = \frac{1}{3x^2x_z} \quad ، b = -\frac{x_y}{3y^2x_z} \qquad (e)$$

نعوض في العلاقة الأصلية a فنحصل

$$y\,x_y + 3xx_z = x \qquad (f)$$

وهي معادلة تفاضلية جزئية تختلف في الشكل عن المعادلة (c).

وبالتالي من المثال السابق نصل إلى أن حل معادلة تفاضلية هو علاقة تحول المعادلة إلى متطابقة ويكون الحل على انواع وهي :

الحل العام: هو حل يحتوي على عدد من الدوال المستقلة الاختيارية يساوي رتبة المعادلة بمعنى أن الحل العام لمعادلة تفاضلية من رتبة n هو حل يحتوي على nمن الثوابت الاختيارية وبالطبع يحقق المعادلة التفاضلية.

الحل الخاص: هو حل يمكن الحصول عليه من الحل العام باختيار خاص للدالة الاختيارية بمعنى ان الحل الخاص هو اى حل يحقق المعادلة التفاضلية لا يشمل على اى ثوابت اختيارية وقد نحصل عليه أحيانا بالتعويض على الثوابت الاختيارية فى الحل العام بقيم محددة.

فمثلا استخرج حلولا للمعادلة التفاضلية الجزئية الاتية:

$$u_{xy} = 6x + 12y^2 \qquad (1)$$

يعتمد المتغير التابع u في (1) على المتغيريين المستقليين y،x لايجاد الحلول نحاول ان نحددu.

بدلالة x و y أي U(x،y) اذا كتبنا (1) بالصيغة:

$$\frac{\partial}{\partial x}\left(\frac{\partial u}{\partial y}\right) = 6x + 12y^2 \qquad (2)$$

فاننا نستطيع ان نكامل بالنسبة الى x مع الاحتفاظ ب y ثابتا فنجد أن:

$$\frac{\partial u}{\partial y} = 3x^2 + 12xy^2 + F(y) \qquad (3)$$

حيث اضفنا ثابت التكامل الاختياري الذي يمكن ان يعتمد على y ولذلك فهو في الواقع دالة اختيارية

لـ y يرمز لها بـ F(y) ، نكامل (3) بانسبة الى y مع الاحتفاظ بـ x ثابتا.

$$u = 3x^2y + 4xy^3 + \int F(y)dy + G(x) \qquad (4)$$

في هذه المرة اضفنا دالة اختيارية لـ x معطاة بـ G(x) بما ان تكامل دالة اختيارية لـ y هو عبارة عن دالة اختيارية لـ y فاننا نستطيع ان نكتب (4) كالاتي:

$$u = 3x^2\, y + 4xy^3 + H(y) + G(X) \qquad (5)$$

يمكن التحقق من (5) بتعويضها في (1) والحصول على متطابقة، بما ان (1) هي معادلة تفاضلية جزئيه من الرتبة الثانية بينما الحل (5) له دالتان اختياريتان فان هذا يقودنا مقارنة بالمعادلات التفاضلية العادية الى تسمية (5) بالحل العام ولـ (1) وباستحدام نفس التشابه من الطبيعي ان نسمي أي حل مستخرج من الحل العام (5) بواسطة اختيارات خاصة للدوال الاختيارية، فمثلا:

$$G\,(x) = \sin 2x \quad ، \quad H\,(y) = y^3$$

بالحل الخاص، ففي الغالب نحتاج الى تحديد حلول للمعادلات التفاضلية الجزئية التي تحقق شروط معينه فمثلا إذا افترضنا اننا نريد حل المعادلة (1) خاضعة للشرطين

$$u(1،y) = y^2 - 2y \quad ، \quad u(x،2) = 5x - 5 \quad (6)$$

بذلك يقودنا الحل العام (5) والشرط الاول في (6) الى:

$u(1،y) = 3(1)^2y + 4(1)y^3 + H(y) + G(1) = y^2 - 2y$ او:

$$H(y) = y^2 - 5y - 4y^3 - G(1)$$

لذلك فان:

$$u = 3x^2y + 4xy^3 + y^2 - 5y - 4y^3 - G(1) + G(x) \qquad (7)$$

إذا استخدمنا الان الشرط الثاني في (6) فان:

$$u(x،2) = 3x^2(2) + 4x(2)^3 + (2)^2 - 5(2) - 4(2)^3 - G(1) + G(x) = 5x - 5$$

التي منها نحصل على:

$$G(x) = 33 - 27x - 6x^2 + G(1)$$

وباستخدام هذه الاخيرة في (7) نحصل على الحل المطلوب.

$$u = 3x^2y + 4xy^3 + y^2 - 5y - 4y^3 - 27x - 6x^2 + 33 \quad (8)$$

طرق حل المعادلات التفاضلية الجزئية:

هناك عدة طرق مطبقة علميا وأعظمها أهمية تلك الطرق التي بأتباعها تتحول المعادلة التفاضلية الجزئية إلى معادلات تفاضلية اعتيادية ومنها.

1 – فصل المتغيرات:

بهذه الطريقة يتم تحويل المعادلة التفاضلية الجزئية ذاتn المتغيرات المستقلة إلى n من المعادلات التفاضلية الاعتيادية. ففي هذه الطريقة يكون من المفروض إمكانية التعبير عن الحل كحاصل ضرب دوال مجهولة كل منها يعتمد على متغير واحد فقط من المتغيرات. ونجاح هذه الطريقة يعتمد على إمكانية كتابة المعادلة الناتجة بحيث يعتمد أحد الطرفين على متغير واحد بينما يعتمد الطرف الأخر على باقي المتغيرات وبذلك يجب أن يكون كل طرف مساويا مقدار ثابتا وبتكرار هذه العملية يمكن تتعين الدوال المجهولة.

وتستخدم هذه الطريقة عادة متسلسلات فورييرو تكاملات فورييرو ومتسلسلات لجندر.

2- سلاسل فورييرو:

إن أهمية سلاسل فورييرو في نظرية المعادلات التفاضلية الجزئية هي أن الدوال الدورية f(x) المعرفة على $(-\infty,\infty)$ أو الدوال المعرفة على فترة منتهية يمكن تمثيلها بسلسلة لانهاية من الجيوب و جيوب التمام و بهذه الطريقة يمكن تجزئة المسائل إلى أخرى مبسطة و يتعين بالصيغة....

$$f(x) = \frac{a0}{2} + \sum_{n=1}^{\infty} a_n \cos n\pi x + b_n \sin(n\pi x)$$

حيث أن:

$$a_{n=\frac{1}{L}} \int_{-L}^{L} f(x) \cos \frac{n}{L} \; x\, dx$$

$$b_{n=\frac{1}{L}} \int_{-L}^{L} f(x) \sin \frac{n}{L} \; x \; dx$$

3- دوال لجندر التفاضلية:

تنشا دوال لجندر كحلول للمعادلة التفاضلية:

$$(1-x^2)y'' - 2xy' + n(n+1)y = 0$$

والتي تسمى بمعادلة لجندر التفاضلية حيث إن الحل العام للمعادلة أعلاه في الحالة التي فيها تعطى بالعلاقة:

$$y = c_1 p_n(x) + c_2 q_n(x)$$

حيث $p_n(x)$ كثيرات حدود تسمى كثيرات حدود لجندر، $q_n(x)$ تسمى دوال لجندر من النوع الثاني و هي غير محددة عندما $x = \pm 1$.

4- الطرائق العددية:

تتم في هذه الطريقة عمليه تحويل للمعادلة التفاضلية الجزئية إلى مجموعه من المعادلات الفرقيه التي يمكن حلها بعمليات حسابيه متكررة بواسطة الحاسبة الالكترونية ومنها .

طريقة العناصر المنتهية:

وهي طريقة تحليل عددي لايجاد الحلول التقريبية للمعادلات التفاضلية الجزئية، بالاضافة الى الحلول التكاملية ويعتمد الحل على الغاء المعادلات التفاضلية الجزئية نهائيا او تقربي المعادلات التفاضلية الجزئية الى معادلات تفاضلية عادية والتي يمكن حلها باستخدام عدة طرق كطريقة اويلر او رونكه كوتا.

5- المعادلات التكاملية:

حيث تحول المعادلة الجزئية المطلوبة إلى معادله تفاضلية تكاملية تم تحل المعادلة التكاملية بطريقه مختلفة ومن انواع المعادلات التكاملية:

1 – معادله فريدهولم التكامليه

$$u(x) = f(x) + \lambda \int_a^b k(x، t)\, u(t)dt$$

حيث

$$t \le b ، a \le x$$

a ، b ثوابت

2 – معادلة فولتيرا التكاملية

$$u(x) = f(x) + \lambda \int_a^x k(x، t)\, u(t)dt$$

8- التحويلات التكاملية:

حيث تحول المعادلة التفاضلية الجزئية ذات n من المتغيرات المستقلة الى معادله جزئيه ذات n-1 من المتغيرات المستقلة، وبالتالي تتحول المعادلة التفاضلية الجزئية ذات المتغيرين إلى معادله تفاضلية اعتيادية، وملخص القول ان التحويلات التكاملية تغير التفاضل الى ضرب وعليه تتحول المشتقات الجزئية الى مقادير جبرية، ويعرف التحويل التكاملي بانه تحويل يقرن لكل دالة $f(t)$ داله جديدة $F(s)$ بموجب صيغة معينه مثل:

$$F(s) = \int_A^B K(s، t) f(t) dt$$

ومن هذه التحويلات:

1- **تحويل فورييه**

في متسلسلة فورييه إذا كانت $L \to \infty$ في هذه الحالة تتحول متسلسلة فورييه إلى تحويلات فورييه حيث إن تحويلات فورييه هي:

$$F\ (\mathcal{E}) = \frac{1}{\sqrt{2\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} f(x)\, e^{i\mathcal{E}x} dx$$

وتكمن أهمية تحويل فورييه في تحويل التفاضل إلى ضرب وعليه تتحول المعادلة التفاضلية الى معادلة جبرية.

مثال:

اوجد جواب المعادلة التفاضلية التالية مستعينا بتحويلات فورييه

$$\frac{\partial u}{\partial t} = K \frac{\partial^2 u}{\partial x^2}$$

الشرائط الحدية

$$|u(x، t)| < m \quad ، \quad u(x، u) = f(x)$$

بحيث

$$-\infty < x < \infty \quad ، \quad t > 0$$

الحل:

$$\begin{cases} \dfrac{\partial u}{\partial t} = \dfrac{d}{dt} F(u) \\ K \dfrac{\partial^2 u}{\partial x^2} = -K\,\lambda^2 F\,(u) \end{cases} \rightarrow \frac{d}{dt}\, F(u) = -K\,\lambda^2\, F(u)$$

هذه المعادلة التفاضلية هو

$$F(u) = C\, e^{-k\lambda^2 t}$$

$$F\{u\,(x، t)\} = Ce^{-k\lambda^2 t}$$

$$u(x، t) = f(x) \rightarrow F\,\{f(x)\} = C$$

$$F(u) = F\{f(x)\}e^{-k\lambda^2 t}$$

$$e^{-k\lambda^2 t} = F\left\{\sqrt{\frac{1}{4\pi kt}}\; e^{-\left(\frac{x^2}{4kt}\right)}\right\}$$

$$u(x، t) = f(x) \;*\; \sqrt{\frac{1}{4\pi kt}}\; e^{-\left(\frac{x^2}{4kt}\right)}$$

$$u(x، t) = \int_{-\infty}^{\infty} f(w)\; \sqrt{\frac{1}{4\pi kt}}\; e^{-\left(\frac{(x-w)^2}{4kt}\right)}\; dw$$

نستعيين بتغيير المتغير هذا

$$\frac{(x-w)^2}{4kt} = Z^2 \rightarrow \frac{x-w}{2\sqrt{kt}} = Z$$

إذن :

$$u(x، t) = \frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} e^{-z^2} \ f(x - 2z\sqrt{kt}) \ dz$$

2 - تحويل لابلاس:

تحويل لابلاس له فائدة يمتاز بها على تحويل فوريير باحتوائه على عامل التضاؤل e^{-st} الذي يتيح لنا تحويل صنف أوسع من الدوال ويتعين بالصيغة:

$$\mathcal{L}[f] = \int_0^{\infty} \mathrm{f(t)e^{-st}\,dt}$$

ففي هذه الطريقة نحصل أولا على تحويل لابلاس للمعادلات التفاضلية الجزئية والشروط الحدية المرافقة بالنسبة إلى أحد المتغيرات المستقلة بعد ذلك نحل المعادلة الناتجة للحصول على تحويل لابلاس للحل المطلوب الذي نحصل عليه باخذ تحويل لابلاس العكسي.

تحويل لابلاس العكسي: إذا كانت

$$\mathcal{L}\{f(t)\} = F(s)$$

فان f(t) تسمى تحويل لابلاس العكسي للدالة F(s) و تكتب

$$\mathcal{L}^{-1}\{f(s)\} = F(t)$$

مثال:

باستخدام تحويل لابلاس حل المعادلة التالية:

$$u_x = u_{xx} + u + B\cos x$$

$$u\,(0، y) = Ae^{-3y} \ ، \ u_x\,(0، y) = 0$$

$$0 < x < \infty \quad ، \quad 0 < y < \infty$$

الحل:

باخذ تحويل لابلاس للطرفين بالنسبة الى x

$$\bar{u}\ (s،y) = \int_0^{\infty} e^{-sx}\, u\,(x، y)\, dx$$

$$\overline{u_y}\ (s، y) = [s^2\,\bar{u} - su(0، y) - u_x\,(0، y)] + \bar{u} + \frac{Bs}{1 + s^2}$$

$$\overline{u_y}\,(s،y) = (s^2+1)\,\bar{u} + \frac{Bs}{s^2+1} - sAe^{-3y}$$

$$\bar{u}_y - (s^2+1)\bar{u} = \frac{Bs}{s^2+1} - sAe^{-3y}$$

$$\bar{u}\,(s،y) = Ce^{(s^2+1)y} - \frac{Bs}{(s^2+1)^2} + \frac{As}{(s^2+4)}\,e^{-3y}$$

ولكي يكون

$$\lim_{y\to\infty} \bar{u}\,(s،y) = 0$$

فان

C = 0

$$\bar{u}\,(s،y) = \frac{-Bs}{(s^2+1)^2} + \frac{Ase^{-3y}}{s^2+4}$$

وباخد تحويل لابلاس العكسي

$$\bar{u}\,(s،y) = \frac{1}{2}\,B\frac{d}{ds}\left(\frac{1}{s^2+1}\right) + A\,\frac{s}{s^2+4}\,e^{-3y} *$$

$$u\,(x،y) = -\frac{1}{2}\,Bx\sin x + A\,\cos 2Xe^{-3y}$$

القيم الحدية:-

نحتاج غالبا ان يحقق الحل شروطا معينة تعطى بالاضافة الى المعادلات التفاضلية، فمثلا في المسائل المشتملة على متغير مستقل كالزمن يكون من الافضل أن نعطي المتغير التابع عند زمن الابتداء او اية شروط أخرى يمكن اعطاءها في البداية. هنا في مثل هذه المسألة يطلق عليها عادة مسائل القيم الابتدائية.

أما عندما يكون الحل المطلوب معرفا في نطاق معين فيه قيم الحل تكون قد وصفت على حدود النطاق فهذه المسائل يطلق عليها مسائل القيم الحدية.

ويجب ان نلاحظ انه في المعادلات التفاضلية العادية مسألة القيمة الابتدائية او الحدية يمكن حلها بإيجاد الحل العام تم تحديد التوابت الاختيارية حتى تكون الشروط المعطاه محققة اما الحل لمسائل القيم الابتدائية أو الحدية في المعادلات التفاضلية الجزئية يكون أكثر تعقيدا لانه ليس بالامكان دائما ايجاد الحل العام للمعادلة التفاضلية الجزئية.

مثال:- حل المسألة الحدية

$$\frac{du}{dx} = 4\frac{du}{dy'} \qquad u(0،y) = 8e^{-3y}$$

الحل: بطريقة فصل المتغيرات :

ضع u=XY في المعادلة المعطاة نحصل على $X'Y = 4XY$ أو $\frac{X'}{4X} = \frac{Y'}{Y}$ وبما أن X تعتمد فقط علىx ، Ψ تعتمد فقط على y وبما أن y،x متغيرين مستقلين فإن كل طرف يجب أن يساوي مقدارا ثابتا c.

إذن $X' - 4cX = 0$ ، $Y' - cY = 0$ وهذه حلولها هي $X = Ae^{4cx}$،$Y = Be^{cy}$

وعلى ذلك فإن الحل يعطى بالعلاقة:

$$u(x،y) = XY = ABe^{c(4x+y)} = Ke^{c(4x+y)}$$

ومن الشرط الحدي

$$u(،0y) = Ke^{cy} = 8e^{-3y}$$

c= -3 ،K=8 وهذا ممكن إذا كانت

يكون هو الحل المطلوب $u(x،y) = 8e^{-3(4x+y)} = 8e^{-12x-3y}$ وعلى ذلك

مثال:- حل باستخدام تحويلات لابلاس مسألة القيمة الحدية

$$\frac{du}{dt} = 4\frac{d^2u}{dx^2}$$

u(0،t) = 0 ، u(،3t) = 0 ، $u(x،0) = 10\sin 2\pi x - 6\sin 4\pi x$

الحل:- بأخذ تحويل لابلاس للمعادلة التفاضلية المعطاة بالنسبة إلى t يكون لدينا

$$\int_0^\infty e^{-st}\left(\frac{du}{dt}\right)dt = \int_0^\infty e^{-st}\left(4\frac{d^2u}{dx^2}\right)dt$$

وهذه يمكن كتابتها على الصورة:

$$s\int_0^\infty e^{-st}u\,dt - u(x،0) = 4\frac{d^2}{dx^2}\int_0^\infty e^{-st}u\,dt$$

أو $$sU - u(x،0) = 4\frac{d^2U}{dx^2} \qquad (1)$$

حيث $$U = U(x،s) = \mathcal{L}\{u(x،t)\} = \int_0^\infty e^{-st}udt$$

وباستخدام الشرط المعطى أن $u(x،0) = 10\sin 2\pi x - 6sin4\pi x$ تصبح (1) في الصورة:

$$4\frac{d^2U}{dx^2} - sU = 6sin4\pi x - 10\sin 2\pi x \qquad (2)$$

بأخذ تحويل لابلاس للشروط $u(3،t) = 0$ ، $u(0،t) = 0$ نحصل على

$$\mathcal{L}\{u(0،t)\} = 0 \quad \mathcal{L}\{u(3،t)\} = 0 \quad ،$$

$$U(0،s) = 0 \quad ، \quad U(3،s) = 0 \quad \text{أو} \qquad (3)$$

بحل المعادلة التفاضلية العادية (2) تحت الشروط (3) بالطرق الابتدائية المعتادة نجد أن:

$$U(x،s) = \frac{10sin2\pi x}{s + 16\pi^2} - \frac{6sin4\pi x}{s + 64\pi^2}$$

وعلى ذلك بأخذ تحويل لابلاس العكسي نجد أن

$$u(x،t) = \mathcal{L}^{-1}\{U(x،s)\} = \mathcal{L}^{-1}\left\{\frac{10}{s + 16\pi^2}\right\}sin2\pi x - \mathcal{L}^{-1}\left\{\frac{6}{s + 64\pi^2}\right\}sin4\pi x$$

$$= 10e^{-16\pi^2 t}sin2\pi x - 6e^{-64\pi^2 t}sin4\pi x$$

وهذا هو الحل المطلوب.

لاحظ أنه من الناحية النظرية كان من الممكن أن نأخذ تحويل لابلاس للمعادلة التفاضلية المعطاة بالنسبة إلى x بدلا من t. ولكن هذا يمكن أن يؤدي إلى صعوبات متعددة كما هو واضح عندما نتقدم في طريقة الحل. وعمليا فإننا نأخذ تحويل لابلاس بالنسبة إلى مختلف المتغيرات المستقلة ومن ثم نختار المتغير الذي يؤدي إلى أكثر الطرق تبسيطا.

تطبيقات المعادلات التفاضلية الجزئية:

يوجد عدد من المعادلات التفاضلية الجزئية المشهورة والتي لها أهمية كبيرة لما لها من تطبيقات في شتى العلوم، على سبيل المثال نذكر بعض هذه المعادلات:

1- معادلة الموجة:

معادلة الموجة هي النموذج الاصلي للمعادلات التفاضلية الجزئية الزائدية.

$$\frac{d^2y}{dt^2} = a^2 \frac{d^2y}{dx^2} \qquad (1)$$

وللمعادلات التفاضلية الجزئية الزائدية مميزات وهي خطوط للثابت (x-ct) وتلك التوابت من الثابت (x+ct) وهذا يعني أن ذلك الحل العام للمعادلة السابقة يأخذ الصورة:

$$y(x,t) = f(x-ct)+g(x+ct), \qquad (2)$$

عندما تكون f،g اختيارية تامة، والدالة y(x،t) هي الازاحة عند اي نقطة x عند الزمن t.

وبالنظر الى أن x كمتغير موضعي و t كزمن نستطيع أن نفسر f(x-ct) كموجة متحركة بسرعة c في الاتجاه (+x)، وبهذا نعني أن الصورة الكلية للدالة f كدالة في x عندما t=0 سوف تنزاح بانتظام نحو (x) الموجب بمقدار c عندما t=1 كما بالشكل التالي:

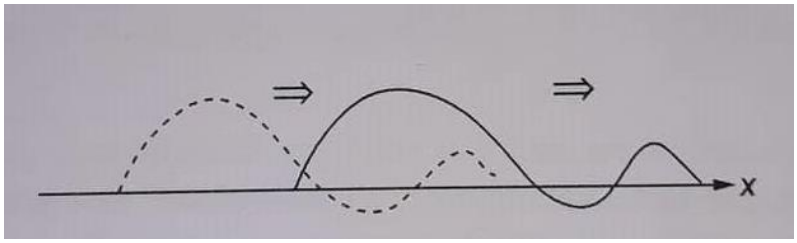

شكل (1) يوضح الموجة المتحركة f(x-ct). الخط المنقط يكون عند t=0، الخط الكامل يكون عند t>0.

وبالمثل g(x+ct) تصف موجة تتحرك بسرعة c في الاتجاه (-x)، عندما تكون g،f اختيارية فان الموجات المنتقلة هي التي تصف أنه ليس بحاجة أن تكون جيبية أو دورية ولكن ربما غير منتظمة كليا إضافة إلى هذا لا يوجد لزوم لان تكون f، g لها علاقة خاصة ببعضها.

يمكن تطبيق المعادلة (1) في حالة الذبذبات الصغيرة لسلك مرن عندما يكون موضوعا في وضع ابتدائي على محور x تم أطلق للحركة والثابت $a^2 = \frac{T}{\mu}$ حيث T هو الشد في السلك، μ هي الكتلة الثابتة لوحدة الطول من السلك.

مثال: سلك طوله L مشدود بين النقطتين (0،0)، (L،0) الواقعتين علي محور x عند الزمن t =0 كان له شكل الداله f(x) حيث $0 < x < l$ وترك ليتحرك من حالة سكون.أوجد إزاحة السلك عند اي زمن لاحق.

الحل معادلة السلك المتذبذب

$$\frac{d^2y}{dt^2} = a^2 \frac{d^2y}{dx^2} \qquad 0 < x < \quad t > 0$$ ،L

حيث y(x،t) تساوي الازاحة من محور x عند الزمن t، بما أن نهايتي السلك متبثة عند x=0، x=L فإن $t > 0$ $y(0،t) = y(L،t) = 0$ وبما أن الشكل الابتدائي للسلك معطى بالدالة f(x) فإن

$$y(x،0) = f(x) \qquad 0 < x < L$$

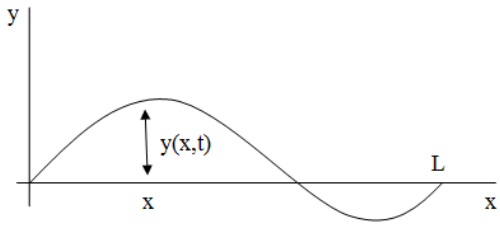

شكل (2) يوضح سلك طوله L مشدود بين نقطتين

وبما أن السرعة الابتدائية للسلك تساوي صفرا فإن $0 < x < L$ $y_t(x،0) = 0$

ولحل مسألة القيمة الحدية هذه، دع y=XT كالمعتاد

إذن $XT'' = a^2 X'' T$ أو $\frac{T''}{a^2T} = \frac{X''}{X}$

وبفرض ثابت الفصل $-\lambda^2$ نجد أن $X'' + \lambda^2 X = 0$ $T'' + \lambda^2 a^2 T = 0$

وحينئذ $X = A_2 \sin \lambda x + B_2 \cos \lambda x$ ، $T = A_1 \sin \lambda at + B_1 \cos \lambda at$

وعلى ذلك فإن الحل يعطى بالعلاقة

$$y(x,t) = XT = (A_2 \sin \lambda x + B_2 \cos \lambda x)(A_1 \sin \lambda at + B_1 \cos \lambda at)$$

ومن $A_2 = 0$ ، $y(t,0) = 0$

إذن $y(x,t) = \sin \lambda x\,(A_1 \sin \lambda at + B_1 \cos \lambda at) = \sin \lambda x\,(A \sin \lambda at + B \cos \lambda at)$ ، $B_2 = 0$

ومن $y(L,t) = 0$

يكون لدينا $\sin \lambda L\,(A \sin \lambda at + B \cos \lambda at) = 0$

وعلى ذلك $\sin \lambda L = 0$ أي $\lambda L = m\pi$ أو $\lambda = \frac{m\pi}{L}$ نظرا لأن العامل الثاني لا يجب أن يساوي الصفر. الأن

$$y_t(x,t) = \sin \lambda x\,(A\,\lambda a \cos \lambda at - B\,\lambda a \sin \lambda at)$$

$y_t(x,0) = (\sin \lambda x)(A\,\lambda a) = 0$ ومنها $A=0$ وعلى ذلك

$$y(x,t) = B \sin \frac{m\pi x}{L} \cos \frac{m\pi at}{L}$$

لتحقيق الشرط $y(x,0) = f(x)$ ، فإنه من الضروري أن تراكب الحلول. وهذا يؤدي إلى

$$y(x,t) = \sum_{m=1}^{\infty} B_m \sin \frac{m\pi x}{L} \cos \frac{m\pi at}{L}$$

وإذن

$$y(x,0) = f(x) = \sum_{m=1}^{\infty} B_m \sin \frac{m\pi x}{L}$$

ومن نظرية متسلسلة فورييه

$$B_m = \frac{2}{L} \int_0^L f(x) \sin \frac{m\pi x}{L}\,dx$$

والنتيجة هي

$$y(x,t) = \sum_{m=1}^{\infty} \left(\frac{2}{L} \int_0^L f(x) \sin \frac{m\pi x}{L}\,dx\right) \sin \frac{m\pi x}{L} \cos \frac{m\pi at}{L}$$

والتي يمكن أن نتحقق من كونها حلا.

الحدود في هذه المتسلسلة تمثل النسق العادي، أو الطبيعي للذبذبات ونحصل على تردد النسق العادي f_m الذي ترتيبه m من الحد الذي يحتوي $cos\frac{m\pi at}{L}$ وتعطى بالعلاقة:

$$fm = \frac{ma}{2L} = \frac{m}{2L}\sqrt{\frac{T}{\mu}} \quad \text{أو} \quad 2\pi f_m = \frac{m\pi a}{L}$$

وبما أن كل الترددات هي مضاعفات صحيحة لأقل تردد f_1 فإن تذبذب السلك ينتج نغمة موسيقية كما في حالة سلك الكمان أو البيانو.

2 - سريان الحرارة:

وهنا نعود إلى المعادلات التفاضلية الجزئية المكافئية لتطوير الطرق التى تكيف حل خاص للمعادلات التفاضلية الجزئية بشروط حدية وذلك بتقديم بارامترات والطرق العامة واضحة وتطبق في المعادلات التفاضلية الجزئية من الرتبة التانية بمعاملات تابتة بشكل جيد.

ولبعض التمديد فإنها تكون مكملة للطريقة الاساسية للفصل بين المتغيرات السابقة الذكر لايجاد الحلول بطريقة منظمة.

وللتبسيط نحل المعادلة التفاضلية الجزئية المعتمدة على الزمن والمتجانسة في وسط ذو محور واحد خلال قضيب معدني في اتجاه محور(x) والذي تكون فيه المعادلة التفاضلية الجزئية هي:

$$\frac{du}{dt} = k\frac{d^2u}{dx^2}$$

حيث u هي درجة حرارة جسم مصمت عند الموضع (x) والزمن (t) الثابت k يسمى الانتشارية وهو يساوي $\frac{\square}{\sigma\tau}$ حيث من المفروض أن تكون k معامل التوصيل الحراري، σ الحرارة النوعية، τ الكثافة (كتلة وحدة الحجوم).

مثال:- قضيب رفيع نصف لانهائي x≥0 سطحه معزول حيث درجة الحرارة الابتدائية تساوي f(x) أثر فجأة على الطرف x=0 بدرجة حرارة تساوي صفرا واحتفظ بها.

(أ) أوجد مسألة القيمة الحدية لدرجة الحرارة u(x، t) عند النقطة x والزمن

(ب) بين أن $u(x,t) = \frac{1}{\pi}\iint_0^\infty f(v)\, e^{-k\lambda^2 t}\, \sin\lambda v\, \sin\lambda x\, dx\, d\lambda\, dv$

الحل: (أ) مسألة القيمة الحدية هي:

$$\frac{du}{dt} = k\frac{d^2u}{dx^2} \qquad t > 0، \quad x > 0 \qquad (1)$$

$$|u(x،t)| < M \text{ ،}t) = 0 \quad ، \quad u(0،0) = f(x) \quad \text{،}u(x \qquad (2)$$

الشرط الاخير لازم حيث أن درجة الحرارة يجب أن تكون محددة لأسباب طبيغية.

(ب) إن حل المعادلة (1) بفصل المتغيرات هو:

$$u(x،t) = e^{-k\lambda^2 t}(A\cos\lambda x + B\sin\lambda x)$$

من الشرط الثاني من الشروط الحدية (2) نجد أن A=0 وعلى ذلك:

$$u(x،t) = Be^{-k\lambda^2 t}\sin\lambda x \qquad (3)$$

بما أنه لا توجد أي قيود على λ فيمكننا أن نستبدل B في (3) بالدالة $B(\lambda)$ وهذا لا يؤثر في الحل. أكثر من ذلك فإنه يمكننا أن نجري التكامل بالنسبة الى λ من 0 الى ∞ ولايزال الناتج حل هذا يقابل نظرية التراكيب لقيم متناثرة تأخذها λ المستخدمة عند الكلام عن متسلسلات فورييه. وعلى ذلك نصل الى الحل الممكن.

$$u(x،t) = \int_0^\infty B(\lambda)e^{-k\lambda^2 t}\sin\lambda x\, d\lambda \qquad (4)$$

من الشرط الحدي الأول في (2) نجد أن:

$$f(x) = \int_0^\infty B(\lambda)\sin\lambda x\, d\lambda$$

وهذه معادلة تكاملية لتعيين $B(\lambda)$، f(x) يجب أن تكون فردية لذلك يكون لدينا:

$$B(\lambda) = \frac{2}{\pi}\int_0^\infty f(x)\sin\lambda x\, dx = \frac{2}{\pi}\int_0^\infty f(v)\sin\lambda v\, dv$$

وباستخدام هذا في (4) نجد أن:

$$u(x،t) = \frac{2}{\pi}\iint_0^\infty f(v)\, e^{-k\lambda^2 t}\sin\lambda v\sin\lambda x dx\, d\lambda dv$$

3- معادلة لابلاس:

معادلة لابلاس يمكن افتراضها النموذج الاصلي أو الاساسي للمعادلات التفاضلية الجزئية وترجع اهمية معادلة لابلاس في الكهربية الساكنة في تحفيز التطور الحادث في التغير الكبير في طرق الحل بوجود شروط حدية تتراوح من البساطة والتماثل للتعقيد والالتفاف.

الخواص الاساسية لمعادلة لابلاس تكون مستقلة عن نظام الاحداثيات في التعبير عنها ونفرض لحظيا أننا سوف نستخدم الاحداثيات الكارتيزية حيت المعادلات التفاضلية الجزئية تعطي بمجاميع التفاضلات التانية.

$$\frac{d^2u}{dx^2} = 0$$

تحدث هذه المعادلة في مجالات متعددة فمثلا في نظرية التوصيل الحراري تكون u هي درجة الحرارة في حالة الاستقرار، أي درجة الحرارة بعد مرور وقت كاف وهي تعادل $\frac{du}{\mathrm{dt}} = 0$ في معادلة التوصيل الحراري السابقة، وفي الكهرباء تمثل الجهد الكهربائي لهذا تسمى المعادلة بمعادلة الجهد.

مثال:- أوجد حلول معادلة لابلاس في إحداثيات كروية عندما لا تعتمد علىΦ.

يمكن كتابة معادلة لابلاس $\nabla^2 \mathrm{v} = 0$ بإحداثيات كروية إذا لم يكن هناك اعتماد على Φ في الصورة:

$$r\frac{d}{dr}\left(r\frac{dv}{dr}\right) + \frac{1}{sin\theta}\frac{d}{d\theta}\left(sin\theta\frac{dv}{d\theta}\right) = 0 \qquad (1)$$

ضع $\square = R(r)\Theta(\theta) = R\Theta$ في (1) ثم بعد القسمة على $R\theta$ تصبح المعادلة بعد فصل المتغيرات على الصورة:

$$\frac{r}{R}\frac{d}{dr}\left(r\frac{dR}{dr}\right) = -\frac{1}{\Theta sin\theta}\frac{d}{d\theta}(sin\theta\ \frac{d\Theta}{d\theta}) = -\lambda^2$$

وهذه تعطى

$$r\ \frac{d}{dr}\ (r\frac{dR}{dr})\ + \lambda^2 R = 0 \qquad (2)$$

$$\frac{d}{d\theta}\left(sin\theta\ \frac{d\Theta}{d\theta}\right) - \lambda^2 sin\theta\Theta = 0 \qquad (3)$$

المعادلة (2) يمكن كتابتها في الصورة:

$$r^2R'' + 2rR' + \lambda^2 R = 0 \qquad (4)$$

وهذه هي معادلة كوشي التي حلها هو:

$$R = A_1 r^n + \frac{B_1}{r^{n+1}} \qquad (5)$$

حيث وضعنا $n = -\frac{1}{2} + \sqrt{\frac{1}{4} - \lambda^2}$ أو

$$\lambda^2 = -n(n+1)$$

يمكن كتابة المعادلة (3) بعد وضع $\lambda^2 = -n(n+1)$ في الصورة:

$$\frac{d}{d\theta}\left(sin\theta\ \frac{d\Theta}{d\theta}\right) + n(n+1)sin\theta\Theta = 0 \qquad (6)$$

الآن إذا وضعنا $cos\theta = x$ فإن:

$$sin\theta\ \frac{d\Theta}{d\theta} = -sin^2\theta \frac{d\Theta}{dx} = -(1-x^2)\frac{d\Theta}{dx}$$

أو

$$\frac{d\Theta}{dx} = \frac{d\Theta/d\theta}{dx/d\theta} = -\frac{1}{sin\theta}\frac{d\Theta}{d\theta}$$

وعلى ذلك

$$\frac{d}{d\theta}\left(sin\theta\ \frac{d\Theta}{d\theta}\right) = \frac{d}{d\theta}\left[-(1-x^2)\frac{d\Theta}{dx}\right] = \frac{d}{dx}\left[-(1-x^2)\frac{d\Theta}{dx}\right]\frac{dx}{d\theta}$$

$$= \frac{d}{dx}\left[(1-x^2)\frac{d\Theta}{dx}\right] sin\theta$$

وبهذا تأخذ (6) الصورة:

$$\frac{d}{dx}\left[(1-x^2)\frac{d\Theta}{dx}\right] + n(n+1)\Theta = 0$$

أو

$$(1-x^2)\frac{d^2\Theta}{dx^2} - 2x\frac{d\Theta}{dx} + n(n+1)\Theta = 0 \qquad (7)$$

وهذه هي معادلة لجندر التفاضلية والتي حلها هو

$$\Theta = A_2 P_n(x) + B_2 Q_n(x) \qquad (8)$$

وعلى ذلك فإن حل المعادلة (6) هو

$$\Theta = A_2 P_n(cos\theta) + B_2 Q_n(cos\theta) \qquad (9)$$

باستخدام (5)، (8) أو (9) يمكن أن نستنتج حل المعادلة (1) في الصورة:

$$\Theta = R\Theta = \left[A_1 r^n + \frac{B_1}{r^{n+1}}\right]\left[A_2 P_n(x) + B_2 Q_n(x)\right] \qquad (10)$$

حيث $x = cos\theta$

النتائج:-

في هذه الورقة تم التوصل الى النتائج الاتية:-

1- تؤكد الدراسة أنه بإمكان الطالب أن يكون معادلات تفاضلية جزئية في حل وترجمة أنواع عديدة من المسائل والصيغ الرياضية الخاضعة لشروط معطاة كالشروط الحدية.
2- من خلال معالجة بعض الأمثلة والتطبيقات استطاعت هذه الدراسة ربط العلوم الرياضية بالفيزيائية باستخدام التطبيقات وحلها، باستخدام المعادلات التفاضلية الجزئية.
3- قمنا باستخدام المعادلات التفاضلية الجزئية المكافئية لتطوير الطرق التى تكيف حل خاص للمعادلات التفاضلية الجزئية، بشروط حدية وذلك بتقديم بارامترات والطرق العامة واضحة وتطبق في المعادلات التفاضلية الجزئية من الرتبة الثانية بمعاملات تابة بشكل جيد.

المراجع:-

1- الرياضيات المتقدمة للمهندسين والعلميين، مواري. ر. شبيحل، الدار الدولية للنشر والتوزيع، لبنان، 1991.
2- المعادلات التفاضلية الجزئية للاقسام العلمية والهندسية، الزوام أحمد دلة، ادارة المطبوعات والنشر جامعة الفاتح، ليبيا، 1998.
3- المعادلات التفاضلية الجزئية، اس فارلو، ترجمة: مها عواض الكبيسي، منشورات جامعة عمر المختار البيضاء، ليبيا،2005.
4- مبادئ المعادلات التفاضلية الجزئية وبعض تطبيقاتها، عمر الخليل عثمان اسحق، السودان، 2015.
5- المعادلات التفاضلية الجزئية، ناجي بن صالح، شعبان بن رسلان، السعودية، 2007.
6- المعادلات التفاضلية، محمد رجب الجزيري، ادارة المطبوعات والنشر جامعة الفاتح، ليبيا، 2010.
7- المعادلة التفاضلية مقاربة تطبيقية، علي مصطفى بن الاشهر، منشورات اكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2005.
8- المعادلات التفاضلية، حسن مصطفى العويضي، عبد الوهاب عباس رجب، سناء علي زارع، السعودية،2005.
9- Hans ، George B.Arfken،Mathematical Methods For Physicists ،USA،Frank E.Haris،J.Weber، 2013.

الإعـــــــــــلام وإدارة الأزمـــــــات

د. مصباح سليمان جابر
كلية الآداب جامعة بني وليد

مقدمة:

الأزمة كظاهرة إنسانية عرفت منذ القدم متلازمة للإنسان، وجزء من نسيجه الاجتماعي، حتى أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة، ولم يعد بإمكان المجتمعات والمؤسسات على اختلاف نشاطها وتنوع خدماتها حتى تلك المحسوبة على الدول الأكثر استقراراً وتقدماً من الدول النامية أن تبقى بمنأى عن الأزمات، في ظل تعقد سبل الحياة وأشكالها، وتداخل المصالح وتشابك العلاقات وتضارب الأهداف. الأمر الذي يتطلب من الجهات ذات العلاقة استخدام أساليب إدارية مبتكرة وسريعة لمواجهة الأزمات وأنظمة فعالة لامتصاص وتخفيف الآثار الناجمة عنها.

ولا شك أن التسليم بحقيقة أن الأزمات جزء من حياة الأفراد والتنظيمات الاجتماعية والمؤسسات والدول يمثل مدخلاً مناسباً وسليماً للتعامل معها، وإدارتها بطريقة علمية رشيدة.

إن دراسات إدارة الأزمة قد تطورت عما كانت عليه، وأصبحت مجالاً مشتركاً لاهتمام وعمل الباحثين وخبراء من تخصصات علمية مختلفة أفضت إلى بلورة العديد من المفاهيم النظرية والعملية في إدارة الأزمات، وكيفية التعامل معها وسرعة احتوائها في حالة حدوثها وإمكانية التنبؤ بها قبل حدوثها.

ويعزز الإعلام مكانته كلبنة مهمة في إدارة الأزمات بوصفه أساساً التواصل داخل المجتمعات الإنسانية، بحيث لا يمكن تصور إدارة ممكنة دون الأخذ في الاعتبار بهذا العامل، كضرورة للبقاء والبناء الحضاري في الظروف الطبيعية وكحاجة ماسة للتعامل اليومي في مواجهة الأحداث والأزمات والمواقف الطارئة، وكل ما من شأنه أن يهدد كيان المجتمعات والدول أو المؤسسات والأفراد في عمق استقرارهم أو وجودهم(1).

تعد الأزمات مادة خصبة وثرية لوسائل الإعلام وتحظى بتغطية خاصة على نطاق واسع، وهي بهذا تلعب دوراً مهماً ورئيساً في مواجهة الأزمات وتفاعلاتها سلباً أو إيجاباً، لما لها من قدرة كبيرة في التأثير على شرائح

(1) شهرزاد مسعود لمجد، الإعلام وإدارة الأزمات." الإعلام الأمريكي نموذجا، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2012م، ص89.

المجتمع المختلفة باعتبارها المصدر الأول والأساسي في إصدار المعلومات وإظهار الحقائق بالنسبة للأفراد، وفي ظل الظروف الطارئة والأزمات، يشكل الإعلام الأداة الحكومية بل أحد جوانبها المهمة للسيطرة على المجتمع عبر التأثير عليهم بما يتلقونه من معلومات من خلالها.

تفرض الأزمات على وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية متابعة أخبارها بالكلمة والصورة ومثل هذه الممارسة تدخل في نطاق البعد الإعلامي، وفي كل الأحوال فإن مدى اهتمام الجماهير بالأزمة هو ما يفرض على وسائل الإعلام المختلفة متابعة الأزمة، فثمة أزمات كبري قد لا تحوز على اهتمام الرأي العام ربما بسبب البعد الجغرافي، أو بسبب طبيعتها المعقدة... بينما قد يهتم الرأي العام بأزمات تبدو بسيطة أو عادية(1).

فالإعلام يكمن دوره في أنه معالجة جيد للأحداث والأزمات بجوانبها المختلفة، وفي توضيح تطورات الموقف للرأي العام والأطراف المعنية، فالجماهير بمعناها الواسع تكون مهتمة بمشاهدة الأخبار لمعرفة الأحداث والوقائع والأسباب المسببة للأزمات ليس على المستوى المحلي فقط، وإنما على المستوى الإقليمي والدولي أيضاً، والحكومات أيضاً تسعى لتعلن عن جهودها في مواجهة الأزمات وما تقدمه من جهود وإمكانيات في التعامل مع هذه المخاطر، للتأكيد على سيطرتها والحفاظ على كيانها. وبهذا يصبح الإعلام مهماً ومؤثرًا لكلا الطرفين، الجماهير التي من حقها أن تعلم، والحكومات ومسؤوليتها في أن تعلن عن براءة موقفها واستخدامها إمكانياتها في التعامل مع الأزمة والسيطرة على تداعياتها(2).

تحدث الأزمات والكوارث حالة من الخوف وتخلق بيئة خصبة لنمو الشائعات التي تزيد من تردي الأوضاع مما يتطلب تزويد الجماهير بالحقائق والمعلومات وتوجيههم إلى كيفية التعامل مع الأزمة وتلافي سلبياتها، وهذا يتطلب وجود خطط إعلامية فعالة ضمن إطار تخطيط إعلامي مسبق لتجنب السلبيات والحفاظ على الموارد البيئية والبشرية المتاحة لمجابهة الأزمات والتغلب عليها ومحاصرة آثارها السلبية فضلاً عن الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها(3).

---

(1) محمد شومان، الإعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عملية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2002 م.، ص 31.

(2) أمل عبد الهادي أحمد طومان، وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياس 2006-2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة، فلسطين، 2010م، ص 60.

(3) عبدالعزيز بن سلطان الضويحي، التخطيط الإعلامي ودورة في مواجهة الكوارث والأزمات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض،2004م، ص2.

مشكلة الدراسة:

إن وسائل الإعلام تعمل كمرشح لما يتلقاه الجمهور من أخبار وكيفية تفسير الأزمات، من خلال تناول الإعلام لقضايا يمكن أن تؤثر على السياسات العامة التي تتخذ، وكيفية تنفيذها والمعلومات التي تتم تغطيتها، ورؤيتهم وآرائهم التي يقدمون بها الموضوع يمكن أن تحدد أو تظهر الأحداث، وتشكيل اتجاهات الرأي العام.

فيمكن للإعلام أن يحدث تغييرًا مباشرًا وأن يحدث انقساماً بين العناصر المسببة للأزمة عبر الرسائل التي يبثها، وبالتالي تفتيتها وتفريغها من محتواها، مما يترتب عليه ضعف العناصر المسببة للأزمة وضعف الأزمة ذاتها. كما أنه يستطيع تغيير اتجاهات الأفراد نحو الأزمة وتغيير مواقفهم تجاهها، وتوحيد الجماهير وضمان تعاونها في مواجهة الكارثة وتعبئة كافة الجهود لتحقيق التعاون، مما يترتب عليه توفير أقصى قدر من فرص النجاح في عملية مواجهة الأزمة. كما أن وسائل الإعلام تقوم بالتصدي للأكاذيب والشائعات التي تنشر خلال الأزمة لطمأنة الجمهور، وتقوم بمناقشة وتقييم وتحليل ما حدث للكشف عن الإيجابيات والسلبيات والدروس المستفادة من الأزمة وكيفية التعامل معها(1).

في ضوء ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالقول: إنه بات من الصعب بل متعذرٌ في العصر الحديث ممارسة أي نشاط إعلامي ناجح وخاصة أثناء المواقف الاستثنائية كالأزمات والكوارث، من دون الوقوف على أرضية قوية من الفهم العلمي السليم لقواعد العملية الإعلامية ونظرياتها وقوانينها، ومن دون المعرفة العميقة لخصائص الإعلام ووظائفه أثناء الأزمات(2).

تأتي **أهمية الدراسة** بأنة تشكل إسهاماً معرفياً يسعى الباحث عن طريقه إلى دعم المعرفة الإعلامية وإثرائها، أثناء الأزمات وإمكانية الاستفادة منها في وضع خطط إعلامية لمواجهة الأزمات مستقبلاً. وإدارتها بأسلوب علمي سليم من خلال تزويدهم بالأسس النظرية الصحيحة.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على دور الإعلام أثناء الأزمات وطرق معالجتها وفق الأسس والقواعد العلمية السليمة.

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التى تعتمد علة وصف وتحليل الظاهرة ومحاولة الوصول إلى حلول ومقترحات لمعالجتها.

---

(1)أمل عبد الهادي أحمد طومان، وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي، مرجع سابق، ص 60-63.

(2) أديب خضور، الإعلام والأزمات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014م،ص39.

أولاً: أهمية الإعـــلام أثناء الأزمـــــات:

لاشك أن للإعلام دوراً بارزاً مهماً في مواجهة الأزمات والكوارث، حيث إن الجهود الإعلامية تسهم بفاعلية في التخفيف من حدة الأزمات والكوارث من خلال نشر الحقائق ومنع انتشار الإشاعات المغرضة التي قد تؤدي إلى تفاقم الوضع الازموي، بالإضافة إلى استقطاب الجماهير للتعاون في مكافحة الأزمة أو الكارثة وتوجيههم لطرق السلامة التي تقلل إلى حد كبير من الضحايا والخسائر المترتبة على الأزمة(1).

وتبرز أهمية وسائل الإعلام من خلال زيادة اعتماد الجمهور عليها في معرفة تفاصيل الأزمات الجارية، فهي تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات عن الأزمة، وأيضاً في تشكيل اتجاهاته نحو الأزمة وكيفية إدارتها. وقد تنامى هذا الدور مع الثورة المعلوماتية وانتشار البث الفضائي لدرجة جعلت متخذي القرارات يعتمدون على وسائل الإعلام في تقييم الأوضاع الراهنة وصياغة المواقف والتحركات. وإذا كانت كفاءة إدارة الأزمة تتوقف على جانب أساسي منها الكفاءة في التعامل مع وسائل الإعلام، فان هذه الوسائل تحتاج إلى أداء وإدارة خاص أثناء تعاملها مع الأزمات(2). وفي غاية الأهمية ومن خلال مهمتين الأولى: هي توضيح تطورات الموقف للرأي العام والأطراف المعنية، والثانية: هي التشكيل والتأثير على اتجاهات الرأي العام وتوجيهه. وتزيد حاجة الأفراد أثناء الأزمات لسماع أخبار الأزمة ومتابعة تطوراتها، وإذا لم تلب المنظمة أو المؤسسة هذه الاحتياجات ستنتشر الشائعات وقد يتناولها البعض بصورة في غير صالح المنظمة، وقد تردد وسائل الإعلام هذه الآراء غير السليمة دون تدقيق أو فحص(3).

يعد الإعلام أحد أسلحة العصر الحديث وأداة لصنع الأحداث والتأثير في مجرياتها، ووسيلة أساسية ومهمة لنقل الأخبار والمعلومات لما يتمتع به من قدرات هائلة تساعده على الانتقال بسرعة فائقة واجتيازه الحدود، ويمكن استخدام الإعلام كأداة فعالة في إدارة الأزمات من خلال النقاط التالية التى تبين لنا أهمية الإعلام في الأزمات ومنها(4):

---

(1) عبدالعزيز بن سلطان الضويحي، التخطيط الإعلامي ودورة في مواجهة الكوارث والأزمات، مرجع سابق، ص2.

(2) شهرازاد مسعود لمجد، الإعلام وإدارة الأزمات " الإعلام الأمريكي نموذجا، مرجع سابق، ص 94-95.

(3) عبدالعزيز بن سلطان الضواحي، التخطيط الإعلامي ودورة في مواجهة الكوارث والأزمات، المرجع السابق، ص61.

(4) ماجد سلام الهدمي، باسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات الإستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007م، ص 136.

- آنية الإعلام وموضوعية رؤيته ومرونته وتنوعه، تجعله الأكثر تأصيلاً للتعاطي مع الأزمة منذ مراحلها المبكرة.
- أصبح الإعلام المعاصر الشاشة العريضة التي تظهر عليها وتوضح وتكشف مختلف الصراعات والأزمات في المجالات كافة وهذا ما يفسر تعدد وتعمق الروابط والهوامش المشتركة بين الإعلام والعلوم والمجالات المختلفة.

- **ويمكن إرجاع الأهمية المتزايدة للبعد الإعـــــــلامي في إدارة الأزمـــــة إلى الأسباب التالية**[1]:

- يشكل الإعلام خط التماس الأول للتعامل مع الأزمة بآنيته ومرونته وتنوعه.
- تشمل اهتمامات الإعلام مختلف مجالات الحياة، كما أن خطابة عام ومنتشر، ويتسع ليشمل المجتمع كافة، والرأي العام الإقليمي والدولي، وفي ضوء ذلك يمكن فهم انجذاب الفعاليات والمجالات الأخرى (السياسية والاقتصادية والدينية والثقافية...الخ) واندفاعها صوب الساحة الإعلامية لتشخيص واقعها ولمعالجه أمورها وتقوية تأثيراتها ومخاطبة جماهيرها.
- يزداد الإعلام المعاصر التحاماً بالقوى الفاعلة في المجتمع وفي النظام السائد إلى درجة الاندماج.

كما تعكس أهمية وسائل الإعلام عند مواجهة الأزمة عن طريق زيادة اعتماد الجمهور عليها في معرفة تفاصيل تلك الأزمات، فهي تمثل المصدر الرئيسللمعلومات عن الأزمة لدى الجمهور، وأيضاً في تشكيل اتجاهاته نحو الأزمة وكيفية إدارتها، وقد أكدت الكثير من الدارسات أن الجمهور بكل فئاته يعتمد على وسائل الإعلام كمصدر رئيس لمعرفة تفاصيل الأزمات، و تظهر أهمية وسائل الإعلام كذلك في مجال السيطرة على الشائعات التي تنتشر بسرعة بالغة أثناء الأزمة، والتي تكون لها تداعيات سلبية على إدارة الأزمة، فهي غامضة لطبيعتها ومن الصعب معرفة مصادرها لعدم توفر المعلومات الكافية عن الأزمة[2].

وتأتي أهمية الإعلام بكل قنواته في ضوء الدور الحيوي الذي تؤديه تلك القنوات في إيصال الأخبار للجمهور وامتداده بالبيانات والمعلومات أثناء حدوث الأزمة، مع امتداد هذا الدور لما بعد انتهاء الأزمة أو انحسارها بهدف احتواء آثارها مع الأخذ بالاعتبار ضرورة وضع تصورات بديلة في المستقبل.

---

(1) شهرازاد مسعود لمجد، الإعلام وإدارة الأزمات " الإعلام الأمريكي نمودجا، مرجع سابق، ص 95.

(2) عبد الر زاق الدليمي، إشكاليات الأعلام والأفعال في العالم الثالث، دار كتب الرائد العلمية للنشر، عمان، 2004م، ص 149 .

ومن مؤشرات نجاح العمل الإعلامي في إدارة الأزمات، هو قيام الناطق الإعلامي بوصفه قائماً بالاتصال بوضع برنامج فعال يركز على أهمية الاعتماد على وسائل إعلامية مناسبة تخدم بيعة المضامين التي تحتويها الرسائل المعدة لهذا الغرض، ولاسيما في الأزمات التي تتسع آثارها وتتعدد أطرافها. ويمكننا تحديد عدة مؤشرات أو ضوابط تحدد نجاح العمل الإعلامي بشكل ينظم مراحل إدارة الأزمات وأبرز هذه المؤشرات هي[1]:

إعطاء الرأي العام المعلومات والحقائق بدقة وبتفصيلاتها كاملة مع أبراز رسائل الإعلام لتصريحات السياسيين وخطب المسؤولين التي توجه الرأي العام وتساعد في تشكيل آراء الأزمة الحاصلة والمعاشة.

- حرص القائم بالاتصال على التفاعل بمصداقية وموضوعية وعدم الإرتباك بين أجهزة الإعلام المختلفة وما يعرضه ممثل الرأي العام.
- ضرورة اعتماد السرعة بنشر الحقائق والمعلومات عن الأزمة من أجل خلق مناخ صحي وصحيح لاحتواء آثار الأزمة ونتائجها التي قد تكون سلبية.
- جعل الرأي العام متابعاً ايجابياً عبر موافاته المستمرة بالمعلومات والحقائق المستجدة عن الأزمة.

- ثانياً: **السمات والخصائص المطلوبة في إعلام الأزمات**:

تشتمل الأزمات على ثلاثة عناصر يُشار إليها بوصفها عناصر الأزمة، وتتمثل في: التهديد، ومحدودية الوقت، بالإضافة إلى عنصر المفاجأة[2]. وفي إطار هذه الضغوط الثلاثة تبرز أهمية التعامل مع العنصر البشرى من خلال رفع درجة الوعي والتعاون لدى الأفراد بطبيعة الكارثة والأزمة وتداعيات الموقف وهنا يظهر الدور الإعلامي حيث يناط به القيام بهذا الدور أثناء الأزمة مما يقلل من خسائر الكوارث الطبيعية، كما أن توفير المعلومات وانتشارها بالحجم والسرعة المطلوبة هو عنصر أساسي في التعامل مع هذه الأزمات[3].

---

(1) عبدالكريم جاسم موسى السوداني، الناطق الإعلامي في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة،2010م، ص119-120.

(2) مها عبد المجيد صلاح، التحديات التى تواجه إعلام الأزمات والكوارث وتأثيرها فى الأعراف المهنية، دراسة مقارنة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة، موقع على شبكة الانترنت (قوقل)، ص2.

(3) هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، دراسة حالة للإدارة الإعلامية لحرب الخليج، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة،2000م، ص53 .

وبسبب هذا المزيج الصعب الذي يجتمع في موضوع الأزمة، تحتاج المعالجة الإعلامية للأزمات والكوارث إلى أداء خاص ومتميز يتسم بالتوازن في التعامل مع تهديدات الأزمة، والشمول والتكامل في تناولها بما يساعد على رفع مستوى وعى الجمهور بها، وإدارتها على النحو الذي يقلص خسائرها إلى أقل مدى ممكن. وفيما يلي نلقى مزيد من الضوء على خصائص إعلام الأزمات وعلى النحو التالي[1]:

1- توازن التناول الإعلامي في التعامل مع تهديدات الأزمة:

فالأزمة تنطوى على تهديد لما هو مستقر عليه في المجتمع، وبالتالي يحتاج الأداء الإعلامي إلى أن يتسم بالتوازن فلا يميل إلى التهويل والتضخيم والتصعيد الذي يؤدى لمزيد من الإثارة والقلق لدى الجماهير العامة، ولا يميل أيضًا إلى التهوين الذي يقلص من حجم الخطورة الحقيقية التي تنطوى عليها الأزمة على نحو غير واع قد يولد مزيد من الأزمات والتداعيات سواء على المدى القريب أو البعيد.

وتوازن الأداء الإعلامى يرتبط بعدة محددات من أهمها: التوازن في تناول السلبيات والإيجابيات المرتبطة بموضوع الأزمة، التوازن في تغطية الأزمة من وجهات نظر ورؤى مختلفة، التوازن في التعامل مع المصادر وعدم الاقتصار على المصادر الرسمية أو النخبوية فقط وكذلك عدم الاكتفاء بالمصادر الجماهيرية العامة فقط. خاصة وأن وسائل الإعلام ليست هي الأسرع فقط في نقل ومعالجة الأحداث والظواهر والتطورات، بل وأيضًا الأكفأ في ترسيخ الصور وتكوين المعاني المتعلقة بها، الأمر الذي يعزز وجودها وقوة تأثيرها. ومع تراجع التجربة الشخصية المباشرة كأساس لتكوين الرأي في حياة الفرد، تتزايد أهمية الدور الذي تلعبه وسائل الإعلام إذ أصبح ما تقدمه هذه الوسائل -وليس الواقع أو التجربة المباشرة -هو الأساس لتكوين الرأى العام وتحديد مواقف الجماهير ونمط سلوكهم خاصة أثناء وقوع المشكلات والأزمات لاسيما تلك ذات الطبيعة الاجتماعية.

2- شمول وتكامل التناول الإعلامي لأبعاد الأزمة وخلفياتها وتداعياتها:

مما لاشك فيه أن محدودية الوقت الذي تتوالى فيه تبعات الأزمة وأحداثها، يمثل تحدياً كبيراً أمام التناول الإعلامى لهذه الأزمة. خاصة وأن الجماهير تحتاج من الإعلام في أوقات الأزمات والكوارث سرعة إمدادهم بالمعلومات ومتابعة تطورات الأزمة. إلا أن الجانب المعلوماتى في تناول الأزمات والكوارث لا يكون وحده كافيًا

(1) مها عبد المجيد صلاح، التحديات التى تواجه إعلام الأزمات والكوارث وتأثيرها فى الأعراف المهنية، المرجع السابق، ص2-3.

لتشكيل رأي عام واع ومستنير حول الأزمة الواقعة، وسبل التعامل معها ومواجهتها، خاصة وأن حدوث الأزمات لا يأتى عادة مفاجئًا، وإنما تسبقه تراكمات.

وهنا تبرز أهمية مراعاة تحقق الشمول والتكامل في التغطية الإعلامية للأزمات والكوارث، وهو ما يرتبط بدوره بعدد من المحددات أهمها تقديم خلفية الحدث الذي تتناوله المعالجة الصحفية من خلال الظروف التفاصيل المختلفة والعوامل والأحداث الأخرى المرتبطة به على نحو يساعد على تفسيره وشرحه وتوضيحه للقارئ. وتتمثل خلفية الحدث بدورها فيما يرتبط به من حقائق تشرحه وتوضحه مثل: التطورات أو العوامل والأسباب المختلفة التي أدت إلى الحدث، والحقائق التي توضح أهمية الحدث وعلاقته بالقارئ، والشخصيات أو الجهات التي تمثل العناصر الفاعلة في وقوع الحدث، وشرح الأوضاع التي يعد الحدث جزءًا منها، أي شرحه في إطار الظروف المحيطة به، وتوضيح العلاقة بين الحدث وغيره من الأحداث السابقة التي تشبهه أو ترتبط به.

ويأتى مطلب تحقق التكامل والشمول في المعالجة الإعلامية للأزمات، متفقًا مع ما أشارت إليه الدراسات السابقة من أن التناول الإعلامى للأزمات يُفترض فيه أن يمر بثلاث مراحل رئيسية هي[1]:

- مرحلة نشر المعلومات: في بداية حدوث الأزمة أو الكارثة يواكب الإعلام رغبة الجماهير فى الحصول على مزيد من المعرفة واستجلاء الموقف من المشكلة وأبعادها وآثارها.
- مرحلة تفسير المعلومات: تقوم وسائل الإعلام بتحليل عناصر الأزمة والبحث فى جذورها وأسبابها ومقارنتها بمشكلات أخرى مماثلة. وهنا تفسح وسائل الإعلام المجال أمام كل ما يساعد على استجلاء الحقائق وتوضيحها سواء من مواد إيضاحية مفسرة أو تحليلات وآراء للخبراء وكذلك لمواقف المسئولين وصانعي القرار تجاه المشكلة واحتواء آثارها.
- المرحلة الوقائية: وهي مرحلة ما بعد الأزمة وانحسارها حيث لا يتوقف دور الإعلام على مجرد تفسير المشكلة أو الأزمة والتعامل مع عناصرها، بل يجب أن يتخطى الدور الإعلامى هذا البعد، لتقدم وسائل الإعلام للجماهير طرق الوقاية وأسلوب التعامل مع الأزمات والمشكلات المشابهة[2].

---

(1) مها عبد المجيد صلاح، التحديات التى تواجه إعلام الأزمات والكوارث وتأثيرها فى الأعراف المهنية، مرجع سابق، ص2-3.

(1) هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، مرجع سابق، ص43

- ومـن واقـع متابعتنـا ومراجعتنـا للدراسـات التـي تناولـت الأزمـات وكيفيـة تعامـل الإعـلام معهـا يمكـن أن نحـدد بعـض الضـوابط التـي يجـب مراعاتهـا فـي التغطيـة الإعلامية لأي أزمة[1]:

- الدقة في عرض الحقائق والمعلومات وتقديمها للرأي العام بصدق دون تلوين أو تحريف أو حذف لبعض للحقائق. ويجب أن يصاحب ذلك السرعة في نشر المعلومات لإيجاد منـاخ صـحي يحتـوي أثـار الأزمـة، وقـد يتطلـب التعامـل معهـا حجـب أو منـع بعـض المعلومات حرصاً على المصلحة العامة.
- الاهتمام بالتصريحات ذات الطبيعة السياسية من مصادر موثوق بها.
- القـدرة علـى التعامـل بـاتزان وعقلانيـة وعـدم الانفعـال والانسـياق مـع الـرأي العـام والابتعاد عن أثارة وتهيج الرأي العام.

- إن العلاقة بين أجهزة الإعلام وفريق إدارة الأزمات يجب معالجتها بدرجه عالية من الدقـة والحيطـة والحـذر، وهنـاك بعـض الاعتبـارات يجـب مراعاتهـا أثنـاء التعامـل مـع الإعلام عند حدوث أزمة بالمنظمة[2]:

- يجـب تلبيـة احتياجـات أجهـزة الإعـلام التـي تتطلـب معرفـه الحقـائق بسـرعة ودقـه ووضوح.
- الإعـلان عـن الحقـائق وتطـورات الموقـف الأزمـوي بصـورة واضـحة لا تقبـل الالتباس حتى لا يحدث تحريف فيها.
- الاعتـراف بالأخطـاء وتـوخي الأمانـة والصـدق فـي نقـل المعلومـات وتوضـيح أسـباب حـدوث الأخطـاء لان إنكارهـا ومعرفـه الإعـلام بهـا مـن جهـات أخـرى ممكن أن تؤدي إلى موقف غير مستحب من جانب الإعلام في تغطية الأزمة.
- مواجهة الغموض وعدم التأكد والانفعال العاطفي المصاحب للأزمات.
- يجب محاولة كسب ثقة وتعاون وتعاطف وسائل الإعلام والرأي العام.
- عـدم إصـدار تعليقـات خـارج الإطـار الرسـمي المحـدد مـن قبـل فريـق إدارة الأزمات.
- إعـداد قائمـه بالإجابـات عـن الأسـئلة المتوقعـة مثـل عـدد الوفيـات والإصـابات إثناء حدوث الأزمة.

---

(2) اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، الأزمات والإعلام والعلاقات العامة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، ط 1، 2012م، ص78-79.

(3) عبدالعزيز بن سلطان الضواحي، التخطيط الإعلامي ودورة في مواجهة الكوارث والأزمات، مرجع سابق، ص62

- التحديـد المسـبق للرسـالة التـي ترغـب المنظمـة فـي توصـيلها للـرأي العـام والأطراف المعنية.

- ولا شـك أن أبعـاد ومهـام الإعـلام فـي إدارة الأزمـات تواجـه مجموعـة مـن المشكلات والعقبات لعل أهمها[1]:

- عـدم التـوازن بـين ادوار ووظـائف الإعـلام وبـين المراحـل المختلفـة فـي عمـر الأزمـة، إذ ترتكـز جهـود الاتصـال والإعـلام علـى مـرحلتين: همـا الاسـتعداد والوقايـة، واحتـواء الأضـرار أو مواجهـة الأزمـة، بينمـا يقـل الاهتمـام ببقيـة مراحـل الأزمـة، خاصـة مرحلـة استعادة النشـاط والتعليم، وعـادة مـا تـرتبط جهـود الإعـلام فـي مرحلـة الاسـتعداد والوقايـة بنشـر المعلومـات والارتقـاء بـالوعي العـام لـدى الجمهـور وتغيـر السـلوك والاتجاهـات وبنـاء المعـاني والصـور، وهـي أمـور تـدخل فـي نطـاق مـا يعـرف التـأثيرات غيـر المباشـرة أو بعيـدة المـدى الطويلـة للإعلام.

وفي المقابل تنصب جهود وفعاليات الإعلام أثناء مواجهة الأزمات أو الكارثة – على إرسال التحذيرات وتنظيم جهود الحماية، علاوة على احتواء المشاعر السلبية لدى الجمهور أو الحد منها، وهي عمليات تندرج ضمن ما يعرف بالتأثيرات المباشرة أو قصيرة المدى للإعلام.

- تعدد الأطراف التي تقوم بأنشطة اتصالية وإعلامية أثناء الأزمات، فالأجهزة المحلية والقوميـة وإدارة العلاقـات العامـة والإعـلام فـي المنظمـات ذات الصـلة بالأزمـات والكوارث ووسائل الإعلام – صحافة، تلفزيون، وإذاعة، كلها تقوم بأنشطة إعلامية، وتعدد مثل هذه الأطراف يفتقر غالباً إلى التنسيق بحكم المواقف المربك للأزمات والكوارث، وبحكم أيضاً تعارض الأهداف والمصالح فالعاملون في وسائل الإعلام المختلفة لديهم قواعد للعمل يحرصون على اتباعها، ومعايير للحكم على صلاحية الأخبار والقصص للنشر قد تتناقض مع خطط وأولويات فريق إدارة الأزمة.

- ان التهديـد والمخـاطر المرتبطـة بالأزمـات أو الكـوارث، عـلاوة علـى ضـغط عنصـر الـزمن والمفاجـأة ترتفـع مـن درجـة تـوتر ولا عقلانيـة الجمهـور، ومـن تـم يكـون أكثـر عرضـة للتعـرض للاسـتهواء والوقـوع تحـت تـأثير الشـائعات والدعايـة المضـادة، ومـن الضـروري هنـا التحـرك السـريع ونشـر وتوصـيل الرسـائل التحذيريـة فـي التوقيـت المطلـوب مـع مراعـاة أن تكـون الصـياغة واضـحة وبسـيطة بعيـدة عـن التعقيـد الفنـي والعبـارات المتخصصـة التـي لا

(1)محمد شومان، الإعلام والأزمات " مدخل نظرى وممارسات عملية "، مرجع سابق، ص 139-142.

يفهمها الجمهور أو يسئ فهمها مع تكرار الرسائل التحذيرية من وقت إلى آخر.

- عدم الربط بين الرسائل التحذيرية وبين الحقائق المادية والاجتماعية السائدة، فالرسائل الإعلامية مهما بلغت قوتها لا تصنع الواقع أو تنشئ حقائق جديدة بل إنها فقط تعكس الواقع لذلك أثبتت الأبحاث أن رسائل التحذير تكون مؤثرة عندما ترتبط بالمخاطر أو تهديدات واقعية محسوسة يراها الجمهور.
- ظهور أثار غير مقصودة وتداعيات غير مطلوبة وغير متوقعة للرسائل الإعلامية والأدوار الاتصالية المختلفة مثل زيادة الشعور بالخطر لدى الجمهور أو عدم الاستجابة للتحذيرات المختلفة، فالناس قد يستمتعون إلى تحذير عبر وسائل الإعلام لكنهم لا يتحركون، ولا يبادرون بالسلوك المتوقع أو الفعل المنتظر منهم إما:

✓ لوجود مخاوف وتهديدات أكبر من وجهة نظرهم من التهديد المرتبط بالتحذير.

✓ عدم الثقة في وسائل الإعلام والمصادر التي أطلقت هذه التحذيرات.

✓ عدم فهم وترجمة الرسائل الإعلامية لأسباب مختلفة ترتبط بعيوب تصميم الرسالة أو قنوات التوصيل، أو الموقف الاتصالي نفسه، أو خصائص الجمهور علاوة على وجود حقائق اجتماعية أو عناصر ثقافية تحول دون استيعاب الرسائل الإعلامية أو الاستجابة لها.

هناك إشكالية مهمة جداً، وهي تظهر بوضوح إبان الأزمات تكون خط العلاقة المتبادلة بين المسؤولية ورجال الإعلام وتتمثل هذه الإشكالية في نقطتين هما[1]:

- أثناء الأزمات تزداد رقابة الحكومات أو الجهات الرسمية ذات العلاقة على مصادر الأخبار والمعلومات وهي قضية جدلية قديمة حديثة في آن واحد معاً، فبينما يرى الطرف الأول بقاء هذه المصادر تحت الرقابة يرى الإعلاميون أن من حق الرأى العام أن يتعرف على حقيقة ما يحدث.
- في إطار التسابق المحموم والمنافسة الشديدة من مراسلي ومندوبي وسائل الإعلام لتقديم تغطية إعلامية فورية ومتابعة للحدث في مرحلة الذروة نجد أنهم يقعون من حيث لا يشعرون في شراك الدعاية المنحازة لأحد الأطراف؛ لأنهم يجدون أنفسهم مستخدمين كوسيلة دعائية لهذا الطرف أو ذاك وذلك في

(1) اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، الأزمات والإعلام والعلاقات العامة، مرجع سابق، ص 92.

ظـل تعـذر حصـولهم علـى الأخبـار والمعلومـات مـن مصـادرها الأصـلية بسـبب فرض الرقابة الصارمة من الجهات المختصة.

للإعلام تـأثيرات خطيـرة وكاملـة ذات أبعـاد ومضـامين متعددة وتـأثيرات متباينـة، وهي في الوقت نفسه أحد العوامل الرئيسة، وأداة من أدوات إدارة الأزمـة، فـالإعلام أداة لصنع الأحداث والتأثير على مجرياتها وعلى اتجاهاتها كوسيلة لنقل أخبارها، وذلك لما يتوفر للإعلام من قدرات هائلـة تسـاعد علـى انتقالـه بسرعة كبيرة، واجتيازه للحدود، وتخطى العوائق عبر العديد من الوسائل المسموعة والمرئية والمقروة، ولما له من قدرة على التأثير النفسي على الأفراد والتحكم في سلوكياتهم وفي توجيههم، ومن ثم يمكن استخدام الإعلام بذكاء في إدارة الأزمة من خلال جانبين هما[1]:

- الجانـب الأول – جانـب إيجـابي: عـن طريـق اسـتخدام الحمـلات الإعلاميـة المكثفـة، ونقـل كميـات وجرعـات متفاوتـة مـن المعلومـات إلـى جمهـور الأزمـة، ورسمها بشكل معين بحيث تخلق انطباعاً معيناً مستهدفاً لديهم.
- الجانـب الثـاني – جانـب سـلبي: عـن طريـق التعتـيم الإعلامـي القـائم علـى التجاهـل التـام للأخبـار والمعلومـات وعـدم إعـلام جمهـور الأزمـة بهـا، وبغـرض عـدم تكوين انطباع عنها، ويتم هذا التجاهل على صورتين هما:
- تجاهـل وتعتـيم إعلامـي كلـي: حيـث يـتم عـزل جمهـور الأزمـات أهـم المهتمـين بهـا عـن أحـداثها عـزلاً تامـاً وتجهـيلهم بشـكل تـام عنهـا وعـن تطورهـا، وبالتـالي لا يسـتطيع أي مـنهم تكـوين رأى عـام يتولـد لديـه انطبـاع عنهـا، ومـن ثـم لا يحـدث سلوكاًا ايجابياً بشأنها.
- تجاهـل وتعتـيم إعلامـي جزئـي: حيـث يـتم الاهتمـام فقـط بـأطراف الأزمـات وتجاهـل الأطـراف الأخـرى وصـياغة الأخبـار عـنهم بشـكل معـين مـع التعتـيم والتمويـه والتجاهـل للطـرف الآخـر، ويطلـق علـى ذلـك التشـويه الإعلامـي، حيـث يـتم صـياغة الأحـداث وإعـادة ترتيـب الوقـائع التـي تصـاغ أخبارهـا بالشـكل والمضـمون الـذي يعمـل علـى تأكيـد وجهـة نظـر معينـة بـذاتها ونفـى وجهـات النظر الأخرى، وإثارة الشكوك حول مصداقتيها وحقيقتها.

(1)علي عجوة، كريمان فريد، إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتجية وإدارة الأزمات، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2005م،ص209-210.1

- **ثالثاً: مظاهر وأوجه الخلل في المعالجة الإعلامية للأزمات والكوارث:**

إن أبـرز ملامـح " أزمـة الإعـلام " تشـير إلـى الخلـل فـي التعامـل الإعلامـى مـع الأزمـات، وقـد حـدد لأزمـة الإعـلام مظـاهر عـدة " تعتبـر قـرائن قاطعـة وشـهادات إدانـة للممارسـات الإعلاميـة التـي يغلـب عليهـا (حـرب الكلمـات)، بينمـا يُفتـرض أنها ممارسـة مسـئولة تسـهم فـي حـل المشـكلات لا تعقيـدها، وإنهائهـا لا استمرارها وتراكمها، ومن أهم هذه الظواهر[1] :

- التطفيـف الإعلامـى: والـذي يشـير إلـى تجزيئيـة معيبـة فـي نقـل الحقـائق، وانتقائيـة مشبوهة للقضايا والموضوعات والمواقف والنتائج حسب المصلحة.
- إعـلام المبالغـة والتهويـل: وهـو جـزء مـن نظـام إعلامـى يعتمـد علـى خطـوط المبالغـة والكـذب، وفيـه تظهـر المبالغـات والتنـاقض قبـل المشـكلة وبعـدها أو الأزمة وهي معالجة مبتورة تؤدي إلى التضليل وإلى تشويه وعي الجمهور.
- الحجـر الإعلامـى والتعتـيم علـى الآراء المخالفـة: وذلـك فـي سـياق احتكـار المعلومـات لصـالح جهـات محـددة. والتبعيـة الإعلاميـة: سـواء بالنسـبة للسـلطة، أو للنظـام الإعلامـى الـدولى وفـق علاقـات القـوى والسـيطرة علـى مصـادر المعلومات.
- عيـوب التشـخيص الإعلامـى: الـذي يتعامـل مـع الأشـخاص والزعامـات علـى حسـاب القضـايا الأساسـية. وإضـافة إلـى أوجـه الخلـل السـابقة، وأشـار إلـى عـدم التـوازن بـين أدوار ووظـائف الصـحافة وبـين المراحـل المختلفـة فـي حـدوث وتطـور المشـكلة أو الكارثـة. إذ تركـز جهـود الإعـلام عـادة علـى مرحلـة احتـواء الأضـرار أو مواجهـة المشـكلة، بينمـا يقـل الاهتمـام ببقيـة مراحـل وأطـوار المشـكلة والكارثـة خاصـة مرحلـة اسـتعادة النشـاط والـتعلم فـي مرحلـة مـا بعـد انتهاء الأزمة.
- المعالجـة المتكاملـة: وهـي المعالجـة التـي تتعـرض للجوانـب المختلفـة للأزمـة (مواقـف الأطـراف المعنيـة – السـياق – التطـورات – الآفـاق)، وتتسـم هـذه المعالجـة بـالعمق والشمولية والمتابعة الدقيقة، والتي تحترم موضوعها ومتلقيها. وتستخدم من أجل تحقيق ذلك: النمط العقلي، الذي يقوم على أساس تقديم المعلومات الصحيحة والموثقة، والنمط

(1)مها عبد المجيد صلاح، التحديات التى تواجه إعلام الأزمات والكوارث وتأثيرها فى الأعراف المهنية، دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص2-3.

النقدي الذي يقوم على أساس المعلومات محاولة إشراك الجمهور المتلقي. والانطلاق من المستوى الواقعي لوعي الجماهير، وربط المعالجة بمصالح واهتمامات الجماهير.

وتهدف التغطية المتكاملة إلى تكوين موقف متكاملة ووعي عميق بالأزمة من خلال المعرفة السليمة لمعطيات الأزمة ولذلك يحاول هذه النوع من التغطية: إعطاء صورة كاملة تتسم بالوضوح والاتساق والشمول لمختلف جوانب الأزمة وتقديم تاريخ وسياق الأزمة، وكذلك تقديم آفاق تطورها، وهي في ذلك تراعي كل المستويات المختلفة للجمهور والاعتماد على كوادر إعلامية مؤهلة ومعروفة، والتركيز على الأبعاد المحلية للازمة، وتحاول هذه التغطية تجنب المخاطر التالية: أحادية النظرة للأزمة، والاقتصار على التغطية الجزئية، والاهتمام بالأبعاد الخارجية[1].

<u>والإعلام في إدارة الأزمات له مهمة مزدوجة أي ذات جانبين هما[2]:</u>

الجانب الأول – جانب إخباري: يتم عن طريق متابعه أخبار الأزمات والتعريف بنتائج مواجهتها ومحاولات التصدى لها، وتحجيمها، ومدى التطور، أي مدى النجاح في ذلك، ويتم عن طريق نقل المعلومات إلى جمهور الأزمات بأمانة وسرعة ومصداقية، وإحاطتهم بما يحدث فعلاً على أرض الواقع.

الجانب الثاني – جانب توجيهي: وهذا الجانب يعد أخطر الجوانب في العملية الإعلامية، فمتخذ القرار في الكيان الإداري يكون في حاجة إلى دعم وتأييد من كافة القوى المحيطة والمتصلة والمرتبطة والمهتمة بإدارة الأزمة، وكذا بعلاجها سواء لتأثر مصالحهم بها، أو لأن استمرارها قد يؤثر على مصالحهم من خلال عملية المعرفة المخططة، والأسلوب الإيجابي القائم على تشكيل ثقافة الفرد والمجتمع وأحداث الوعي المطلوب وتنمية الإدراك بخطورة وأبعاد الأزمات بما يؤدي إلى تكوين قناعة معينة تدفعهم إلى القيام بسلوك معين.

عادة ما تحرص المؤسسات التي تواجه أزمة التواصل فقط مع وسائل الإعلام التقليدية (الصحف، والإذاعة، والتلفزيون)، والإجابة على استفسارات المباشرة من المعنيين بالحادث، وتهمل التواصل مع الجماهير المستخدمة للانترنت واللذين هم في ازدياد بشكل مستمر.

---

(1) أديب خضور، الإعلام والأزمات، مرجع سابق، ص 72 -73.

(2) علي عجوة، كريمان فريد، إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص210-211.

ومـن هنـا يجـب علـى فريـق إدارة الأزمـة الآن لـيس فقـط متابعـة النشـر علـى وسـائل الإعـلام التقليديـة ولكـن عليـه أيضـاً متابعـة النشـر علـى المواقـع الالكترونية (الفيس بوك، والتويتر، والمدونات، واليوتيوب) [1].

- وتؤكـد الدراسـات العلميـة التـي عرضـت للتـأثير المتبـادل بـين الأزمـة والإعـلام أهميـة الـدور الوسـطي الـذي تقـوم بـه وسـائل الإعـلام، وخاصـة مـا يتعلـق بإيجـاز المهام التالية[2]:

– تقديم المعلومات، وشرح أهمية ومغزى الأحداث، وبناء الوفاق الاجتماعي، وتخفيف التوتر والقلق.

– تـؤدي إدارة الأزمـة إلـى دعـم ومسـاندة أدوار وسـائل الإعـلام وخاصـة فيمـا يتعلـق ببنـاء الوفـاق وتخفيـف التـوتر، بينمـا يـرى آخـرون أن ظـروف الأزمـة ومـا تفرضه من تدخلات وقيود وإجراءات سوف تؤدي إلى تحجيم دور الإعلام.

– تجـذب الأزمـة اهتمـام وسـائل الإعـلام، ولكنهـا أيضـاً وبالمقابـل تجـذب اهتمـام الـرأي العـام بوسـائل الإعـلام، الـذي يصـبح أكثـر تعرضـاً واسـتخداماً لهـا، وهـذا ما يفسر – أن ظروف الأزمة تتميز دائما بالاستخدام المكثف لوسائل الإعلام.

– كمـا تضـطلع وسـائل الإعـلام فـي أوقـات الأزمـات بمسـئولية مزدوجـة، فهـي فـي جانـب عملهـا تسـعى لتحقيـق أهـداف الأمـن الـوطني، ومـن جانـب آخـر تسـعى هـذه الوسـائل إلـى تأكيـد الحـرص علـى الحريـات المدنيـة. حيـث تسـعى وسـائل الإعـلام إلـى تحقيـق التوافـق بـين الأهـداف الإسـتراتجية والأهـداف السياسـية بمـا يضـمن تحقيـق التوافـق بـين مفهـوم الأمـن القـومي والحفـاظ علـى الحريـات المدنيـة، بحيـث يخـدم الإسـتراتجية الإعلاميـة أهـداف الإسـتراتجية السياسـية، بمـا لا يخـل بحقـوق الرأي العام في الحصول على المعلومات والحقائق الخاصة بها.

- **رابعاً: دور الإعـــلام قبل الأزمـــــــة وأثنـائها وبعدها:**

إن إدارة الأزمات هي إدارة الحاضر والمستقبل، وهي أداة علمية رشيدة تبنى على العلم والمعرفة، وتعمل على حماية ووقاية الكيان الإداري والارتقاء بأدائه، والمحافظة على سلامة تشغيل القوى المكونة لهذا الكيان، ومعالجة أي قصور أو خلل يصيب أحد قطاعات هذا الكيان، أو معالجة أي سبب قد يكون من شأنه إحداث بوادر أزمة مستقبلية.

---

(1) حمزة بيت المال، الإعلام الأمني والأزمات، بحث مقدم في الندوة العلمية برنامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الجمهورية اللبنانية، بيروت، 11-2011/7/13م.ص 16.

(2) عادل الصادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات، " مدخل نظري – تطبيقي "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م، ص17-18.

ويعد علم إدارة الأزمات من العلوم الحديثة التي يتعين على متخذ القرار الإحاطة بفنونه وكيفية ودواعي استخدامه للارتقاء بالإنتاج ورفع الإنتاجية[1].

ويتوقف حسن إدارة الأزمة على مهارات وقدرات القيادة على استخدام أساليب محددة وعلمية لمواجهتها، فمواجهة الأزمة يتم بمنهجية معينة تقوم على نظام فعال من التخطيط والاتصالات والمعلومات واتخاذ القرار، تتكامل مع بعضها البعض لتخرج لنا خطة إدارية وإعلامية تتضمن البدائل والخيارات الممكنة وتستوعب المتغيرات المحتملة، يتم بها المواجهة الفعالة[2].

ولا يمكن أن تمر إدارة الأزمة بمرحلة واحدة وإنما تمر إدارتها بمجموعة من المراحل مرتبة ترتيباً منطقياً بحيث لا يمكن الانتقال من إحداها إلى الأخرى دون إتمام المرحلة التي قبلها، وإذا فشل متخذ القرار في إدارة مرحلة من هذه المراحل فإنه يصبح مسئولاً عن وقوع الأزمة وتفاقم أحداثها.

تقتضي عملية إدارة الأزمة أن تتحمل إدارة المنظمة، وفريق إدارة الأزمة مسئولية القيام بعدة مهام أساسية لإدارة الأزمة يتناسب كل منها مع طبيعة كل مرحلة من المراحل ومع ما تتطلبه من إجراءات محددة في توقيت مناسب، وتتمثل مراحل إدارة الأزمة فيما يلي[3]:

1. دور الإعلام قبل الأزمة:

إن إدارة الأزمة ومواجهتها قبل حدوثها أمر مهم جداً وضروري للغاية في مثل هذا النشاط. ذلك أن الأزمات على اختلاف أنواعها وأشكالها ليست وليدة ذاتها، إنما هي وليدة مجموعة من العوامل والدوافع والأسباب. مما يوجب القيام بدور كبير لمعالجة الأزمات من خلال تقديم معلومات كافية عن الأزمة وتغطية الجوانب المختلفة لها من معرفة أسباب الأزمة وعناصرها وأطرافها وكيفية الوقاية منها قبل وقوعها. كما تقوم بتوضيح أضرارها المختلفة حتى يتهيأ الرأي العام لمواجهة أي أزمة محتملة[4].

---

(1) وسام صبحي مصباح إسليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2007 م.، ص 9.

(2) مني عبد المنعم محمد أحمد، إدارة الأزمة في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية الإفادة منها في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر، 2008م، ص20.

(3) على عجوة، كريمان فريد، إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتيجية وإدارة الأزمات، مرجع سابق، ص175.

(4) على منصور الشميري، دور العلاقات العامة في معالجة الأزمات الأمنية، حلقة علمية حول رفع كفاءة العاملين العلاقات العامة والإعلام في الأجهزة الأمنية، مدينة العين، دولة الإمارات العربية،23-27 نوفمبر 2008 م، ص16.

تقوم هيئة الأركان الإعلامية منذ البداية، منطلقة من الاستراتيجية العامة للأزمة، ومسترشدة بالمنطلقات العامة المحددة لمعالجة الأزمة وبالدور المرسوم للإعلام في مجمل عملية المجابهة، بوضع الخريطة التفصيلية واللوائح التنفيذية التي تمكنها من تحقيق خططها وبرامجها، وإنجاز المهام المطلوبة منها في عملية الصراع. ونري ضرورة وأهمية وإمكانية إنجاز المهام التالية:[1]

- تضع هيئة الأركان الإعلامية خريطة شاملة وكاملة للمنظومة الإعلامية المتوفرة تضم جميع وسائل الإعلام الجماهيري (المطبوعة، والمسموعة، والمرئية). كما تضم السبُل والوسائل والإمكانات المتوفرة في مجالي الإعلام الفردي – الشفهي المواجهي والإعلام الجمعي.
- وإنطلاقاً من الإدراك العميق لخصائص كل نظام اتصالي، وكل وسيلة إعلامية، تقوم هيئة الإعلام بتحديد وظائف هذه الوسائل كافة.
- وانطلاقاً من الفهم العميق لخصائص الشرائح المختلفة من الجمهور (الداخلي والإقليمي والعالمي) تقوم هيئة الأركان الإعلامية بتحديد الجماهير المستهدفة بالنسبة لكل وسيلة إعلامية.
- وانطلاقاً من الإدراك العميق لنظريات الإقناع والتأثير، تقوم هذه الهيئة بتحديد الأسلوب الإعلامى المناسب استخدامه مع كل وسيلة من وسائل الاتصال المتوفرة، وبالتنسيق الكامل والتفاهم والتعاون مع جميع الكوادر الإعلامية العاملة في هذه الوسائل والممثل معظمها في هيئة الأركان الإعلامية.
- تشكيل الهيئة الإعلامية المركزية في كل مؤسسة إعلامية فريق عمل مؤهل ومتخصص ومتنوع يضم (رئيساً ومجموعة من المحررين والمصورين، وذلك حسب أهمية ونوعية وحجم وطبيعة مهام كل وسيلة) لتقديم التغطية الكاملة والمستمرة للأزمة.

2. دور الإعلام أثناء الأزمة:

إن التعامل مع الأزمات وقت حدوثها لايتم بصورة عشوائية، وإنما على خطوات وإجراءات قد تم إعدادها في خطة اتصالات الأزمة المعدة مسبقاً قبل حدوثها، وبالتالي فإنه عند حدوث الأزمة يتم تنفيذ الخطة الموضوعة بناءً على سيناريوهات واحتمالات، بحيث يتم اختيار السيناريو المناسب لموقف الأزمة.

وعلى ذلك فأنه يمكن القول: أن مرحلة ما قبل الأزمة هي مرحلة التخطيط المسبق التي تحدد للإدارة أزمات متوقعة الحدوث وكيفية التعامل

(1) أديب خضور، الإعلام والأزمات، مرجع سابق، ص83.

معهـا ومـا نحتـاج إليـه مـن نظـم للمعلومـات والاتصـالات وتـدريب العنصـر البشـري وتوعيتـه وتحليـل المخـاطر والمشـاكل التـي تمـر بهـا المنظمـة [1]. وهنـا نرى ضرورة انجاز المهام التالية:[2]

تتضـاعف الأهميـة الذاتيـة للإعـلام ليصـبح واحـدً مـن الأسـلحة الاسـتراتجية المسـتخدمة فـي إدارة الصـراع، وهـذا مـا يفسـر إلتحـام الإعـلام بآلـة الدولـة أو الحكومة.

يتسـع الصـراع وتتعـدد سـاحاته وتـزداد وتيـرة تبدلاتـه وتجلياتـه، ويتسـارع إيقاعـه وتـزداد الحاجـة إلـى مواكبـة ذلـك كلـه بتغطيـة إعلاميـة وبشـكل سـريع وربمـا فـوري ومتـزامن، حـين يكـون ذلـك مطلوبـاً وممكنـاً، بـل ويتخـذ الطـابع العـام للتغطيـة الإعلاميـة طابعـاً إخباريـاً أساسـياً، وهـذه مـا يفسـر سـيادة اسـتخدام الأنـواع الصـحفية الإخباريـة المتعـددة مـن (الخبـر بأنواعـه والتقريـر بأنواعـه والحديث والتحقيق).

يـزداد الجـوع إلـى الأخبـار والمعلومـات، ويـزداد الإقبـال علـى وسـائل الإعـلام، وبالتـالي تعـرض الشـرائح المختلفـة مـن الجمهـور لهـا باعتبارهـا الوسيلة الوحيدة الممكنـة لمعرفـة (مـاذا يحـدث) وهـذا مـا يزيـد مـن الأهميـة الذاتيـة للإعلام.

3. دور الإعلام بعد الأزمة:

بعـد انقضـاء الأزمـة وعـودة الأمـور إلـى طبيعتهـا فـي المنظمـة، فـإن الجهـود الاتصـالية والإعلاميـة لا تتوقـف، حيـث تسـتمر بـذل الجهـود والقيـام بالأنشـطة الاتصـالية التـي تؤكـد سـلامة أعمـال المنظمـة وتحـافظ علـى صـورتها الذهنيـة وإعادتهـا إلـى مـا كانـت عليـه فـي السـابق وأحسـن، خاصـة وأن هـذه الصـورة قـد تزعزعـت لـدى الأفـراد والجماعـات نتيجـة التـأثيرات التـي تعرضـت لهـا المؤسسـة وتعاملهـا مـع تلـك التـأثيرات وهـذا الـدور يتمثـل فـي اتخـاذ الإجـراءات التصـحيحية لتحقيـق وإصـلاح الصـورة الذهنيـة مـن خـلال تنفيـذ الإجـراءات الاتصـالية والحمـلات الإعلاميـة التـي تخاطـب فئـات الجمهـور المختلفة[3].

---

(1) مني عبد المنعم محمد أحمد، إدارة الأزمة في التعلم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، مرجع سابق، ص43-46.

(2) اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، الأزمات والإعلام والعلاقات العامة، مرجع سابق، ص 144.

(3) السيد السعيد عبد الوهاب محمد، استراتجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم علم الاجتماع، شعبة الإعلام، القاهرة، 2005م، ص157.

وتتميـــز أنشـــطة هـــذه بالاســـتمرارية وعـــدم الانتهـــاء بانتهـــاء الموقـــف أو القضـــية أو المشـــكلة أو الأزمـــة، إذ تســـتمر أعمالهـــا لأبعـــد مـــن ذلـــك مـــن خـــلال متابعتهـا لتلـك المواقـف أو القضـايا ودراسـتها لأبعادهـا المتعـددة، فقـد تكـون هنـاك مخاطر من الممكن أن تسبب نفس الأزمة مرة أخرى بعد وقت قصير[1].

وبعد انتهاء الأزمـة ينبغـي استثمار النتـائج التـي أسفرت عنهـا والإفادة منهـا لمنـع حدوث أزمات أخرى أو لمعالجة أزمات لم يكن بالإمكان منع حدوثها.[2] وما الأزمـة إلا حدث هام يترك آثاره العميقة على مختلف جوانب الحياة في البلاد، والأزمـة هـي لحظـة فـي سياق مـع المقاومـة لهـا وإذا كانـت الأزمـة قد خففت أو انتهت، فـإن السياق مستمر وبالتالي فإن أثارهـا ذات حضـور قـوي وبالتـالي تمـارس تـأثيراً، وهنـاك ضـرورة مهمـة وهي: أن يمهد الإعلام في المرحلة السابقة إلى النتائج المتوقعة للأزمة بغض النظر عن طبيعة النتائج، وهنا نرى ضرورة إنجاز المهام التالية:[3]

- عـدم التوقـف فجـأة – دون سـبب مقنـع – عـن الاهتمـام بالأزمـة وعـدم تـرك الجمهور في فراغ.
- ضـرورة التركيـز فـي هـذه المرحلـة مـن إدارة الأزمـة إعلاميـاً علـى اسـتخلاص العبر والدروس والنتائج من الأزمة.
- ضـرورة إجـراء عمليـة تقيـيم شـاملة لإدارة الأزمـة، وتشـمل هـذه العمليـة الإجابـة عـن تسـاؤلات كثيـرة ومهمـة منهـا أداء الوسـائل الإعلاميـة المختلفـة، كيـف كـان الأداء الإعلامـي عمومـاً، مـدى واقعيـة ومرونـة البـرامج الموضـوعية واسـتجابة الجمهور، ومواقف الكادر وسلوكه وأدائه.

وتـأتي مرحلـة دراسـة الأثـر الرجعـي (feed backe) بعـد انتهـاء الأزمـة لمعرفـة فاعليـة ونتـائج تطبيـق الخطـة الإعلاميـة علـى مسـتوى الأهـداف الرئيسـية والأهـداف الفرعيـة، وحجـم تأثيرهـا علـى الجمهـور المسـتهدف، ومـدى اسـتجابته سلوكياً في ضوئها.[4]

---

(1) عبدا لرحمن الشلبي، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات العامة، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق، سوريا، 2009 م، ص23.

(2) فاطمة عبد الكاظم الربيعي، برامج العلاقات العامة وإستراتيجية بناء وتعزيز سمعة المؤسسة، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العدد 8، بغداد، 2010م.، ص181.

(3) اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي، الأزمات والإعلام والعلاقات العامة، مرجع سابق، ص 147.

(4) عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام وإشكاليات التخطيط والممارسة، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010م، ص73.

الخاتمة

لعل تطوير أبعاد ومهام إعلام الأزمات والكوارث يظل عملية مطلوبة ومستمرة شرط أن ترتبط الجهود النظرية بالممارسة العملية مع الإقرار بأهمية وضرورة مراعاة أمرين هما:(1)

- **الأول**: التوازن في أدوار ومهام الإعلام خلال المراحل المختلفة للازمات والكوارث، ومراعاة عناصر التخطيط الإعلامي والاتصالي لتحقيق أكبر قدر من التنسيق والتعاون بين جهود وأنشطة الاتصال المباشر والاتصال الجماهيري، وكذلك بين الجهات أو الهيئات المختلفة ذات الصلة بالأزمة أو الكارثة.

إن الدعوة لمراعاة التوازن ينبغي لها أن تعتمد على الأساليب العلمية في التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتقييم، علاوة على معرفة أراء الجمهور وردود الأفعال تجاه الرسائل الإعلامية المختلفة من خلال وسائل علمية سهلة وسريعة وتتناسب مع موقف الأزمة أو الكارثة.

ومن المهم أيضاً تحقيق توازن بين الجوانب المعرفية والوجدانية في رسائل إعلام الأزمات والكوارث، فالإعلام عندما ينشر أخبار الأزمات والكوارث يستطيع أن يحرك القلوب والعقول والقيم والأخلاق والمثل الإنسانية، كذلك فان أعلام واتصال الأزمات علية أن يوازن بين الجوانب المختلفة للأزمات والكوارث والمتمثلة في نتائج الأزمة أو المشكلة، أسبابها، الحلول المطروحة، وذلك وفقاً لنظرية الموقف والشكل.

ومن الضروري أيضاً أن يوازن الإعلام بين الآثار المباشرة وغير المباشرة مع التركيز على عمليات الغرس الثقافي وترتيب أولويات القضايا وبناء الصور والرموز؛ لأن أحد أهم الوظائف المقترحة على إعلام الأزمات والكوارث هي بناء الصور عن المكان وتوزيعها على الجمهور، الأمر الذي يجعل من وسائل الإعلام مصدراً مهماً لدى الناس لمعرفة الواقع من حولهم، ومن ثم تحديد أنماط تعاملهم وسلوكهم حول هذا الواقع.

- **الثاني**: أن يتم نقل كل المعلومات المتاحة بدقة وتناسق بحيث تتواكب مع معطيات الواقع وسياق الأحداث انطلاقاً من أن معظم الناس تسمع وترى أو تقرا عن الأزمة أو الكارثة من خلال وسائل الإعلام، وبالتالي فان نقص الاهتمام الإعلامي بأزمة أو كارثة تصيب الناس، ستجعلهم يشعرون بأن هناك تهميشاً مقصوداً وعدم اهتمام بمعاناتهم.

---

(1) محمد شومان، الإعلام والأزمات " مدخل نظرى وممارسات عملية "، مرجع سابق، ص145-146.

في الوقت نفسه من الممكن التفكير في وضع مواثيق شرف تنظم عمل رجال الإعلام وتحقق نوعاً من التوازن الواعي والطوعي بين متطلبات رجال الإعلام والقواعد المهنية التي تنظم عملهم، وبين متطلبات ودواعي إدارة الأزمات والكوارث، والخطط والأهداف التي يسعى فريق إدارة الأزمة إلى تحقيقها، وفي هذا السياق يمكن اقتراح تنظيم دورات تدريبية وورش عمل تجمع بين العاملين في وسائل الإعلام وبعض الخبراء والمتخصصين في إدارة الأزمات لمناقشة أولويات عمل كل منهم، والاتفاق على مواثيق شرف تنظيم العمل والتعاون المشترك أثناء إدارة الأزمات والكوارث.[1]

- في ضوء ما تقدم نحاول اقتراح حل لإدارة الإعلام أثناء الأزمة في ظروف البلدان النامية والأنظمة السائدة فيها، ويمكن تحديد خطوات هذه الحلول على النحو التالي[2]

- تحديد الرؤية العامة للأزمة: تجتمع القيادة السياسية، وتضع الأسس والمنطلقات العامة والمبدئية لفهم الأزمة والتعامل معها ومواجهتها، وتعد هذه الأسس والمنطلقات بمثابة الإطار العام الذي يحدد المنظور العام ولكن غير النهائي للأزمة. وتقوم القيادة بعد ذلك بتشكيل لجنة خاصة، عبارة عن فريق متكامل يضم قياديين وخبراء واختصاصين في المجال المحدد للأزمة وفي مجالات أخرى ذات الصلة. وغالباً ما يكون ممثل القيادة الإعلامية ممثلاً في هذه اللجنة.
- تشخيص الأزمة: يقوم فريق العمل بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بعناصر الأزمة كافة، وبمختلف أطرافها وجوانبها، ومن ثم قراءة هذه المعلومات والبيانات وتفسيرها، وتحليلها للتوصل إلى رؤية شاملة، والى فهم عميق لطبيعة الأزمة، وجوانبها المختلفة، وذلك ضمن الإطار العام الذي حددته القيادة، ووفق المنطلقات العامة التي حددتها، طبعاً ما لم تستجد أمور أو تتكشف معطيات مهمة قد تستدعى إعادة نظر جذرية تطال حتى الأسس والمنطلقات العامة التى حددتها القيادة السياسية، في هذه الحالة يتم التغيير طبعاً بأشراف القيادة السياسية. ويجب أن تتميز عملية تشخيص الأزمة بالدقة والموضوعية. كما يجب أن ترى وأن تفهم وتقيم المعطيات المتعلقة بالأزمة كما هي في الواقع لا كما تريد اللجنة الخاصة وتتصور.
- وضع المشروع الأولي لإستراتجية المواجهة: يقوم الفريق هنا فريق العمل نقصد بتحليل عميق وشامل للموقف، ويضع المشروع الأولي للإستراتجية العامة للتعامل مع الأزمة، ويحدد برامج المواجهة في المجال المحدد للأزمة، وفي الحالات الأخرى ذات

(1) محمد شومان، الإعلام والأزمات " مدخل نظرى وممارسات عملية "، مرجع سابق، ص 146.

(2) أديب خضور، الإعلام والأزمات، مرجع سابق، ص77- 80.

الصلة. ويرفع فريق العمل دراسة (مشروع الإستراتجية العامة لمواجهة الأزمة) إلي القيادة العليا، لكون القيادة السياسية هي صاحبة القرار النهائي، ولذلك تقوم القيادة بتقويم الدراسة وإقرار ماتراه مناسباً بشأنها، وربما تستعين ببعض الخبراء والاختصاصين لتناقش معهم جانباً ما أو قضية معينة، وقد تقر القيادة الدراسة – المشروع، أو تجري بعض التعديلات عليه، وقد تطلب إعادته كلياً، وفي حالة اعتماد المشروع يصبح منهجاً عاماً لإدارة الأزمة، لابد أن نلتزم به، وتعمل الجهات المعنية به كافة.

- هيئة أركان مركزية: تشكل القيادة السياسية هيئة أركان دائمة لإدارة الأزمة، وترتبط مباشرة بالقيادة السياسية العليا، تضم هذه الهيئة قيادين ومسئولين كبار في مجال إدارة الأزمة، وفي المجالات الأخرى ذات الصلة، وتكون هذه الهيئة بمثابة العقل المركزي المسؤول عن إدارة الأزمة بمراحلها المختلفة وعن ضمان مراقبة تنفيذ الاستراتجية العامة لمواجهة الأزمة في المجالات المختلفة.
- هيئة أركان إعلامية: تحدد القيادة الإعلامية بالتعاون مع هيئة الأركان المركزية وبموافقتها هيئة أركان إعلامية مركزية، ترتبط مباشرة عن طريق رئيسها بهيئة الأركان المركزية، وتكون مسئولة أمامها عن القيام بالدور المحدد للإعلام في الاستراتجية العامة للمواجهة، وتضم ممثلين عن القيادة السياسية والقيادة الإعلامية والمؤسسات الإعلامية، بالإضافة إلى بعض المستشارين والخبراء والاختصاصين.

- <u>ويمكن وضع الأطر العامة التي تحدد كيفية التعامل إعلامياً مع الأزمة على النحو التالي:</u>[1]

- نوعية وطبيعة وحجم الأزمة.
- طبيعة النظام السائد. ونوعية النظام الإعلامي السائد.
- نوعية المنظومة الإعلامية المتوفرة.
- نوعية وحجم الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة. وموقف الدولة من الأزمة.
- الاستراتجية العامة التي حددتها القيادة السياسية ممثلة بهيئة الأركان المركزية لمواجهة الأزمة.

وفي الختام يمكن القول: إن الأزمة من وجهه نظر إعلامية: (موقف يتسبب في جعل المنظمة محل اهتمام سلبي واسع النطاق من وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ويهدد سمعة المنظمة كلما اتسع نطاقه) (2).

---

(1) أديب خضور، الإعلام والأزمات، مرجع سابق، ص80. 1

(2) حسن عماد مكاوي، الإعلام ومعالجة الأزمات، الدار المصرية اللبنانية. القاهرة، 2005م، ص 17.

وتعـرف الموسـوعة الإعلاميـة الأزمـة بأنهـا: (موقـف إعـاقي يشـكل نقطـة تحـول هامـة للمنظمـة يتطلـب الموقـف تغيـراً حاسـماً ويسـتلزم اتخـاذ قـرار سـريع حاسم، وابتكار أساليب وأنشطة سريعة وجديدة لمواجهة الظروف الجديدة)(1).

ويعـرف الباحـــث الأزمـــــة مـن ناحيـة إعلاميـة بأنهـا:(حالـة مـن عـدم الاسـتقرار تحـدث نتـائج غيـر مرغوبـة تـؤدي إلـى اهتـزاز الصـورة الذهنيـة للمنظمـة، يتطلـب التعامـل معهـا طرقـاً وأسـاليب اتصـالية غيـر تقليديـة وبشـكل سريع وحاسم).

المصـــــــادر والمـراجـــع

أولاً/ الكتب:

1. أديب خضور، الإعلام والأزمات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014م.
2. اسماعيـل عبـدالفتاح عبـد الكـافي، الأزمـات والإعـلام والعلاقـات العامـة، مركـز الإسـكندرية للكتـاب، الإسكندرية، ط1،2012م.
3. شهرزاد مسعود لمجد، الإعلام وإدارة الأزمات،" الإعـلام الأمريكـي نموذجـا، دار أسـامة للنشـر، عمـان، الأردن، ط1، 2012م.
4. عادل الصادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات، " مدخل نظري – تطبيقي "، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2007م.
5. عبد الر زاق الدليمي، إشكاليات الأعلام والأفعال في العالم الثالث، دار كتب الرائد العلمية للنشر، عمـان، 2004م.
6. عبد الرزاق محمد الدليمي، الإعلام وإشكاليات التخطـيط والممارسـة، دار جريـر للنشـر والتوزيـع، عمـان، الأردن، ط1،2010م.
7. علي عجوة، كريمان فريد، إدارة العلاقات العامة بين الإدارة الإستراتجية وإدارة الأزمات، عـالم الكتـب، القاهرة، ط1، 2005م.
8. ماجد سلام الهدمي، باسم محمد، مبادئ إدارة الأزمات الإستراتيجية والحلول، دار زهران للنشر والتوزيع عمان، 2007م.
9. محمد شومان، الإعلام والأزمات، مدخل نظري وممارسات عمليـة، دار الكتـب العلميـة للنشـر والتوزيـع، القاهرة، ط1، 2002 م.

ثانياً/ الرسائل العلمية (الماجستير والدكتوراه):

(1) عادل صادق محمد، الصحافة وإدارة الأزمات " مدخل نظري – تطبيقي "، مرجع سابق، ص84.

1. أمل عبد الهادي أحمد طومان، وسائل الإعلام الفلسطيني وأثرها في الانقسام السياسي 2006-2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، غزة، فلسطين، 2010م.

2. السيد السعيد عبد الوهاب محمد، استراتجيات العلاقات العامة في إدارة الأزمات والكوارث، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، قسم علم الاجتماع، شعبة الإعلام، القاهرة، 2005م.

3. عبدالعزيز بن سلطان الضويحي، التخطيط الإعلامي ودورة في مواجهة الكوارث والأزمات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعه نايف للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 2004 م.

4. عبدالكريم جاسم موسى السوداني، الناطق الإعلامي في إدارة الأزمات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الإعلام، قسم العلاقات العامة، 2010م.

5. مني عبد المنعم محمد أحمد، إدارة الأزمة في التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية، وإمكانية الإفادة منها في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية التربية، قسم التربية المقارنة والإدارة التعليمية، مصر، 2008 م.

6. وسام صبحي مصباح إسليم، سمات إدارة الأزمات في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة، فلسطين، 2007 م.

ثالثاً/ الدوريات والبحوث:

1. حمزة بيت المال، الإعلام الأمني والأزمات، بحث مقدم في الندوة العلمية برنامج الإعلام الأمني بين الواقع والتطلعات، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي الجمهورية اللبنانية، بيروت، 11-2011/7/13م.

2. عبد الرحمن الشلبي، دور العلاقات العامة في إدارة الأزمات، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم في العلاقات العامة، الأكاديمية السورية الدولية، دمشق، سوريا، 2009 م.

3. على منصور الشميري، دور العلاقات العامة في معالجة الأزمات الأمنية، حلقة علمية، رفع كفاءة العاملين العلاقات العامة والإعلام في الأجهزة الأمنية، مدينة العين، دولة الإمارات العربية، 23-27 نوفمبر 2008 م.

4. فاطمة عبد الكاظم الربيعي، برامج العلاقات العامة وإستراتيجية بناء وتعزيز سمعة المؤسسة، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 8، بغداد، 2010م.

5. مها عبد المجيد صلاح، التحديات التى تواجه إعلام الأزمات والكوارث وتأثيرها فى الأعراف المهنية، دراسة مقارنة، المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية – القاهرة، موقع على شبكة الانترنت (قوقل).

6. هويدا مصطفى، دور الإعلام في الأزمات الدولية، دراسة حالة للإدارة الإعلامية لحرب الخليج، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 2000م.